الأمم المتحدة

A/72/6 (Sect. 35)

الجمعية العامة

Distr.: General
21 April 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩*

الجزء الثالث عشر

حساب التنمية

الباب ٣٥

حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ٤

التوجه العام ٤

المرفقات

الأول - المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ . . . . . ٩

ألف - السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ذوي الإعاقة في أمريكا اللاتينية ٩

باء - سد الثغرات في قدرات مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ١١

جيم - تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التقييمات المتكاملة وتعزيز المؤسسات في أفريقيا ١٢

دال - تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ . . . ١٤

هاء - جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ . . . . . ١٦

* سيصدر موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/72/6/Add.1.

160617 120617 17-06497 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واو – مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق تقدم اقتصادي هيكلي لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا ١٨

زاي – الترتيبات المؤسسية المتعلقة بتكامل السياسات والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ٢٠

حاء – وضع أطر من السياسات التمكينية بهدف الإبلاغ عن استدامة المشاريع وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ٢٢

طاء – تعزيز تقرير السياسات المتعلقة بالتجارة في الخدمات من أجل دمج أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية لدعم خطة عام ٢٠٣٠ . . . . . ٢٤

ياء – تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على جمع ونشر الإحصاءات عن التدفقات المالية غير المشروعة . . ٢٦

كاف – استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المتصلة بالمحيطات والمستندة إلى الأدلة في إطار سياسات متسقة ٢٨

لام – تعزيز اتساق السياسات وتكاملها لكفالة تقديم الدعم العلمي والتكنولوجي والابتكاري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا ٢٩

ميم – تيسير الاستثمار في القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية ٣١

نون – الارتقاء بتطوير المهارات في مجال التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة عام ٢٠٣٠ . ٣٣

سين – معالجة الآثار البيئية لاستجابة عمليات المساعدة الإنسانية لحالات تشرد السكان في بلدان مختارة ٣٥

عين – تعزيز المشتريات العامة المستدامة بما يتيح الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل للجميع على الصعيد الإقليمي في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى ٣٧

فاء – نحو التنفيذ المتسق للبعد البيئي في أهداف التنمية المستدامة ٣٩

صاد – تعزيز سياسات واستراتيجيات الإسكان القائمة على الأدلة والمشاركة ٤١

قاف – عدم إغفال أي مكان: تعزيز الروابط الحضرية – الريفية في أفريقيا ٤٣

راء – تعزيز قدرة المدن على التكيف في جنوب شرق أفريقيا ٤٥

شين – تحسين إمكانية حصول المرأة في غرب أفريقيا على المساعدة القانونية ٤٧

تاء – تعزيز مراقبة الاتجار بالمخدرات في أمريكا اللاتينية ٤٨

ثاء – تعزيز التنفيذ القائم على الأدلة لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، ومتابعته في أفريقيا ٥٠

خاء – قياس ورصد وتحسين أداء التكامل الإقليمي داخل كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٥٢

ذال – تعزيز القدرات التحليلية ودعم الجهود الوطنية في أفريقيا سعيا إلى القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة ٥٤

ضاد – العائد الديمغرافي ذو البعد الجنساني: مداخل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ٥٦

ألف ألف – تحسين الرصد والتقييم البيئيين لدعم خطة عام ٢٠٣٠ في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز ٥٨

ألف باء – الإدارة المتكاملة لموارد الطاقة والمياه لدعم التنمية المستدامة في جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى ٦٠
ألف جيم – تيسير التجارة لفائدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باتخاذ تدابير قائمة على الأدلة ٦١
ألف دال – زيادة الاتساق السياساتي والاستدامة لأنماط الإنتاج والاستهلاك الوطنية في مجال التجارة الزراعية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ٦٣
ألف هاء – الإدارة البيئية والسياسات البيئية المستدامة القائمة على الأدلة لدعم خطة عام ٢٠٣٠ في جنوب شرق أوروبا ٦٥
ألف واو – تعزيز الأطر المؤسسية في منطقة البحر الكاريبي من أجل وضع نهج متكامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ٦٦
ألف زاي – تعزيز الروابط الريفية الحضرية من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع في كولومبيا ٦٩
ألف حاء – المرصد الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧١
ألف طاء – عدم ترك أي أحد خلف الركب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تعزيز المؤسسات من أجل تحقيق الاتساق والتكامل في السياسات الاجتماعية بهدف توطيد المساواة ٧٣
ألف ياء – التنسيق والاتساق والفعالية في تنفيذ البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧٥
ألف كاف – معالجة الأبعاد العابرة للحدود لخطة عام ٢٠٣٠ من خلال التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ ٧٧
ألف لام – دعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة التحدي المتمثل في حشد الموارد سعيا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ . . . . . ٧٩
ألف ميم – تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في آسيا . . . ٨١
ألف نون – وضع سياسة للابتكار قائمة على الأدلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بفعالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٨٣
ألف سين – إدماج أهداف التنمية المستدامة في التدابير المحلية دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٨٥
ألف عين – تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي في المنطقة العربية ٨٧
ألف فاء – البرنامج الإلكتروني التنفيذي المعني بالسياسات العامة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: بناء قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة في مجال صياغة السياسات والتشريعات ٨٩
ألف صاد – نحو أفق عام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية: تعزيز التكامل في التخطيط للتنمية الوطنية في المنطقة العربية ٩١
ألف قاف – التصدي للتحديات المتعلقة بالنازحين قسرا والمجتمعات المستضيفة لهم في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٩٣
ألف راء – رفع مستوى كفاءة الطاقة في قطاعي السكن والخدمات في المنطقة العربية ٩٥
الثاني – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة ٩٩

لمحة عامة

الجدول ٣٥-١

الموارد المالية

(بدولارات الولايات المتحدة)

الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠
مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩[أ]	٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠

(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

التوجه العام

٣٥-١ يتضمن الباب ٣٥ الاحتياجات من الموارد المتصلة بحساب التنمية. وتهدف الأنشطة المبرمجة في إطار هذا الباب إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بتنمية القدرات وما يتصل بها من إنجازات متوقعة والواردة في مختلف برامج الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6/Rev.1) التي تنفذ مشاريع حساب التنمية.

٣٥-٢ وعملا بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره المعنون ”تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح“ (A/51/950 و Corr. 1 و Add.5)، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٥٢ باء، في جملة أمور، أن تفتح في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ حسابا للتنمية. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢١/٥٢ ألف، على اعتماد قدره ٠٦٥ ٠٠٠ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٥-٣ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢، الذي طلبت فيه الجمعية العامة تقريرا مفصلا عن مدى قابلية حساب التنمية للاستمرار وعن طرائق تنفيذه والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريرا عن تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت، في قرارها ١٥/٥٤، جملة أمور منها إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. وخلال فترات السنتين العشر الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧)، اعتمدت الجمعية العامة ٣٥٨ مشروعا تُموّل من حساب التنمية.

٣٥-٤ وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٠ إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وترتب على ذلك زيادة بمبلغ ٨٨٩ ١٠٠ دولار في مرحلة الاعتماد الأولي لفترة السنتين المذكورة. وقد أُعيد تقدير تكاليف حساب التنمية مرة أخرى في أثناء إعداد تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أسفر عن زيادة إضافية قدرها ٨٠٠ ٢٦ دولار. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٢/٦١، الجزء الرابع، الفقرة ٥، أن ترصد لحساب التنمية مبلغا قدره ٢,٥ مليون دولار كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وقررت الجمعية العامة كذلك، في قرارها ٢٣٥/٦٢ ألف، الفقرة ٢ (د)، زيادة الاعتماد المدرج في إطار

الباب ٣٤، حساب التنمية، بمقدار ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٨/٦٢، الجزء الثامن، الفقرة ١١، اعتماد مبلغ ٢,٥ مليون دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٦٤، الفقرة ١٤٠، اعتماد مبلغ إضافي قدره ٥ ملايين دولار لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأما بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فقد وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٦٦ ألف، على اعتماد كلي في إطار حساب التنمية مبلغه ٢٠٠ ٢٤٣ ٢٩ دولار، ووافقت الجمعية العامة في قراريها ٢٤٨/٦٨ ألف و ٢٤٧/٧٠ على اعتماد كلي في إطار حساب التنمية لفترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧، على التوالي، مبلغه ٨٠٠ ٣٩٨ ٢٨ دولار.

٣٥-٥ وتستند المقترحات المبينة بتفصيل في مرفق هذه الملزمة بشأن استخدام هذه الموارد خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ للشطر الحادي عشر إلى الإجراءات والترتيبات المتعلقة باستخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ٢٢٠/٥٣ ألف و ٢٢٠/٥٣ باء و ١٥/٥٤ و ٢٤٩/٥٤ و ٢٣٧/٥٦ و ٢٤٦/٦٠ و ٢٥٢/٦١ و ٢٣٥/٦٢ و ٢٣٧/٦٢ و ٢٣٨/٦٢ و ٢٤٣/٦٤ و ٢٤٤/٦٤ و ٢٤٨/٦٦ و ٢٤٨/٦٨.

٣٥-٦ ويهدف حساب التنمية إلى دعم البلدان النامية في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ استجابةً للاحتياجات والطلبات التي تعرب الدول الأعضاء عنها، وعملا بالتوصيات المقدمة والقرارات المتخذة في إطار العمليات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة ذات الصلة. ويتولى تنفيذ المشاريع ١٠ من الكيانات التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية الخمس جميعها، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣٥-٧ ويُعتبر حساب التنمية بالنسبة للكيانات المنفذة العشرة التابعة للأمانة العامة مرفق تمويل رئيسيا يعزز إمكانية استفادة الدول الأعضاء النامية من طائفة عريضة من المهارات المعيارية والخبرات التقنية والمنتجات التحليلية المتاحة لدى تلك الكيانات، بهدف دعم البلدان في جهودها الإنمائية. ويشجع الحساب على التعاون الوثيق بين الكيانات لضمان التكامل والتآزر فيما بين الأنشطة المترابطة، بما في ذلك التنسيق الوثيق مع منسق الأمم المتحدة المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية لدى تنفيذ المشاريع ذات التركيز الوطني.

٣٥-٨ وقد أقرَّت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في آب/أغسطس ٢٠١٦ الموضوعَ العام للشطر الحادي عشر من الحساب، وهو ”دعم الدول الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات القائمة على الأدلة وتكاملها وتدعيم النهج التشاركي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات“، ووافق عليه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه مدير برنامج الحساب.

٣٥-٩ وتستوفي المشاريع المقترحة للشطر الحادي عشر المعايير التي وضعتها الجمعية العامة منذ إنشاء حساب التنمية. ويُنتظر من الكيانات المنفذة أن تستخدم القدرات البشرية والتقنية المتاحة في البلدان النامية، قدر الإمكان، لتحقيق أقصى قدر ممكن من نقل المعارف وتنمية المهارات والقدرات الوطنية، بوسائل منها التعاون بين بلدان الجنوب. ويتوقع أن تكون المشاريع قائمة على الطلب، وأن تستفيد من الميزة النسبية للكيانات المنفذة، وأن تتوافق مع ولاية كل منها. ويُتوقع كذلك من

الكيانات المنفذة أن يعمل بعضها مع بعض بشكل وثيق وأن تبني أوجه تآزر مع المبادرات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٣٥-١٠ وقد أقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ قائمة المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والواردة في المرفق الأول، والتي وافق عليها مدير برنامج الحساب في شباط/فبراير ٢٠١٧ لتقديمها إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها.

٣٥-١١ ومول الحساب، منذ إنشائه، ما مجموعه ٣٥٨ مشروعا لا يزال ١٠٢ منها مفتوحا و/أو يتطلب إشرافا في مجال إدارة البرامج، ويغطي الأشطر الثامن والتاسع والعاشر (باستثناء المذكرات المفاهيمية الـ ٤٦ المبينة في هذه الملزمة).

٣٥-١٢ وفيما يتعلق بالمشاريع الـ ٤٦ المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يبين الشكل ٣٥-أولا عدد المشاريع التي يجري تنفيذها بمشاركة من الأمانة العامة للأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

الشكل ٣٥-أولا

مشاركة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في مشاريع حساب التنمية

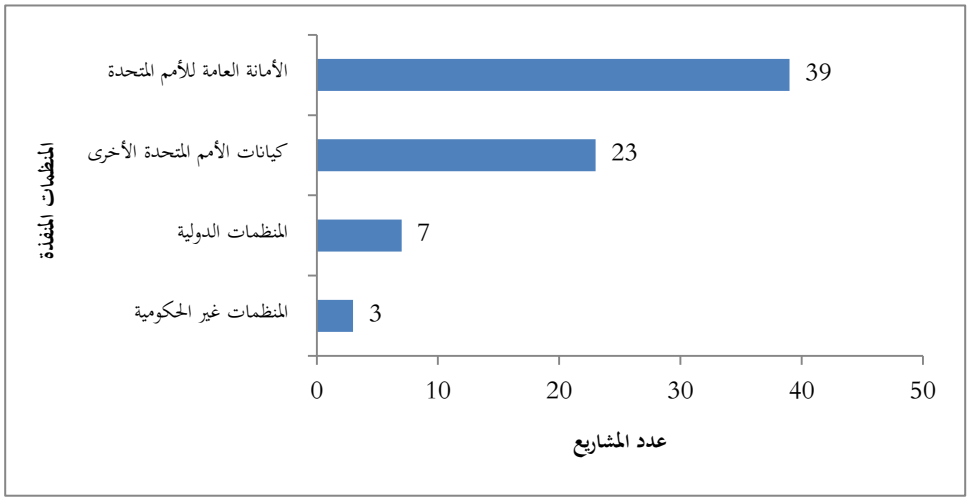

ملاحظة: يمكن أن تكون أكثر من منظمة واحدة من منظومة الأمم المتحدة مشاركة في نفس المشروع.

٣٥-١٣ وتركز خطة عام ٢٠٣٠ تركيزا شديدا على الشراكات والتعاون. وبتنفيذ الشطر الحادي عشر، يكون قد تم بلوغ معلم رئيسي إذ يتولى تنفيذ ٤٤ من المشاريع المقترحة الـ ٤٦، أي ٩٦ في المائة من المشاريع، شركاءٌ داخل منظومة الأمم المتحدة. وهناك العديد من المشاريع التي ستشترك عدة كيانات في تنفيذها. ومن بينها مشاريع تتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، والهجرة، والبيانات الجغرافية المكانية، والرفع من قائمة أقل البلدان نموا، والبيئة. وكانت هذه النسبة تبلغ في الماضي ٨٠ في المائة.

٣٥-١٤ ويبين الشكل ٣٥-ثانيا عدد المشاريع المقترحة التي تسهم في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

الشكل ٣٥-ثانيا

مساهمة المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

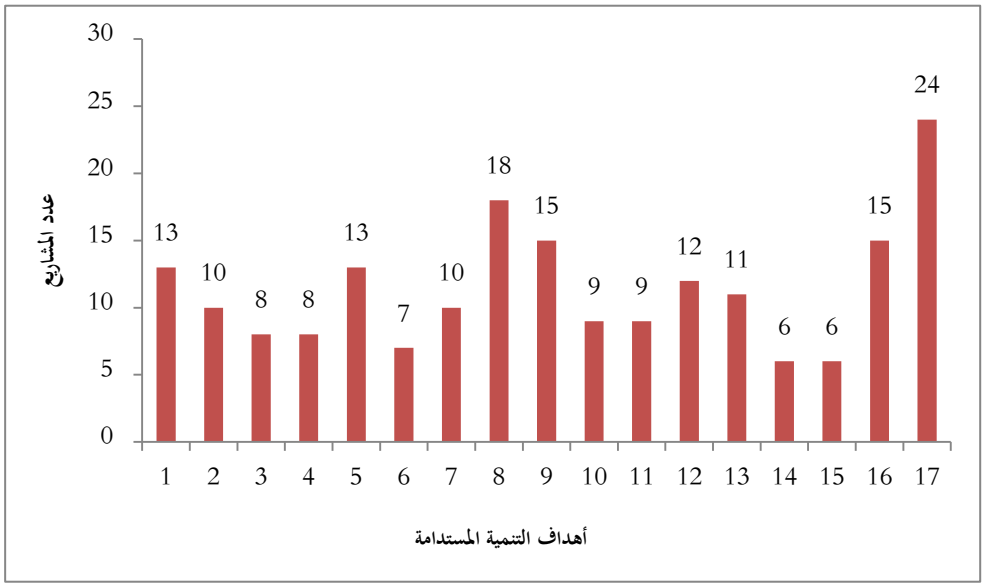

ملاحظة: يمكن أن يسهم مشروع واحد في تحقيق أكثر من هدف.

٣٥-١٥ ومن شأن المشاريع الـ ٤٦ المقترحة للشطر الحادي عشر أن تسهم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. ويسهم نحو نصف المشاريع في تحقيق الهدف ١٧ (تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)، ونحو ثلثها في تحقيق الهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والعمالة، والعمل اللائق للجميع)، ويسهم ثلث آخر أيضاً في تحقيق الهدف ٩ (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار).

٣٥-١٦ ويبين الشكل ٣٥-ثالثا عدد المشاريع المقترحة التي تركز على كل منطقة جغرافية.

الشكل ٣٥-ثالثا

عدد المشاريع حسب المنطقة الجغرافية

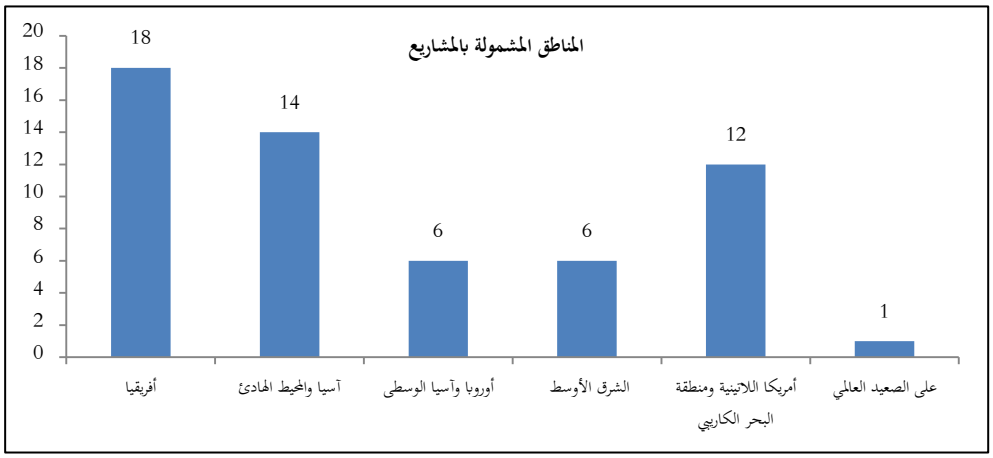

ملاحظة: يمكن أن يسهم مشروع واحد في أكثر من منطقة.

٣٥-١٧ وينبغي قراءة هذه الملزمة بالاقتران مع التقرير المرحلي العاشر الذي أعده الأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية.

لمحة عامة عن الموارد

٣٥-١٨ تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في إطار الباب ٣٥ ما قدره ٨٠٠ ٣٩٨ ٢٨ دولار، وهو نفس المبلغ الذي اقترح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٥-١٩ ويرد في الجدول ٣٥-٢ بيان الاحتياجات من الموارد المتصلة بالشطر الحادي عشر من المشاريع المقترحة في إطار الباب ٣٥.

الجدول ٣٥-٢

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

			التغييرات في الموارد								
العنصر	*نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥*	*اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧*	*التعديلات الفنية (اعتمادات غير متكررة للوظائف لفترة السنتين)*	*الولايات الجديدة والموسّعة*	*داخل و/أو عبر الباب (الأبواب) أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف*	*فرق إعادة تقدير التكاليف*	*تقديرات الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩*
حساب التنمية	٢٩ ٢٤٣,٢	٢٨ ٣٩٨,٨	–	–	– –	–	–	٢٨ ٣٩٨,٨	–	٢٨ ٣٩٨,٨

٣٥-٢٠ ويرد في الجدول ٣٥-٣ موجز للاحتياجات من الموارد اللازمة للشطر الحادي عشر من المشاريع حسب وجه الإنفاق.

الجدول ٣٥-٣

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٨-٢٠١٩
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ١٣٣,٤
الاستشاريون والخبراء	٩ ٦١٦,١
سفر الموظفين	٤ ١٦٤,٢
الخدمات التعاقدية	٣ ٦٢٩,٠
مصروفات التشغيل العامة	٤٨٧,٤
الأثاث والمعدات	١٢٦,٥
المنح والتبرعات	٩ ٢٤٢,٢
المجموع	**٢٨ ٣٩٨,٨**

المرفق الأول

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

ألف - السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ذوي الإعاقة في أمريكا اللاتينية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٥٥٠ دولار)

معلومات أساسية

١ - في أمريكا اللاتينية، أحرز تقدم كبير في الاعتراف بالشباب. فقد أنشأت جميع بلدان المنطقة مؤسسات حكومية لوضع خطط وبرامج للشباب (معاهد الشباب الوطنية) ووُضعت آليات لزيادة المعرفة بالشباب وفهمهم وتحسين فعالية واستهداف السياسات العامة المصممة لهم. وتشمل الآليات المستخدمة بكثرة لدعم وتنفيذ الجهود في هذا المجال ما يلي: سن التشريعات ذات الصلة بالشباب، ووضع الخطط والبرامج ورصدها، وإجراء دراسات استقصائية وطنية تتعلق بالشباب، وإنشاء مراكز معلومات وبوابات على الإنترنت تتعلق بالشباب. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم في وضع نهج شاملة ومتكاملة تستهدف فئات خاصة من الشباب، كالشباب ذوي الإعاقة، ولا سيما في سياق الإدماج الاجتماعي والتوظيف. وسيركز المشروع على السياسة الوطنية للإدماج الاجتماعي للشباب ذوي الإعاقة وعلى وضع برامج واستراتيجيات وطنية لإيجاد فرص العمل وإدماج الشباب ذوي الإعاقة في أسواق العمل.

هدف المنظمة: تعزيز إدماج الشباب ذوي الإعاقة في البرامج والسياسات الوطنية للإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة للجميع في ثلاثة من بلدان أمريكا اللاتينية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٢ (السياسات الاجتماعية والتنمية)	تكاليف الموظفين الأخرى	٣٦,٠
	الاستشاريون والخبراء	١٧٠,٥
	سفر الموظفين	١٢٢,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٤-٤ و ٤-٦ و ٨-٥ و ٨-٦ و ٨-ب	الخدمات التعاقدية	١٥,٠
	مصروفات التشغيل العامة	١٢,٠
	الأثاث والمعدات	١٨,٠
	المنح والتبرعات	١٧٦,٥
	المجموع	**٥٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات مسؤولي الحكومات المحلية والحكومة الوطنية على وضع أو تعديل السياسات والأطر القانونية والتدابير الإدارية بالتعاون الوثيق مع منظمات الشباب لكفالة الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة للشباب ذوي الإعاقة	(مؤشر الإنجاز ١-١) وجود تدابير قانونية أو سياساتية أو إدارية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة للشباب ذوي الإعاقة وضعت في كل من البلدان الثلاثة المشمولة بالمشروع (مؤشر الإنجاز ١-٢) تأكيد ٧٥ في المائة من أعضاء منظمات الشباب الذين شاركوا في المشروع إجراء مشاورات وثيقة مع الحكومات المحلية والحكومة الوطنية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات مسؤولي الحكومات المحلية والحكومة الوطنية على إدماج البرامج الوطنية لتدريب وتوظيف الشباب ذوي الإعاقة في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية القائمة في البلدان المشمولة بالمشروع، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمات الشباب	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وجود برامج للتدريب الحرفي والمهني للشباب ذوي الإعاقة جرى وضعها ونشرها في كل من البلدان الثلاثة المشمولة بالمشروع (مؤشر الإنجاز ٢-٢) تأكيد ٧٥ في المائة من أعضاء منظمات الشباب الذين شاركوا في المشروع إجراء مشاورات وثيقة مع مسؤولي الحكومات المحلية والحكومة الوطنية

الأنشطة الرئيسية

٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لتخطيط أنشطة المشاريع والاتفاق عليها؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اجتماع لفريق خبراء وطني بغية إجراء تحليل للإطار السياساتي والقانوني بشأن حالة الشباب ذوي الإعاقة وحقوقهم في الحياة الاجتماعية وأسواق العمل؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقات عمل تدريبية لزيادة القدرات على وضع وتنفيذ ورصد البرامج الوطنية التي توفر فرص العمل للشباب ذوي الإعاقة؛

(النشاط ١-٤) استعراض التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية المتاحة لإدماج الشباب، مع التركيز على توظيف الشباب ذوي الإعاقة وتحديد الثغرات والفرص اللازمة لمشاركة الشباب الكاملة في أسواق العمل؛

(النشاط ١-٥) إعداد مشاريع السياسات واقتراح تنقيح وتعديل التشريعات والقرارات الإدارية وتدابير السياسات الوطنية التي تعزز الإدماج الاجتماعي للشباب ذوي الإعاقة وتوظيفهم؛

(النشاط ١-٦) تنظيم حلقات عمل لإقرار مشاريع السياسات والتشريعات المعدلة؛

(النشاط ٢-١) استعراض برامج التدريب القائمة، بما فيها برامج التدريب الحرفي للشباب وعامة السكان، بهدف اعتمادها للشباب ذوي الإعاقة؛

(النشاط ٢-٢) تصميم سياسات أو برامج أو مشاريع (وحدات) محددة تهدف إلى زيادة قابلية توظيف الشباب ذوي الإعاقة يتم التركيز فيها على الإعاقات البدنية والاجتماعية النفسية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية رائدة باستخدام البرامج التدريبية التي جرى إعدادها؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لتبادل أفضل الممارسات في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ذوي الإعاقة.

باء – سد الثغرات في قدرات مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣ – في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (٥–٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، سيجتمع مسؤولو الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من الدول الجزرية الصغيرة النامية، لبيان سبل ووسائل دعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وإحدى النتائج المتوقعة من المؤتمر قائمة بالالتزامات الطوعية لتنفيذ الهدف ١٤. وستسعى هذه الالتزامات الطوعية إلى سد الثغرات التي حددتها الحكومات والجهات المعنية الوطنية والإقليمية، وستكون بالتالي بمثابة نقطة بداية جيدة للجهات الفاعلة الدولية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الهدف ١٤ وخطة عام ٢٠٣٠ برمتها. ويهدف المشروع إلى مساعدة مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ على اختيار ما يناسبها من بين هذه الالتزامات الطوعية وعلى وضع الخطط والسياسات اللازمة لتنفيذها.

هدف المنظمة: مساعدة مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على سد الثغرات في القدرات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز بوجه خاص على الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية المستدامة)	الاستشاريون والخبراء	١٤٧,٠
	سفر الموظفين	١٥٠,٠
	الخدمات التعاقدية	١٠,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٤–١ إلى ١٤–٧ و ١٤–أ إلى ١٤–ج	مصروفات التشغيل العامة	٣,٠
	المنح والتبرعات	٢٩٠,٠
	المجموع	**٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرات المؤسسات الوطنية في مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على العمل على تلبية احتياجاتها من القدرات وسد الثغرات في خطط التنفيذ الوطنية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ مع التركيز بوجه خاص على الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ١–١) وجود خطط للتنفيذ موضوعة في ثلاث إلى أربع دول مستهدفة من الدول الجزرية الصغيرة النامية
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة التعاون الإقليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل زيادة الفوائد الاقتصادية المستمدة من الاستخدام المستدام للموارد البحرية	(مؤشر الإنجاز ٢–١) وجود مبادرات مشتركة جرى إطلاقها لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل زيادة الفوائد الاقتصادية المستمدة من الاستخدام المستدام للموارد البحرية

الأنشطة الرئيسية

٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تقييم الالتزامات الطوعية التي تقطعها الدول الأعضاء في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وتحديد الالتزامات التي يمكن أن تستفيد من المساعدة المقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛

(النشاط ١-٢) إيفاد بعثات استشارية إلى أربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز الشراكات مع الشركاء الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين؛

(النشاط ١-٣) تيسير إجراء مشاورات وطنية في البلدان المستهدفة من أجل وضع خطط تنفيذ وطنية؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة لإقرار خطط التنفيذ ووضعها في صيغها النهائية؛

(النشاط ١-٥) إيفاد بعثات تقييمية وتنظيم حلقات عمل وطنية لمتابعة تنفيذ الخطط؛

(النشاط ٢-١) تقييم القدرات الإقليمية على سد الثغرات في القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقات عمل إقليمية لتحديد مجالات التعاون الإقليمي المحتمل من أجل زيادة الفوائد الاقتصادية المستمدة من الاستخدام المستدام للموارد البحرية؛

(النشاط ٢-٣) تقديم خدمات استشارية إلى البلدان المستهدفة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم مناسبة جانبية أثناء مؤتمر دولي رئيسي (المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أو متابعة إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)) لعرض نتائج المشروع وبيان الدروس المستفادة.

جيم - تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التقييمات المتكاملة وتعزيز المؤسسات في أفريقيا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٧٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥ - خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عمل تحويلية، ووضع سياسات فعالة لتنفيذها عملية معقدة. فالبلدان النامية على وجه الخصوص تحتاج إلى الدعم في استخدام الأدوات المتنوعة المتاحة لتقييم أوجه الترابط والمفاضلات على نطاق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة. ويتطلب وضع السياسات توافر الرؤية والقدرات المؤسسية القوية والتعاون بين الوزارات ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة وتوافر نوعية أفضل من الإحصاءات والخبرات في استخدام أدوات التقييم الكمي. ويهدف المشروع إلى بناء القدرات الوطنية في مجال استخدام أدوات النمذجة من أجل تحديد أوجه التآزر وأوجه الترابط والمفاضلات على نطاق القطاعات والأهداف والسياسات وفي مجال الآليات الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحسين التنسيق واتساق السياسات في وضع السياسات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها وتقييمها.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات مجموعة مختارة من البلدان النامية في أفريقيا على تعزيز التنسيق بين المؤسسات واستخدام أدوات النمذجة لتحديد أوجه الترابط والمفاضلات بين الأهداف والقطاعات من أجل تقييم خيارات السياسات وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) تكاليف الموظفين الأخرى ٣٠,٠ الاستشاريون والخبراء ٢٩٣,٠ سفر الموظفين ١٣٨,٠ الخدمات التعاقدية ٩٤,٠ مصروفات التشغيل العامة ٣,٥ الأثاث والمعدات ٨,٠ المنح والتبرعات ١٨٣,٥ **المجموع ٧٥٠,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي) والبرنامج الفرعي ٧ (الإدارة العامة وإدارة التنمية)	
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٤ و ١-ب و ٢-٤ و ٣-٨ و ٥-أ و ٦-٤ إلى ٦-٦ و ٧-١ إلى ٧-ب و ٨-٣ و ١٢-أ و ١٣-٢ و ١٦-٥ إلى ١٦-٧ و ١٦-١٠ و ١٧-٩ و ١٧-١٤ و ١٧-١٥	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات الوطنية للجهات المعنية بالتنمية والمؤسسات الوطنية الإنمائية في الدول الأعضاء على أن تحدد بوضوح مجموعةً محددة من أوجه التآزر والمفاضلات والصعوبات التي تواجهها في وضع وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد التجارب والمبادرات والآليات الرامية إلى كفالة تكامل وتنسيق العمل بين الوزارات المشاركة في المجالات المشمولة بهذا المقترح (مؤشر الإنجاز ١-٢) عدد المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية الذين جرى تدريبهم من أجل تدريب الآخرين على الاضطلاع بأنشطة تنمية القدرات على الصعيد دون الوطني بهدف الإقرار بالتحديات التي ينطوي عليها تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية في إطار متكامل وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين في مختلف الوزارات على العمل بطريقة تعاونية ومتكاملة، وبقدرات تقنية على استخدام المنهجيات وأدوات النمذجة لتوفير معلومات يستنار بها في القرارات بشأن سياسات التنمية المستدامة تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لتنفيذ تلك القرارات	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الخبراء وواضعي السياسات الحكوميين المدربين في بلدان محددة ولديهم قدرات تقنية على وضع منهجيات تقييم متكاملة مصممة خصيصا لملاءمة السياق الخاص ببلدهم (مؤشر الإنجاز ٢-٢) عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك المذكرات والمقترحات بشأن السياسات، التي تعد باستخدام أدوات النمذجة و/أو الأدوات المؤسسية التي اعتمدها مسؤولون حكوميون ومؤسسات حكومية وجرى استخدامها لتوفير معلومات يستنار بها في وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية لدعم وضع سياسات متسقة ومتكاملة ودعم تنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية في أفريقيا بشأن التعاون بين المؤسسات ومفاضلات السياسات وأوجه التآزر المحتملة استنادا إلى دراسات محددة لحالات إفرادية قُطرية، وإلى استعراض شامل للأدوات والمنهجيات الممكنة؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل تدريبية في كل بلد من البلدان المشاركة لتعزيز القدرات التي اكتسبها المسؤولون الحكوميون في حلقات العمل الإقليمية؛

(النشاط ١-٤) تحديث الموقع الشبكي الذي يحتوي على الأدوات والمنهجيات ووحدات التدريب ودراسات الحالات الإفرادية القطرية المستخدمة في التدريب؛

(النشاط ٢-١) إيفاد بعثات استطلاعية إلى ثلاثة بلدان لوضع أداة نمذجة وخدمات استشارية مصممة خصيصا لتلبية احتياجات هذه البلدان من أجل تعزيز الآليات والترتيبات المؤسسية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقتي عمل وطنيتين في كل بلد تتناولان منهجية أو أداة محددة أو شكلا محددا من أشكال الدعم المؤسسي من أجل بناء قدرات المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بالسياسات؛

(النشاط ٢-٣) دعم البلدان في إعداد مذكرات السياسات وغيرها من الوثائق التقنية التي تتضمن توصيات سياساتية مستمدة من العمل المشترك بين الوزارات، وفي وضع أدوات النمذجة والأدوات المؤسسية، وذلك في ثلاثة مؤتمرات وطنية؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية تصمم تحديدا لدعم التعاون بين بلدان الجنوب في ثلاثة بلدان مستهدفة.

دال - تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجان الإقليمية التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ وللأمريكتين، وإدارة الدعم الميداني (٧٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧ - شهدت أوجه التقدم الأخيرة في التكنولوجيا ظهور المعلومات الجغرافية المكانية بوصفها عاملا رئيسيا من العوامل المساهمة في تحسين رسم السياسات والجهود الرامية إلى معالجة الكثير من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، لما لها من قدرة على إدماج كل من المعلومات الكمية والنوعية عبر مختلف القطاعات وعرضها على صانعي القرار في أشكال مبتكرة. بيد أنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في توافر المعلومات والتكنولوجيات الجغرافية المكانية، يظل هناك نقصٌ، ولا سيما على مستويي صنع السياسات والقرارات، في إدراك وفهم واستيعاب الدور الحيوي والإدماجي الذي تقوم به المعلومات الجغرافية المكانية وما يتصل بها من هياكل تمكينية من قبيل البنى التحتية الوطنية للبيانات المكانية في المساهمة في التنمية المستدامة. وعلى نحو أكثر تحديدا، سيساعد المشروع عددا من البلدان في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي على تحديد وإعداد أفضل الممارسات والأطر لتطبيق المصادر الجديدة للبيانات، بما في ذلك عمليات رصد الأرض والبيانات الضخمة المتمحورة حول المواطن وما يتصل بها من تحليلات ونماذج، من أجل زيادة فهم ديناميات العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والديموغرافية والبيئية والعوامل المتعلقة بالأماكن الجغرافية لقياس ورصد التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

هدف المنظمة: تحسين القدرات الوطنية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية وتعزيزها بصورة كبيرة في البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وصنع السياسات والقرارات القائمة على الأدلة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) الاستشاريون والخبراء ١٩٠٫٠ سفر الموظفين ٨٥٫٠ مصروفات التشغيل العامة ٢٨٫٠ المنح والتبرعات ٤٤٧٫٠ **المجموع ٧٥٠٫٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ وعمليات حفظ السلام، البرنامج الفرعي ٦ (خدمات الدعم المتكامل)	
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٧-١٨	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الوطنية في مجموعة مختارة من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي ومنطقة البحر الكاريبي على تحسين إعداد واستخدام ونشر البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة والرسمية في أوانها دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني	(مؤشر الإنجاز ١-١) زيادة عدد البلدان النامية التي قامت فيها الوكالات الوطنية لإعداد الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية بتحسين وتعزيز الإمكانات والقدرات التقنية على جمع وإعداد ونشر البيانات الجغرافية المكانية الموثوقة في أوانها من خلال أدوات ونهج جرى تحسينها وتحديثها، وعلى استخدام المعلومات الجغرافية المكانية ودمجها في إعداد تقارير عن التقدم المحرز سنويا في تحقيق التنمية المستدامة
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة القدرة على ربط البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية بالبيانات والمعلومات الإحصائية على الصعيد الوطني من خلال اعتماد أطر إقليمية وعالمية واعتماد معايير ومنهجيات متفق عليها دولياً لصنع القرارات والسياسات القائمة على الأدلة في مجموعة مختارة من البلدان النامية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) زيادة عدد البلدان النامية التي اعتمدت الأطر والمعايير والمنهجيات المتفق عليها دوليا لربط المعلومات الجغرافية المكانية بالمعلومات الإحضائية وغيرها من المعلومات لتعزيز صنع السياسات والقرارات داخل مجتمع للمعلومات (مؤشر الإنجاز ٢-٢) زيادة عدد البلدان النامية التي قامت فيها الوكالات الوطنية لإعداد الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية بتعزيز قدراتها التقنية وقدراتها على دمج البيانات الجغرافية المكانية الموثوقة والتي تصدر في أوانها ونشرها وإتاحتها للمكاتب الإحصائية الوطنية والمستخدمين الآخرين

الأنشطة الرئيسية

٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تقييمات للاحتياجات ووضع وإعداد مواد إرشادية وتدريبية تتناول جمع وإنتاج البيانات الجغرافية المكانية الموثوقة في الوقت المناسب، وفائدة وأهمية تقاسم البيانات، وإمكانية الوصول إلى البيانات وإدماج البيانات، ووضع آليات تنسيق وطنية لتبادل وإدماج المعلومات المتعلقة بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ١-٢) إعداد وتنظيم زيارات دراسية للتوعية والإفهام فيما يتعلق باعتماد الأطر والمعايير والمنهجيات المتفق عليها دوليا؛

(النشاط ١-٣) تنظيم وعقد حلقات عمل إقليمية لمناقشة وتقديم إرشادات وأمثلة عملية بشأن تنفيذ واعتماد الأطر والمعايير والمنهجيات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بتبادل البيانات وإدماجها؛

(النشاط ٢-١) تقييم الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات، وصياغة وتطوير المناهج والبرامج الإرشادية والتدريبية اللازمة لتعزيز الإمكانات والقدرات التقنية للهيئات الوطنية المعنية برسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية ومكاتب الإحصاء الوطنية، على إدماج البيانات والمعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية؛

(النشاط ٢-٢) إعداد وتنظيم زيارات دراسية لتعزيز الإمكانات والقدرات التقنية للهيئات الوطنية المعنية برسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية بهدف تيسير تبادل المعارف والتعلم من الأقران؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم وعقد حلقات عمل إقليمية لعرض المبادئ الأساسية للإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وتقديم أمثلة ونهج عملية في هذا الصدد.

هاء - جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية في سياق خطة عام ٢٠٣٠

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (٠٠٠ ٨٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩ - دعا المجتمع الدولي إلى تحسين إحصاءات الهجرة باعتبار ذلك إحدى أولوياته العليا. وفي الآونة الأخيرة، أُدرجت الحاجة إلى وضع سياسات تستند إلى البيانات في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من الحاجة الواضحة إلى الإحصاءات بشأن الهجرة الدولية، فإن تلك البيانات لا تتوافر بشكل كاف. وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤، لم تكن ثمة بيانات متاحة عن أعداد المهاجرين إلا لدى النصف تقريبا من بلدان العالم أو مناطقه. والبيانات عن تدفقات الهجرة أكثر ندرة: قَدّم أقل من ٣٠ في المائة من البلدان أو المناطق بعض المعلومات عن التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة إلى شعبة الإحصاءات بالأمانة العامة منذ عام ٢٠١٠ لإدراجها في *الحولية الديمغرافية*. كما لا تتوافر البيانات بشأن مجالات أخرى تتصل بالهجرة من قبيل ضحايا الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، تكاد تنعدم البيانات المتعلقة بحجم وخصائص المهاجرين، والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من ارتفاع مستويات الهجرة خارج الوطن. وسيساعد المشروع البلدان في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على جمع وتصنيف بيانات الهجرة القابلة للمقارنة دوليا.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتصنيف بيانات الهجرة القابلة للمقارنة دوليا من أجل وضع سياسات تستند إلى الأدلة ورصد الأهداف والغايات المتعلقة بالهجرة في خطة عام ٢٠٣٠

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامجان الفرعيان ٤ (الإحصاءات) و ٥ (السكان)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٦ (السكان والتنمية)؛ والمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، البرنامج الفرعي ١ (مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٥-٢، و ٨-٧، و ٨-٨، و ١٠-٧، و ١٦-٢، و ١٧-١٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون والخبراء	٣٦٦,٠
سفر الموظفين	١١٧,٠
الخدمات التعاقدية	١٠٢,٥
مصروفات التشغيل العامة	٣٠,٥
المنح والتبرعات	١٨٤,٠
المجموع	**٨٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين القدرات التقنية لمكاتب الإحصاء الوطنية والإحصائيين في الوزارات التنفيذية في البلدان المستهدفة، على جمع وتصنيف واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية من أجل وضع سياسات تستند إلى الأدلة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ١-١) تأكيد ٩٠ في المائة من المشاركين في حلقة العمل الإقليمية والوطنية زيادة المعارف المتعلقة بجمع واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالهجرة (مؤشر الإنجاز ١-٢) زيادة عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة التي تضعها البلدان المستهدفة
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة الإحاطة بمفهوم الهجرة وتقاسم البيانات والمعارف المتعلقة بها، وتحسين نشر وتوافر البيانات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين	(مؤشر الإنجاز ٢-١) ٧٥ في المائة من البلدان التي شاركت في حلقات العمل الإقليمية والوطنية زادت حجم البيانات الوطنية المتعلقة بتدفقات الهجرة وأعداد المهاجرين التي أُبلغ بها نظام جمع البيانات التابع للحولية الديمغرافية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) تصنيف ملامح الهجرة الوطنية لجميع البلدان المستهدفة الثمانية (مؤشر الإنجاز ٢-٣) عدد المستخدمين الذين أكملوا بنجاح برنامج التدريب الإلكتروني

الأنشطة الرئيسية

١٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد مواد تقنية لمساعدة البلدان في جمع وتصنيف واستخدام البيانات لوضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين لمساعدة البلدان في جمع وتصنيف واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم ثماني حلقات عمل وطنية (أربع منها في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأربع أخرى في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) بشأن جمع وتصنيف واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية؛

(النشاط ١-٤) تنظيم اجتماع تقني وبلورة مواد تقنية فيما يتعلق بجمع وتصنيف واستخدام البيانات لوضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة؛

(النشاط ١-٥) سيعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع أربعة بلدان رائدة على تنفيذ دراسات تقديرية متعددة النظم لتقدير معدل انتشار ضحايا الاتجار بالأشخاص؛

(النشاط ٢-١) جمع البيانات الوطنية المتعلقة بتدفقات الهجرة وأعداد المهاجرين من خلال المهام السابقة لحلقات العمل وأنشطة حلقات العمل، باستخدام استبيان الحولية الديمغرافية، وتحديد الثغرات في البيانات في البلد المعني؛

(النشاط ٢-٢) إنشاء بوابة عالمية تفاعلية للبيانات المتعلقة بتدفقات المهاجرين وأعدادهم لتيسير تبادل البيانات بين البلدان واستخدام البيانات من جانب الحكومات والباحثين والجمهور بوجه عام؛

(النشاط ٢-٣) وضع نماذج تدريبية للتعلم الإلكتروني.

واو – مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق تقدم اقتصادي هيكلي لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٨٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١١ – أقرت الأمم المتحدة بوجود ٤٨ بلدا على قائمة أقل البلدان نموا، ومن المتوقع أن يُرفع اسم ١٥ بلدا منها من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢١، أو أن ترى لجنة السياسات الإنمائية أنها شبه مؤهلة أو مؤهلة تماما لإعادة التصنيف في عام ٢٠١٨ أو عام ٢٠٢١. وقد طلبت الحكومات من الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة بشأن المسائل ذات المعاملة الخاصة وأهميتها بالنسبة للهدف المتمثل في التحول الاقتصادي الهيكلي في الأجل الطويل في سياق إمكانية رفع اسم بلد ما من القائمة. وستوفر الأمم المتحدة الخدمات التشخيصية والاستشارية لكل بلد معني قبل أن تبت الجمعية العامة في إعادة تصنيف البلد، كما ستوفر طائفة من الخدمات لأقل البلدان نموا بعد رفع اسمها لمساعدتها على تحديد الطريقة التي يتعين أن تتطور بها المعاملة الخاصة التي لا تزال بحاجة إليها، من أجل كفالة انتقالها بسلاسة إلى مركزها الجديد. وفي محاولة لزيادة فرص البلدان في جعل التغير في المركز عبارة عن نجاح دائم، ستساعد الأمم المتحدة أيضا بلدانا مختارة من أقل البلدان نموا والبلدان التي ستكون قد خرجت لاحقا من تلك القائمة على استعراض استراتيجياتها وسياساتها المتعلقة ببناء قدراتها الإنتاجية. وسيشمل الدعم الحصول على المعلومات الرئيسية من الشركاء التجاريين فيما يتعلق بالاحتياجات من المنتجات الجديدة بواسطة نظام الإنذار ePing، الذي يوفر إخطارات بشأن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية التي تعوق التجارة.

هدف المنظمة: دعم بلدان مختارة من أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ في جعل الحدث الهام المتمثل في رفع اسمها من القائمة عملية مفيدة يمكن من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي هيكلي مستمر

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)؛ والتجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٥ (أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨، و ١٠، و ١٧

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاستشاريون والخبراء	٤٧٩,٠
سفر الموظفين	١٨٣,٦
مصروفات التشغيل العامة	١,٤
المنح والتبرعات	١٣٦
المجموع	**٨٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز فهم واضعي السياسات وسائر المسؤولين الحكوميين في البلدان المستفيدة للأبعاد المتعددة والآثار السياساتية لبناء القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي سعيا لتحقيق التقدم الاقتصادي الهيكلي نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نموا	(مؤشر الإنجاز ١–١) إبلاغ ما لا يقل عن ثلثي النظراء الوطنيين والمشاركين في حلقات العمل عن زيادة معرفتهم بمختلف الأبعاد والآثار السياساتية للهدف المتمثل في بناء القدرات الإنتاجية والتحول الاقتصادي الهيكلي
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين في البلدان المستفيدة على إدماج بناء القدرة على الانتعاش وسائر الآثار المترتبة على التحدي المتمثل في الخروج من القائمة، فضلا عن استراتيجيات الانتقال السلس، في عملية وضع السياسات الوطنية	(مؤشر الإنجاز ٢–١) إصدار دراستين في كل بلد مستفيد وإثبات خمسة نظراء وطنيين على الأقل في كل حكومة أنهم يحيطون تماما بالموضوع وقادرون على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسات القطرية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ٣) تحسين القدرات في أقل البلدان نموا على تجاوز القيود المؤسسية لدى الحصول على المعلومات وتبادلها بشأن الاحتياجات من المنتجات الجديدة في أسواق التصدير واستخدام المعلومات لتعزيز نمو الصادرات	(مؤشر الإنجاز ٣-١) إظهار نظيرين إلى أربعة نظراء وطنيين في حكومة كل بلد مستفيد القدرة على الوصول إلى المعلومات وتبادلها بشأن الاحتياجات من المنتجات الجديدة في أسواق التصدير واستخدام المعلومات لتعزيز نمو الصادرات

الأنشطة الرئيسية

١٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء ستة استعراضات لبناء القدرات الإنتاجية للبلدان المختارة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم ست حلقات عمل وطنية بشأن استعراضات القدرات الإنتاجية؛

(النشاط ٢-١) إعداد قائمة بملامح الضعف في البلدان المختارة؛

(النشاط ٢-٢) إجراء تقييمات مسبقة للآثار بشأن النتائج المحتملة للرفع من القائمة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان التي ثبتت أهليتها للرفع من القائمة للمرة الأولى؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن ملامح الضعف وتقييمات الأثر مع خطة تستند على العمل الجاري في البلد بموجب هذه الأنشطة؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن ملامح الضعف وتقييمات الأثر لتيسير تبادل المعارف والتعاون بين بلدان الجنوب؛

(النشاط ٢-٥) إعداد استراتيجيات الانتقال السلس لأربعة من البلدان المختارة؛

(النشاط ٢-٦) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية بشأن استراتيجيات الانتقال السلس (يشترك في تنظيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))؛

(النشاط ٣-١) ستوضع مواد تدريبية بشأن نظام الإنذار ePing لفائدة مراكز الاستعلام التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والمسؤولين الحكوميين، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص؛

(النشاط ٣-٢) تنظيم حلقات عمل وطنية من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن استخدام نظام ePing؛

(النشاط ٣-٣) تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن استخدام نظام ePing مع أنشطة شاملة لتيسير تبادل المعارف والتعاون بين بلدان الجنوب؛

زاي - الترتيبات المؤسسية المتعلقة بتكامل السياسات والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٣ - يتمثل أحد الأبعاد البالغة الأهمية لتنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة في توعية وبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية، الذين يتعين عليهم تحديد التفاعلات والتنازلات المعقدة التي تقوم عليها الأهداف، وتوخي مختلف سيناريوهات السياسة العامة، واعتماد رؤى سياساتية طويلة الأجل، وامتلاك القدرة على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والأعمال المتكاملة في مختلف الإدارات الحكومية ومع سائر مؤسسات الدولة، فضلا عن إذكاء الوعي العام وإشراك المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة. وثمة تحد هام آخر يتعلق بكفالة مساءلة الحكومة عن تنفيذ الأهداف. ويهدف المشروع إلى بناء القدرات الوطنية المتعلقة بالهياكل والآليات والنهج اللازمة لتعزيز قدرات المؤسسات والإدارة العامة على تحسين التكامل والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ ورصد الأهداف، وبشأن الآليات والنهج اللازمة لتعزيز مهارات موظفي الخدمة المدنية في دعم تنفيذ الأهداف واستعراضها.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات بلدان مختارة من أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا على تنظيم المؤسسات والإدارة العامة وحشدها وتجهيزها وتحسين مهارات موظفي الخدمة المدنية في تحسين تكامل السياسات والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرامج الفرعية ٢ (السياسات الاجتماعية والتنمية)، و ٣ (التنمية المستدامة)، و ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)، و ٧ (الإدارة العامة وإدارة التنمية)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٤، و ٤-٥، و ٥-٥، و ١١-٣، و ١٦-٥، و ١٦-٧، و ١٦-١٠، و ١٧-١، و ١٧-٩، و ١٧-١٤، و ١٧-١٥

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٦٠,٠
الاستشاريون والخبراء	١٩٥,٠
سفر الموظفين	١٢٦,٠
الخدمات التعاقدية	٤٧,٦
مصروفات التشغيل العامة	٥,٠
المنح والتبرعات	١٦٦,٤
المجموع	**٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات كبار المسؤولين الحكوميين في البلدان المستفيدة على وضع الترتيبات المؤسسية، وحشد المؤسسات العامة وبناء قدراتها على تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة وفقا للظروف والأولويات الخاصة بكل بلد وكفالة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين	(مؤشر الإنجاز ١-١) اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات في البلدان المستفيدة لاعتماد ترتيبات مؤسسية جديدة أو تحسين القائم منها من أجل تكامل السياسات والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) إشراك اثنين على الأقل من البلدان المستفيدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات و/أو البرلمانات في متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على وضع الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرة والمهارات التقنية للموظفين المدنيين من أجل دعم تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع خطط عمل وسياسات استراتيجية واعتمادها في البلدان المستفيدة لبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل متكامل ومتسق وخاضع للمساءلة
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) عدد مبادرات التوعية والتدريب المقررة و/أو المنفذة في البلدان المستفيدة لفائدة موظفي الخدمة المدنية الرامية إلى دعم تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة بشكل متكامل وخاضع للمساءلة

الأنشطة الرئيسية

١٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع مواد تدريبية، بما في ذلك أداة للتقييم، لاستخدامها في حلقات العمل الوطنية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية لاستحداث وتطبيق أداة التقييم، وتحليل الثغرات والتحديات، وتحديد الفرص والخيارات المتاحة؛

(النشاط ١-٣) تنظيم بعثات استشارية تقنية لمساعدة البلدان المستفيدة في وضع الترتيبات المؤسسية واعتمادها؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين (إحداهما في أفريقيا والأخرى في آسيا) لفائدة صانعي القرارات الحكوميين للتعلم من بلدان المنطقة والبلدان الأخرى التي اعتمدت الترتيبات المؤسسية المبتكرة، وإطلاق مبادرات جديدة لبناء القدرات؛

(النشاط ٢-١) إعداد مواد تدريبية في مجال التدريب الفني الوطني لدعم وضع وتنفيذ خطط العمل والسياسات الاستراتيجية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية للتدريب الفني لفائدة مسؤولين حكوميين من البلدان المستفيدة لمساعدتها على صياغة خطط العمل الاستراتيجية؛

(النشاط ٢-٣) الاضطلاع بمهام استشارية لفائدة البلدان التي تطلب مزيدا من الدعم والمساعدة في وضع خطط الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات المصممة لتلائم السياق القطري وتحسينها وتنفيذها بشكل مبكر؛

(النشاط ٢-٤) إعداد منشور و/أو سلسلة من صحائف الوقائع عن الدروس المستفادة بشأن الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات من أجل تكامل السياسات والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة.

حاء - وضع أطر من السياسات التمكينية بهدف الإبلاغ عن استدامة المشاريع وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٧٤٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٥ - تشجع الغاية ٦ من الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، تشجيعا صريحا على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها. ويتطلب رصد التقدم المحرز بشأن المؤشر ١٢-٦-١ بذل جهود لتوعية أصحاب المصلحة ووضع آليات وطنية لصياغة وتنفيذ متطلبات الإبلاغ عن استدامة الشركات وأهداف التنمية المستدامة. وسيقوم المشروع بتيسير التقدم في تنفيذ الهدف ١٢-٦ والمساعدة على تعزيز إبلاغ الشركات عن المؤشر ١٢-٦-١ بتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى بلدان نامية مختارة بشأن الإبلاغ عن استدامة الشركات وإدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بالشركات. كما سيقوم بتحسين النوعية وتيسير قابلية تلك التقارير للمقارنة على الصعيد الدولي، وكذلك تمكين السلطات المتعددة داخل الحكومات من توضيح مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتأكيد تلك المساهمة وتقييمها على نحو أفضل.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على قياس ورصد مساهمة القطاع الخاص في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الغاية ١٢-٦ بشأن استدامة المشاريع والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع)؛ والبيئة، البرنامج الفرعي ٤ (الإدارة البيئية)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٠-٥، و ١٢-٦، و ١٧-٩

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٤٨,٠
الاستشاريون والخبراء	٢٧٠,٥
سفر الموظفين	١٩٦,٠
الخدمات التعاقدية	٤٧,٨
مصروفات التشغيل العامة	١٨,١
المنح والتبرعات	١٥٩,٦
المجموع	**٧٤٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى القطري على تقييم إطار السياسات الوطنية للإبلاغ عن استدامة المشاريع وأهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ١-١) تقييم ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من المشاركين في أنشطة بناء القدرات في البلدان المستفيدة أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مفيدة أو مفيدة جدا لتقييم الإطار الوطني القائم
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) صياغة خطة لتنفيذ أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة في ما لا يقل عن ثلاثة من البلدان الأربعة الرائدة المختارة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين القدرات التقنية والمؤسسية لسلطات البلدان المختارة على وضع إطار من السياسات الوطنية التمكينية بهدف الإبلاغ عن استدامة المشاريع وأهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) اتخاذ خطوات أولية في بلدين على الأقل من البلدان الرائدة الأربعة المختارة بهدف تنفيذ الخطة الوطنية الناجمة عن تنفيذ أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام ١٠ شركات على الأقل باتخاذ خطوات لإجراء اختبارات تجريبية من خلال أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة (في البلدان المستفيدة حيث تُتخذ خطوات أولية)
(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة الوعي لدى واضعي السياسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وتبادل الخبرات بينهم بشأن وضع إطار من السياسات التمكينية للإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٣-١) تحقيق شراكتين إقليميتين للتعاون بشأن أفضل الممارسات بهدف تيسير نوعية وإمكانية مقارنة البيانات المجمعة من خلال أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة
	(مؤشر الإنجاز ٣-٢) ٩٥ في المائة من المشاركين في حلقات العمل الإقليمية يشيرون إلى زيادة الوعي بشأن أطر السياسات التمكينية المتعلقة بالإبلاغ عن استدامة المشاريع وأهداف التنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

١٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع أداة للإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة لتوجيه الحكومات بشأن كيفية تقييم أطرها القائمة للإبلاغ ووضع سياسات تمكينية لجمع بيانات موثوقة عن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع أحكام محددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم اجتماعيْ خبراء للتشاور وإقرار أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ١-٣) وضع وتنفيذ دورات تدريبية من بُعد بشأن أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ١-٤) عقد اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف بدء عملية تنفيذ أداة الإبلاغ؛

(النشاط ١-٥) إجراء تقييم وطني لهيكل الإبلاغ عن الاستدامة في كل بلد من البلدان المستفيدة؛

(النشاط ١-٦) تنظيم حلقات عمل تشاورية وطنية مع أصحاب المصلحة المعنيين لإقرار النتائج المستخلصة من الاستقصاءات وتنفيذ أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-١) وضع خطة عمل للإبلاغ عن الاستدامة بصورة عالية الجودة استنادا إلى نتيجة تنفيذ أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٢) إيفاد بعثة استشارية لكفالة موافقة السلطات الوطنية على خطة العمل وإسداء المشورة بشأن تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية؛

(النشاط ٢-٣) تنفيذ نشاط واحد لبناء القدرات في كل بلد من البلدان المستفيدة بهدف مساعدة الشركات على الاختبار التجريبي لمتطلبات الإبلاغ الناشئة عن خطة العمل الوطنية الموافق عليها؛

(النشاط ٣-١) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين (واحدة في أفريقيا، والأخرى في أمريكا اللاتينية) لتبادل الدروس المستفادة من تنفيذ أداة الإبلاغ عن استدامة المشاريع/أهداف التنمية المستدامة ووضع خطط عمل وطنية؛

(النشاط ٣-٢) البناء على نتائج حلقتي العمل الإقليميتين (النشاط ٣-١)، وإثراء وتحديث أداة التدريب من بُعد ونشر المعلومات عن المشروع في المناسبات الدولية ذات الصلة، وعلى الموقع الشبكي للأونكتاد، وعلى الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

طاء - تعزيز تقرير السياسات المتعلقة بالتجارة في الخدمات من أجل دمج أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية لدعم خطة عام ٢٠٣٠

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٠٠٠ ٧٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٧ - يتطلب تحرير إمكانات التجارة في الخدمات فهم وتأييد تلك الإمكانات في عمليات تقرير السياسات الأفريقية. وثمة تحد رئيسي في هذا الصدد يتمثل في تقييم مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد وفهم تعقيد سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات العالمية والإقليمية، وهما عنصران أساسيان لازدهار الخدمات. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات على قياس القيمة المضافة المتولدة عن قطاع الخدمات ودرجة تطوير هذا القطاع بحيث يمكن تحسين قابلية التجارة في السلع والخدمات، ودعم وضع أطر السياسات اللازمة لتمكين القطاع من النمو. والقصد من ذلك هو تزويد ستة بلدان أفريقية والمناطق التي تقع فيها بالأدوات والمنهجيات اللازمة لاكتساب فهم أفضل لسلاسل القيمة الخاصة بالخدمات في ثلاثة قطاعات مختارة من قطاعات الخدمات الرئيسية والتي تكتسي أهمية بالغة لتمكين التجارة والتي يمكنها، وفي الوقت نفسه، أن تشكل مصادر هامة لدخل الأفارقة وأسباب معيشة مستدامة لهم.

هدف المنظمة: بناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل وضع سياسات تستند إلى الأدلة بشأن التجارة في الخدمات لدعم إنشاء وتعميق سلاسل قيمة خاصة بالخدمات على الصعيدين الوطني والإقليمي في بلدان أفريقية مختارة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٥ (أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبرامج الخاصة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٢ (التكامل الإقليمي والتجارة)	تكاليف الموظفين الأخرى	٤٥,٠
	الاستشاريون والخبراء	٢٢٢,٥
	سفر الموظفين	١٣٥,٠
	الخدمات التعاقدية	٩٧,٥
	مصروفات التشغيل العامة	٣٩,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨-٢، و ٨-٩، و ٨-١٠، و ٩-٣، و ١٧-١١، و ١٧-١٤، و ١٧-١٦	المنح والتبرعات	١٦١,٠
	المجموع	**٧٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات التقنية لمقرري السياسات وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين على قياس سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات	(مؤشر الإنجاز ١-١) تأكيد ٧٥ في المائة من مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين أنهم أقدر على قياس سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات بالأدوات والوسائل المتاحة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) قياس سلسة واحدة من سلاسل القيمة في كل بلد من البلدان المستفيدة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين على تصميم سياسات قائمة على الأدلة من أجل تعزيز سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات في البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) قيام ثلاثة بلدان على الأقل من ستة بلدان مستفيدة بإعداد سياسات قائمة على الأدلة للتجارة في الخدمات التي تعزز سلاسل القيمة في الخدمات وتدعم خطة عام ٢٠٣٠
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) إقامة شبكات لدعم أصحاب المصلحة في أربعة بلدان على الأقل من ستة بلدان مستفيدة من أجل إقرار سياسة الخدمات وتنفيذها

الأنشطة الرئيسية

١٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) حلقة دراسية لتدريب المدربين (واحدة لكل قطاع) من أجل بناء القدرة الوطنية على وضع وإقرار إطار لقياس سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات؛

(النشاط ١-٢) تنظم حلقات دراسية تدريبية (واحدة لكل بلد) لتدريب مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين وتنمية مهاراتهم بغية قياس سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات وصياغة سياسة الخدمات؛

(النشاط ١-٣) إنشاء منتدى تفاعلي لتبادل المعلومات والمعارف (لدعم الإنجازين المتوقعين ١ و ٢)؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لتبادل النواتج والخبرات المستمدة من تحليل سلسلة القيمة الذي أجري بعد الحلقات الدراسية السابقة؛

(النشاط ٢-٢) تقديم الدعم للنظراء الوطنيين والإقليميين في تنظيم الحلقات الدراسية والمنتديات الوطنية والإقليمية واستضافتها من أجل تبادل نتائج التحليل، ولحلقة العمل الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين وتقديم توصيات سياساتية بشأن وضع سلاسل قيمة خاصة بالخدمات؛

(النشاط ٢-٣) تقديم خدمات استشارية لدعم النظراء الوطنيين والإقليميين في صياغة توصيات سياساتية ووضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات السياساتية بشأن وضع سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات؛

(النشاط ٢-٤) إعداد دليل بشأن أفضل الممارسات والخبرات المتعلقة بتحليل سلاسل القيمة الخاصة بالخدمات في أفريقيا.

ياء – تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على جمع ونشر الإحصاءات عن التدفقات المالية غير المشروعة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧١٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

١٩ – تطرح التدفقات المالية غير المشروعة تهديدا مباشرا للتنمية المستدامة والشاملة، لأنها تشكل استنزافا لرأس المال وإيرادات الضرائب في البلدان النامية، مما يقوض قدرة هذه البلدان على تعبئة الموارد الشحيحة بالفعل على النحو المناسب. وثمة صعوبة رئيسية في هذا المجال الهام تتمثل في الاتفاق على القياسات الإحصائية ذات الصلة وأساليب تسجيل العناصر الأساسية للتدفقات المالية غير المشروعة. ورغم صدور مجموعة من التقديرات العالمية، فضلا عن عدد من دراسات الحالات الإفرادية الخاصة بكل بلد، فلا يوجد اتفاق واسع بشأن الأساليب التجريبية المستخدمة، ولا حتى بشأن صحتها وأهميتها بالنسبة للسياسات. ويهدف المشروع إلى مساعدة البلدان في أفريقيا على تحديد الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وقياسها ونشرها، ولا سيما البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية للبلدان الأفريقية المختارة في تحديد الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وقياسها ونشرها، الأمر الذي من شأنه تعزيز الهياكل الأساسية للبيانات اللازمة لدعم أهداف التنمية المستدامة

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ١ (العولمة والترابط والتنمية)؛ والمراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، البرنامج الفرعي ٦ (الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرامج الفرعية ١ (سياسات الاقتصاد الكلي)، و ٤ (الإحصاءات)، و ٧ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية)، و ٨ (التخطيط الإنمائي والإدارة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبرنامجان الفرعيان ١٠ (الإحصاءات) و ٣ (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨–٣، و ٨–١٠، و ١٠–٥، و ١٦–٤، و ١٧–١، و ١٧–٣، و ١٧–٤، و ١٧–١٣، و ١٧–١٨، و ١٧–١٩

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٣٥,٥
الاستشاريون والخبراء	٢٦١,٠
سفر الموظفين	١٣٥,٠
الخدمات التعاقدية	١٩,٥
مصروفات التشغيل العامة	١٩,٠
المنح والتبرعات	٢٤٠,٠
المجموع	**٧١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين فهم مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان المستفيدة بتعاريف التدفقات المالية غير المشروعة وقياسها ونشر المعلومات عنها بشكل متسق	(مؤشر الإنجاز ١–١) قيام أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلدان المستفيدة بصياغة مجموعة من التعاريف المنسقة بشأن نطاق ونوع التدفقات المالية غير المشروعة والاتفاق عليها
	(مؤشر الإنجاز ١–٢) تأكيد ٧٥ في المائة من المشاركين في حلقة العمل تعزيز فهم النهج المنسقة لتحديد المعلومات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وقياسها ونشرها
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة الوزارات أو الإدارات المعنية في البلدان المستفيدة على استخدام التعاريف المنسقة والنهج المتبع في جمع ونشر إحصاءات قابلة للمقارنة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة	(مؤشر الإنجاز ٢–١) قيام ثلاثة بلدان على الأقل من أصل أربعة بلدان رائدة بتجميع أول مجموعة من الإحصاءات عن التدفقات المالية غير المشروعة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين الرئيسيين بوضع واعتماد خطة عمل تهدف إلى تعزيز جمع البيانات عن التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام نهج منسق وتقدير تلك البيانات ونشرها

الأنشطة الرئيسية

٢٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) استضافة اجتماع فريق خبراء دولي للتحاور والتناقش بشأن مفاهيم ومنهجيات إحصائية مهمة من الناحية التجريبية؛

(النشاط ١-٢) إجراء بحوث عن الأساليب المنهجية بشأن مسائل من قبيل ممارسات سوء التسعير والقياسات المتبقية لإجمالي التدفقات المالية غير المشروعة والطرائق المحددة المتعلقة ببلدان المصدر والمقصد والجهات الفاعلة الرئيسية والردود التنظيمية؛

(النشاط ١-٣) استضافة اجتماع ثان لفريق خبراء دولي لمناقشة البحوث التي أجريت في إطار النشاط ١-٢ وسائر المواد الموجودة لبناء توافق في الآراء بشأن أساليب التقدير والمؤشرات الإحصائية ذات الصلة بغية تقييم النطاق الكلي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

(النشاط ١-٤) استنادا إلى المبادئ التوجيهية المعتمدة في إطار النشاط ١-٣، إجراء بحوث لوضع التفاصيل المتعلقة بأساليب جمع البيانات ونشرها؛

(النشاط ١-٥) استضافة حلقة مفاهيمية إقليمية لتحديد المقترحات والخيارات المتعلقة بمواءمة أدوات جمع البيانات ونشرها؛

(النشاط ٢-١) القيام بأنشطة رائدة في أربعة بلدان أفريقية على الأقل لاختبار التوصيات المنبثقة عن حلقة العمل وتقييم نوعية البيانات؛

(النشاط ٢-٢) إجراء استعراض للدروس المستفادة وإعداد تقرير ومواد تدريبية لعرض بعض النتائج والتحليلات الأولية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين لعرض التقرير والترويج لمنهجية جمع البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وتقديرها ونشرها، ووضع خطة عمل لتحديد سبل المضي قدما في مواءمة جمع البيانات ونشر الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة.

كاف - استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المتصلة بالمحيطات والمستندة إلى الأدلة في إطار سياسات متسقة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاشتراك مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية (٦٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢١ - يهدف المشروع إلى دعم البلدان النامية في منطقة واحدة مختارة من أجل تحقيق فوائد اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية. وسوف يساعد المشروع البلدان النامية الساحلية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، على تعزيز التجارة المستدامة في المنتجات والخدمات في القطاعات القائمة على اقتصاد المحيطات عبر تحليل ووضع واعتماد استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المتصلة بالمحيطات والمستندة إلى الأدلة في إطار سياسات متسقة، وسوف يسهم في بناء القدرات الوطنية على تنفيذها. وسيسهم ذلك في وضع سياسات وأطر تنظيمية وطنية تمكينية لأغراض الإدارة المستدامة للمحيطات ودعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان النامية الساحلية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، على وضع واعتماد وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المتصلة بالمحيطات والمستندة إلى الأدلة في إطار سياسات متسقة بغية تعزيز التجارة المستدامة في المنتجات والخدمات في القطاعات القائمة على اقتصاد المحيطات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	الاستشاريون والخبراء	٢٣٨,٠
	سفر الموظفين	١٨٩,٠
	الخدمات التعاقدية	١٤٧,٦
	مصروفات التشغيل العامة	٧,١
	المنح والتبرعات	٦٨,٣
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٣ (التجارة الدولية)؛ والشؤون القانونية، البرنامج الفرعي ٤ (قانون البحار وشؤون المحيطات)	**المجموع**	**٦٥٠,٠**
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٤-٧، و ١٤-ب، و ١٤-ج		

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين على تقييم وتحديد المنتجات والخدمات الواعدة في القطاعات الرئيسية القائمة على المحيطات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام أصحاب المصلحة الوطنيين من البلدان المشاركة بتحديد اثنتين من السلع و/أو الخدمات الواعدة في القطاعات القائمة على المحيطات
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تحديد خيارات السياسة العامة وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لدعم التجارة المستدامة في المنتجات والخدمات في القطاعات القائمة على المحيطات في البلدان المستفيدة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) موافقة وزارتين في البلدان المستفيدة على ثلاثة استراتيجيات وخطط عمل تتعلق باقتصاد المحيطات (مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام كل بلد من البلدان المستفيدة بتنفيذ أحد الإجراءات ذات الأولوية المنبثقة عن استراتيجية الاقتصاد والتجارة المتعلقة بالمحيطات بهدف تعزيز التجارة المستدامة في المنتجات والخدمات في القطاعات القائمة على المحيطات
(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة الفهم على الصعيد الإقليمي بشأن كيفية تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المتعلقة بالمحيطات بوصفها أداة للترويج للتجارة المستدامة في المنتجات والخدمات في القطاعات القائمة على المحيطات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار	(مؤشر الإنجاز ٣-١) ثلاثة بلدان أخرى تبدي اهتماما بالحصول على مزيد من الدعم لوضع استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المتعلقة بالمحيطات

الأنشطة الرئيسية

٢٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تحليل للبيانات وتحديد أصحاب المصلحة بشأن ما يمكن أن تقدمه القطاعات والمنتجات الاقتصادية القائمة على المحيطات، وإعداد دراسة مكتبية عن العناصر القانونية والمؤسسية ذات الصلة لإطار الإدارة المتكاملة للمحيطات؛

(النشاط ١-٢) عقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة الوطنيين لمناقشة وتحديد واختيار المنتجات والخدمات الرئيسية والواعدة القائمة على المحيطات لإجراء مزيد من التحليل لها؛

(النشاط ١-٣) وضع استراتيجية تشاركية لاقتصاد وتجارة المحيطات بشأن المنتجات والخدمات الاقتصادية المختارة القائمة على المحيطات؛

(النشاط ٢-١) عقد حلقة عمل لأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن إقرار استراتيجية اقتصاد وتجارة المحيطات؛

(النشاط ٢-٢) تقديم الخدمات الاستشارية بناء على الطلب بالتعاون مع أحد الخبراء الدوليين وأحد الخبراء الوطنيين، بهدف دعم تنفيذ استراتيجية اقتصاد وتجارة المحيطات فيما يتصل باثنين من الإجراءات الوطنية ذات الأولوية لكل بلد؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية لتهيئة القدرات المتصلة بالإجراءين المحدّدَيْن ذوَي الأولوية؛

(النشاط ٣-١) عقد حلقة عمل إقليمية لتبادل الخبرات بمشاركة ثلاثة من البلدان المستفيدة وخمسة بلدان أخرى من المنطقة؛

(النشاط ٣-٢) نشر النتائج المستخلصة من استراتيجية اقتصاد وتجارة المحيطات في المؤتمرات أو المناسبات الرئيسية للأمم المتحدة.

لام - تعزيز اتساق السياسات وتكاملها لكفالة تقديم الدعم العلمي والتكنولوجي والابتكاري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمركز المشترك بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ماستريخت للبحث والتدريب الاقتصاديين والاجتماعيين بشأن الابتكار والتكنولوجيا، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٣ - يسعى عدد متزايد من البلدان النامية إلى وضع وتنفيذ سياسات متسقة وبرامج متكاملة لبناء قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويُتوخى من المشروع مساعدة البلدان عن طريق حزمة للدعم المتكامل صُممت لضمان الاتساق بين مختلف مجالات السياسة العامة، وتعزيز أطر السياسات والمؤسسات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا، مع التركيز بوجه خاص على أقل

البلدان نموا. ويستهدف المشروع ١٢ بلدا على الأقل من البلدان المستفيدة من المشروع في منطقتين من المناطق النامية (أفريقيا وآسيا). وستتوافر لأصحاب المصلحة الوطنيين، من خلال مشاركتهم في الأنشطة المتوخاة في هذا المشروع، قدرات أكبر على تحديد السمات الرئيسية لنظام الابتكار الذي سيطبقونه على الصعيد الوطني، وتحديد الفجوات وأوجه عدم الاتساق الموجودة في سياساتهم الوطنية، التي يتعين معالجتها لكفالة إمكانية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان النامية المستفيدة من المشروع على وضع وتنفيذ سياسات متسقة متكاملة تستند إلى أدلة، من شأنها تطوير القدرات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) الاستشاريون والخبراء ٢٢٠,٠ سفر الموظفين ١٠٨,٠ الخدمات التعاقدية ٨٦,٥ مصروفات التشغيل العامة ٩,٥ المنح والتبرعات ١٧٦,٠ **المجموع ٦٠٠,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٤ (التكنولوجيا واللوجستيات)؛ وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، البرنامج الفرعي ١ (أقل البلدان نموا)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٣ (الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار والابتكار)	
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٩-٥، و ٩-ب، و ١٧-٦ إلى ١٧-٨، و ١٧-١٤	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرة الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص على تقييم قدراتها الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحديد الثغرات وأوجه التباين في السياسات وتحديد الإجراءات ذات الأولوية	(مؤشر الإنجاز ١-١) يشير ٧٥ في المائة من أصحاب المصلحة الوطنيين من البلدان المستفيدة إلى تحسن قدرتهم على تحديد الثغرات في قدراتهم الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وأوجه التباين في السياسات
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) جرى تحديد ما لا يقل عن خمسة إجراءات ذات أولوية من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في كل بلد من البلدان المستفيدة
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة صانعي السياسات على تصميم وتنفيذ سياسات متسقة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تتفق مع الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة للبلدان والرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع خريطة طريق في كل بلد من البلدان المستفيدة لتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في التقييم الوطني
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام كل جهة من الجهات المشاركة في الحلقات التدريبية الإقليمية بصياغة ما لا يقل عن ثلاث توصيات تهدف إلى تحسين وضع و/أو تنفيذ سياسات متسقة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

٢٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) التمهيد لإجراء تقييم وطني في اثنين من البلدان المستفيدة من أفريقيا و/أو آسيا بهدف ضمان الاتساق بين مختلف مجالات السياسة العامة (دون تكلفة)؛

(النشاط ١-٢) تنظيم بعثتين لتقصي الحقائق في كل بلد من البلدان المستفيدة لجمع البيانات الكمية والنوعية اللازمة للتقييمات الوطنية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقتي عمل لأصحاب المصلحة الوطنيين في كل من البلدان المستفيدة لعرض ومناقشة نتائج التقييمات الأولية والنهائية؛

(النشاط ١-٤) إعداد ونشر مسودة للتقييم الوطني لكل بلد من البلدان المستفيدة، واستعراضها في ضوء التعليقات الواردة خلال حلقات العمل الوطنية؛

(النشاط ١-٥) عرض كل تقييم من التقييمات الوطنية وإجراء مناقشة للأقران بشأنه في لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية و/أو في أحد الاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة التي يعقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (دون تكلفة)؛

(النشاط ٢-١) إعداد مواد التدريب اللازمة لوضع سياسات متسقة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٢) تقديم ثلاث خدمات استشارية و/أو دورات تدريبية لدعم تنفيذ توصيتين على الأقل من التوصيات المتصلة بالسياسات الواردة في التقييم الوطني؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم دورتين دراسيتين إقليميتين في أفريقيا و/أو آسيا لبناء قدرات صانعي السياسات على وضع وتنفيذ سياسات متسقة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(النشاط ٢-٤) إنشاء منبر على الإنترنت لدعم تبادل المعارف بشأن وضع سياسات متسقة ومتكاملة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنظيم الأنشطة التدريبية.

ميم - تيسير الاستثمار في القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٥ - يمكن أن يكون للاستثمار الخاص، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير هام على الاقتصادات النامية من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص العمل والخبرة، والمساهمة في تنويع هذه الاقتصادات وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية. ويهدف المشروع إلى تقييم الإطار الحالي لتيسير الاستثمار لبلدان مختارة ضمن تجمعات دون إقليمية محددة وتقديم توصيات بشأن مجالات العمل المحتملة. كما يهدف المشروع إلى زيادة القدرات المؤسسية من أجل تعزيز وتيسير الاستثمار، مع التركيز على قطاعات مختارة، والمساهمة في تبادل أفضل الممارسات على الصعيد الدولي في مجال تيسير الاستثمار. وسيحدد المشروع أربعة بلدان من بين البلدان النامية الـ ٤٣ التي قامت حتى الآن بطلب مساعدة استشارية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجال تيسير الاستثمار وسيحدد أولويات الجهود المبذولة لكي تتمكن هذه البلدان من

مؤازرة أفضل الممارسات في مجالي التكيف والمحاكاة داخل المناطق دون الإقليمية. وبصورة أولية، فإن المناطق دون الإقليمية المتوقعة لهذا المشروع هي منطقة البحر الكاريبي، وشرق أفريقيا، والمنطقة التي تغطيها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنطقة التي تغطيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

هدف المنظمة: تسخير أنشطة تيسير الاستثمار لتطوير قدرات البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار والاستفادة منه في القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع)	تكاليف الموظفين الأخرى	٣٠,٠
	الاستشاريون والخبراء	٢٠٩,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٥-ج، و ٨-٢، و ٩-أ، و ١٠-ب، و ١٦-٦، و ١٧-٣، و ١٧-٥	سفر الموظفين	١١٤,٠
	الخدمات التعاقدية	٤١,٠
	مصروفات التشغيل العامة	٦,٠
	المنح والتبرعات	٢٠٠,٠
	المجموع	**٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرة البلدان النامية المختارة على تذليل العقبات التي تعترض الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الميداني	(مؤشر الإنجاز ١-١) أن يؤكد ٧٥ في المائة من المشاركين في حلقات العمل الوطنية توافر فهم أفضل لكيفية معالجة العقبات التي تعترض الاستثمار من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الميداني
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) أعربت ثلاثة بلدان من أصل أربعة من البلدان المستفيدة عن استعدادها لتنفيذ ٥٠ في المائة على الأقل من توصيات الأونكتاد بشأن تيسير الاستثمار
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين القدرات المؤسسية للبلدان النامية المختارة بغية تيسير الاستثمار الدولي في قطاعات التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) أن يُقر ١٠٠ على الأقل من صانعي السياسات بتحسن الفهم والقدرة فيما يتعلق بوضع مقترحات مشاريع الاستثمار في القطاعات الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القطاعات التي لها أثر جنساني إيجابي محتمل
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) استنادا إلى دليل الاستشارات، تم وضع ثمانية مشاريع استثمارية على الأقل في القطاعات الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

٢٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إرسال بعثة تقصي الحقائق لتقييم الإطار الحالي المتصل بتيسير وتشجيع الاستثمار في كل من البلدان الأربعة المستفيدة؛

(النشاط ١-٢) إعداد أربعة تقارير استشارية عن تيسير الاستثمار للبلدان المستفيدة من المناطق الأربع دون الإقليمية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم أربع حلقات عمل وطنية لفائدة المسؤولين الحكوميين وخبراء تشجيع الاستثمار لمناقشة التوصيات الواردة في التقارير الاستشارية عن تيسير الاستثمار؛

(النشاط ٢-١) تنظيم أربع حلقات عمل لتيسير الاستثمار على الصعيد دون الإقليمي لمسؤولي وكالات تشجيع الاستثمار بغرض تبادل الممارسات الجيدة وآليات تيسير الاستثمار، مع التركيز بوجه خاص على المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٢) إعداد دليل استشارات بشأن تطوير وتقييم مقترحات المشاريع في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى النتائج المستخلصة من حلقات العمل دون الإقليمية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة دراسية بشأن أفضل الممارسات في مجال تيسير الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية؛

(النشاط ٢-٤) استحداث مستودع بيانات شبكي لأفضل الممارسات في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

نون - الارتقاء بتطوير المهارات في مجال التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة عام ٢٠٣٠

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٧ - جرى الاعتراف بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملا تمكينيا رئيسيا للتكامل الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي إطار هذا المنطق، حدد برنامج التدريب التجاري لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها الجهة المستفيدة من هذا المشروع، وأعربت البلدان في المنطقة عن اهتمامها بتلقي المساعدة التقنية بشأن التجارة الإلكترونية من خلال برنامج التدريب التجاري. وسيجري، بصفة أولية، توجيه ثلاثة بلدان في المنطقة، اعتمدت جميعها تشريعات بشأن التجارة الإلكترونية والجرائم السيبرانية، لتمكين الممارسين من أجل إرساء خدمات رقمية جديدة وتطوير أساليب التوثيق الرقمي. وسيركز المشروع على التدريب المتعلق بالتجارة للترويج لأفضل الممارسات والسياسات القائمة على الأدلة. وسيتضمن المشروع أنشطة بناء القدرات باستخدام التعلم المختلط (الجمع بين أنشطة التعلم عن بعد والدورات التدريبية المباشرة) في مجالين من مجالات الأنشطة المتصلة بالتجارة الإلكترونية هما: أفضل الممارسات في مجال التجارة الإلكترونية، وتعزيز القدرات المتصلة بأساليب التوثيق الرقمي. ويمكن لتعزيز القدرات في كلا المجالين أن يتيح للبلدان المستفيدة من المشروع استخدام التجارة الدولية بصورة أكثر فعالية كمحرك للتنمية الشاملة والمستدامة. ومن أجل تلاقح الأفكار، سيكون صانعو السياسات والممارسون في مجال التجارة الإلكترونية هم المستهدفين بالمشاركة في التدريب المختلط، بيد أن حلقات العمل المباشرة ستركز بصورة أكثر على السياسات.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات صانعي السياسات والممارسين من بلدان مختارة في جنوب شرق آسيا في مجال التجارة الإلكترونية من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٤ (التكنولوجيا واللوجستيات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار والابتكار)	الاستشاريون والخبراء ٢٣٦,٠ سفر الموظفين ١٢٩,٠ الخدمات التعاقدية ٣٤,٥ مصروفات التشغيل العامة ١,٠ الأثاث والمعدات ١٢,٠ المنح والتبرعات ١٨٧,٥
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٩-٥، و ٩-ب، و ١٧-٦ إلى ١٧-٨، و ١٧-١٤	**المجموع** **٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز فهم الجهات الفاعلة الرئيسية من البلدان المستفيدة للجوانب القانونية والعملية للتجارة الإلكترونية	(مؤشر الإنجاز ١-١) أشار ٧٠ في المائة من المشاركين في التدريب عبر الإنترنت إلى زيادة فهم الجوانب القانونية والعملية للتجارة الإلكترونية (مؤشر الإنجاز ١-٢) تجاوز متوسط الأداء (نتائج الاختبارات) للمشاركين عبر الإنترنت نسبة ٥٠ في المائة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات صانعي السياسات من البلدان المستفيدة على وضع سياسات التجارة الإلكترونية الرامية إلى تشجيع الخدمات الرقمية الجديدة وتطوير أساليب التوثيق الرقمي	(مؤشر الإنجاز ٢-١) أن يؤكد ٧٠ في المائة من صانعي السياسات من البلدان المستفيدة تحسين القدرات في مجال وضع سياسات التجارة الإلكترونية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) اعتماد توصيات محددة بشأن السياسات في مجالي التجارة الإلكترونية والتوثيق الرقمي من جانب المشاركين في حلقة العمل في بلدين من أصل ثلاثة من البلدان المستفيدة

الأنشطة الرئيسية

٢٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إيفاد بعثة واحدة لتقصي الحقائق إلى كل بلد من البلدان المختارة لتقييم القدرات والقيود التقنية المحلية والاتفاق على خطة العمل المقترحة؛

(النشاط ١-٢) وضع واعتماد مجموعة أنشطة تدريب لبناء القدرات في مجالي التجارة الإلكترونية والتوثيق الرقمي وفقا لمنهجية برنامج التدريب التجاري؛

(النشاط ١-٣) إعداد وتحميل وتجربة مجموعة التعلم الإلكتروني التي يوفرها برنامج التدريب التجاري في إطار منهاج التعلم الإلكتروني؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقة عمل على الإنترنت لبناء القدرات في مجال التعلم الإلكتروني فيما يتعلق بكل عنصر من العنصرين (التجارة الإلكترونية والتوثيق الرقمي)؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل مباشرة إقليمية لكل عنصر من العنصرين (التجارة الإلكترونية والتوثيق الرقمي)؛

(النشاط ٢-٢) تجميع ونشر دراسات إفرادية مختارة بوصفها نتيجة من نتائج حلقات العمل؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة عمل لمناقشة واعتماد مقترحات السياسات المتصلة بهذين الموضوعين (التجارة الإلكترونية والتوثيق الرقمي).

سين - معالجة الآثار البيئية لاستجابة عمليات المساعدة الإنسانية لحالات تشرد السكان في بلدان مختارة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٥٩٤ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٢٩ - في عام ٢٠١٥، تجاوز عدد الأشخاص المشردين ٦٥ مليون شخص، وكان هذا العدد يزداد بمعدل أسرع من معدل زيادة سكان العالم. ويؤدي فرار الأشخاص من الكوارث وحالات النزاع والصدمات البيئية أو الاجتماعية والاقتصادية المفاجئة إلى حدوث حركات نزوح للسكان بوتيرة ومعدل من شأنهما النيل من قدرة النظم الإيكولوجية والشعوب المضيفة على التكيف. وقد تعاني البيئة نفسها عندئذ من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أو من العواقب العارضة للاستجابة الإنسانية الواسعة النطاق لاحتياجات السكان المشردين والمجتمعات المضيفة. وكما يوجد تأثير للأشخاص المشردين أنفسهم على البيئة، هناك أيضا آثار محتملة لأنشطة الاستجابة التي تتم في إطار مشاريع الاستجابة الإنسانية والقدرة على الصمود في البلدان والمجتمعات المحلية المستفيدة. وسيركز المشروع على مقارنة النُهج وزيادة الاهتمام بالبيئة في العمل الإنساني في حالات التشرد، إذا لم يتم بعد تعزيز هذا النهج، بغية معالجة الآثار البيئية المترتبة على التشرد والعمل الإنساني وتطوير القدرات للحد من الآثار السلبية، سواء في البلدان المعنية وعلى الصعيد العالمي، من خلال تبادل المعلومات.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات مجموعة مختارة من البلدان النامية المتأثرة بالتشرد لإدماج الشواغل البيئية في الخطط الوطنية للعمل الإنساني لتلك البلدان	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: البيئة، البرنامج الفرعي ٢ (القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والنزاعات)	تكاليف الموظفين الأخرى	٣٠,٠
	الاستشاريون والخبراء	١٩٢,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٥-٥، و ٥-٧، و ٥-٩، و ١٠-٧، و ١١-٥، و ١١-٩، و ١٥-١، و ١٥-٣، و ١٥-٥	سفر الموظفين	٧٥,٠
	الخدمات التعاقدية	١٣٨,٠
	مصروفات التشغيل العامة	٣٠,٠
	المنح والتبرعات	١٢٩,٠
	المجموع	**٥٩٤,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) أن يتوافر لدى الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في البلدان التي يجري التركيز عليها الفهم والمعرفة بشأن أهمية إدراج الشواغل البيئية في أنشطة الاستجابة الإنسانية في حالات التشرد	(مؤشر الإنجاز ١-١) تلقى ٢٠٠ شخص على الأقل من المستجيبين للحالات الإنسانية على نطاق البلدان الثلاثة تدريبا على التقنيات اللازمة لإدماج الشواغل البيئية في أنشطة الاستجابة الإنسانية باستخدام نهج تدريب المدربين

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) أن يشهد مشروع واحد على الأقل من مشاريع الاستجابة في حالات الطوارئ في كل من البلدان المستهدفة إدراج القضايا البيئية في العمل الإنساني، بما يتماشى مع السياسات والاستراتيجيات البيئية الوطنية المعمول بها
(الإنجاز المتوقع ٢) توافر ما يلزم من الأدوات والقدرات لدى الجهات الفاعلة الإنسانية في البلدان المستهدفة لإدماج الشواغل البيئية في خطط الاستجابة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع مشاريع السياسات وخطط العمل الوطنية في المجال الإنساني في كل بلد من أجل إدماج الشواغل البيئية في أنشطة الاستجابة الإنسانية
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) تبادل قصص نجاح إدماج الشواغل البيئية في جهود الاستجابة في حالات التشرد في كل بلد بغرض التعلم للأقران

الأنشطة الرئيسية

٣٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) استعراض وتحليل العلاقة بين البيئة وحالات التشرد وما يتصل بها من أنشطة الاستجابة الإنسانية، مع تحديد الثغرات والقضايا ذات الأهمية القصوى في البلدان التي يجري التركيز عليها؛

(النشاط ١-٢) تنظيم وعقد حلقات عمل بشأن تطوير المعارف والقدرات، من أجل تعزيز قدرة الكيانات الوطنية على تعميم المنظور البيئي في عمليات الاستجابة الإنسانية، باستخدام نهج تدريب المدربين لضمان استدامة العملية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم دورة تدريبية مفتوحة للجميع على الإنترنت بشأن البيئة في سياق العمل الإنساني، مع التركيز على حالات التشرد. وستهدف هذه الدورة إلى الوصول إلى الجهات الفاعلة الإنسانية التي تقدم إلى البلدان الثلاثة الدعم الضروري في عمليات الاستجابة على الصعيد الميداني، ولكنها قد لا تتمكن من حضور حلقات العمل في العواصم؛

(النشاط ١-٤) تقديم التوجيه والمشورة التقنيين إلى فرقة عمل قطاعية واحدة على الأقل في كل بلد من البلدان المستهدفة، بهدف وضع مشاريع إيضاحية لإدماج المنظور البيئي (والجوانب الجنسانية) في أنشطة الاستجابة الإنسانية بطريقة فعالة؛

(النشاط ٢-١) تطوير الأدوات اللازمة لتقديم توجيهات تدريجية بشأن كيفية إدماج الشواغل البيئية، بطريقة تراعي المنظور الجنساني، في الإجراءات المشتركة للاستجابة الإنسانية في القطاعات البارزة لتعزيز تعميم المنظور البيئي في العمل الإنساني؛

(النشاط ٢-٢) تقديم الدعم المتواصل إلى عملية وضع واستكمال السياسات وخطط العمل القطرية في المجال الإنساني، لدعم السلطات والجهات الفاعلة الرئيسية في إدماج القضايا البيئية ذات الصلة؛

(النشاط ٢-٣) إجراء جولات دراسية بين البلدان المجاورة التي تواجه مشكلة التشرد بصورة مشتركة، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على إدماج المنظور البيئي في أنشطة الاستجابة الإنسانية؛

(النشاط ٢-٤) إعداد ورقات بشأن قصص النجاح المستقاة من الدروس المستخلصة من المشاريع الإيضاحية في البلدان المستهدفة بغرض نشرها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي في الاجتماعات والمؤتمرات والمنتديات المتصلة بالبيئة في العمل الإنساني.

عين - تعزيز المشتريات العامة المستدامة بما يتيح الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل للجميع على الصعيد الإقليمي في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٠٠٠ ٥٧٣ دولار)

معلومات أساسية

٣١ - لا يزال هناك العديد من البلدان في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى تواجه أخطارا تهدد الاستدامة البيئية. ولقد أُحرز تقدم محدود في تحسين كفاءة استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، وكذلك الابتكار في تصميم وإنتاج منتجات أكثر استدامة. وفي ضوء الحاجة إلى معالجة هذه المسائل، ما فتئت الدول الأعضاء في المنطقة تدعم التحول إلى اقتصاد أخضر يشمل الجميع. وقطعت دول المنطقة الأوروبية التزاما بتشجيع التحول إلى اقتصاد أخضر في عام ٢٠١١، في المؤتمر الوزاري السابع بشأن ''البيئة من أجل أوروبا'' المعقود في أستانا. واستجابة لهذا القرار، قامت لجنة السياسات البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوضع توجيهات بشأن الاقتصاد الأخضر للمنطقة، تُوِّجت باعتماد الإطار الاستراتيجي للبلدان الأوروبية المتعلق بخضرنة الاقتصاد ومبادرة باتومي بشأن الاقتصاد الأخضر، وذلك في المؤتمر الوزاري الثامن بشأن ''البيئة من أجل أوروبا'' المعقود في باتومي، جورجيا. وسيوفر المشروع الدعم لخمسة بلدان مختارة لكي تمضي قدما في تنفيذ الإطار الاستراتيجي ولكي تفي بالتزاماتها بموجب مبادرة باتومي. ويشمل المشروع أيضا عناصر طموحة لإدارة المعارف وتقاسم المعارف لضمان تعظيم وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في البلدان الخمسة المختارة عبر المنطقة الأوروبية وعلى الصعيد العالمي.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات البلدان المختارة في أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا في مجال الشراء العام المستدام، وتعزيز قدرة المؤسسات التجارية على الاستجابة للمناقصات العلنية المراعية لمعايير الاستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: البيئة، البرنامج الفرعي ٦ (كفاءة استخدام الموارد)؛ والتنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ١ (البيئة)	تكاليف الموظفين الأخرى ٢٧,٠ الاستشاريون والخبراء ١٥٢,٠ سفر الموظفين ٤٨,٠ الخدمات التعاقدية ٢٠٢,٠ مصروفات التشغيل العامة ١١,٠ المنح والتبرعات ١٣٣,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٧-٣، و ٨-٤، و ٩-٤، و ١٢-٢، و ١٢-٧، و ١٢-٨	**المجموع ٥٧٣,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرات صانعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان على وضع واعتماد السياسات واللوائح والإجراءات المتصلة بممارسات الشراء العام المستدام	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام ثلاثة بلدان على الأقل من أصل خمسة من البلدان المستفيدة من المشروع بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات متصلة بالشراء العام المستدام

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام بلدين على الأقل من البلدان المستفيدة من المشروع بتصميم وتجريب العطاءات وطلبات العروض العلنية التي تتضمن معايير الاستدامة في القطاعات ذات الأولوية
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة قطاع الأعمال التجارية في البلدان المستفيدة على الامتثال للوائح وإجراءات الشراء العام المستدام ولمعايير الاستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تدريب ١٢٠ شركة خاصة على الأقل في البلدان المستفيدة على كيفية الاستجابة للعطاءات وطلبات العروض المتعلقة بالمشتريات العامة المستدامة في القطاعات ذات الأولوية
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) زيادة عدد الشركات في البلدان المستفيدة التي أجرت تقييما لقدرتها على الامتثال لمعايير الاستدامة لمجموعات المنتجات ذات الأولوية، بما عدده ٤٠ شركة

الأنشطة الرئيسية

٣٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد ورقة تتعلق بإجراء تحليل إقليمي بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المنطقة الأوروبية وتقديم توصيات بشأن كيفية وضع السياسات والإجراءات المتصلة بالشراء العام المستدام؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقة العمل الإقليمية الأولى للخبراء لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن سياسات الشراء العام المستدام وتبادل التدابير الرامية إلى تعزيز الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل للجميع في المنطقة الأوروبية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقات عمل افتتاحية ودورات تدريبية وأنشطة للتوعية على الصعيد الوطني لتقديم نهج الشراء العام المستدام وتنفيذ أنشطة المشروع في البلدان المستفيدة؛

(النشاط ١-٤) إعداد تقييمات وطنية لما يلي: (أ) الثغرات السياساتية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية لممارسات الشراء العام المستدام؛ (ب) بيانات المشتريات والنفقات الحكومية لتحديد المنتجات والخدمات ذات الأولوية، بدعم من المؤسسات الوطنية، بالاستعانة بأداة تحديد الأولويات المستخدمة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ (ج) تقييم قدرة الأسواق على توفير السلع والخدمات المستدامة؛ (د) اختيار السلع والخدمات ذات الأولوية في مجموعة مختارة من البلدان المستفيدة؛

(النشاط ١-٥) تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية وتشاورية في البلدان المستفيدة لعرض نتائج التقييم وتحديد الخطوات التالية فيما يتعلق بالمجالات والقطاعات المحددة ذات الأولوية؛

(النشاط ١-٦) مساعدة البلدان المستفيدة المختارة على وضع واستعراض السياسات واللوائح ومعايير الاستدامة في المجالات والقطاعات المحددة ذات الأولوية، من أجل الاضطلاع بالشراء العام المستدام؛ وتحديث المبادئ التوجيهية ووثائق العطاءات المستوفية لمعايير الاستدامة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المختارة ذات الأولوية؛ والبدء في العطاءات العلنية التجريبية لمجموعات مختارة من المنتجات؛

(النشاط ١-٧) استحداث أدوات للمعرفة والاتصال لصانعي السياسات وترجمتها إلى اللغة الروسية، على أن يتم تقاسمها من خلال شبكة المعارف المتصلة بالنمو الأخضر؛

(النشاط ١-٨) عقد سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية يتكون كل منها من جزأين لإبراز الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والأنشطة التي تضطلع بها البلدان المستهدفة من أجل وضع سياسات وإجراءات الشراء العام المستدام؛ وتسجيل الحلقات الدراسية الشبكية وإتاحتها على شبكة المعارف المتصلة بالنمو الأخضر لضمان سهولة وصول المعارف ونقلها إلى الجمهور في المناطق المشتتة جغرافيا؛

(النشاط ١-٩) تنظيم حلقة العمل الإقليمية الثانية للخبراء لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة المرتقبة من البلدان المستفيدة فيما يتعلق بتنفيذ الشراء العام المستدام؛

(النشاط ٢-١) تنظيم خمس حلقات عمل تدريبية لقطاع الأعمال في البلدان المستفيدة في أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا لبناء قدرات المؤسسات التجارية على الاستجابة للمناقصات العلنية؛

(النشاط ٢-٢) تدريب المعاهد التقنية الوطنية على مساعدة المؤسسات التجارية في تقييم قدراتها وامتثالها لمعايير الاستدامة والشهادات والتوسيم ونظم الإدارة البيئية؛ ودعم المؤسسات التقنية ورابطات الأعمال التجارية للمشاركة في معرض تقني إقليمي لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز الحصول على أفضل التكنولوجيات المتاحة؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حملات للتوعية والإعلام تستهدف قطاع الأعمال التجارية والمواطنين (المستهلكين) بشأن فوائد الشراء العام المستدام؛

(النشاط ٢-٤) تطوير منتجات المعرفة والاتصال للمؤسسات التجارية والمستهلكين وترجمتها إلى اللغة الروسية، على أن يتم تقاسمها، ضمن أمور أخرى، من خلال المركز العالمي لتبادل المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وشبكة المعارف المتصلة بالنمو الأخضر، ومن خلال الحلقات الدراسية الشبكية والدورات الافتراضية للأسئلة والأجوبة، والحملات والمنتديات الإقليمية وحلقات العمل في مجال الاتصالات.

فاء - نحو التنفيذ المتسق للبعد البيئي في أهداف التنمية المستدامة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٦٠٨ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٣ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، لوحظت بشكل مستمر الحاجة إلى تكامل السياسات والتعاون بوصف ذلك عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن العديد من البلدان تواجه محدودية الموارد البشرية والقدرات التقنية وتجد صعوبة في أداء المهام المعقدة المطلوبة للوفاء بالتزاماتها البيئية الدولية أو في القيام بذلك بطريقة متكاملة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيدعم المشروع خمسة بلدان تجريبية لتعزيز قدرتها على الإدماج القوي لأولوياتها البيئية والأهداف البيئية العالمية التي التزمت بتحقيقها في عملها المتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الهدف في التماس أوجه التآزر بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المؤشرات المتاحة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتجنب الازدواجية وتعاضد الجهود واتساق السياسات وتكاملها.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ ورصد الأبعاد البيئية لخطة عام ٢٠٣٠ على نحو متسق ومتكامل	*موجز الميزانية* (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: البيئة، البرنامجان الفرعيان ٤ (الإدارة البيئية) و ٧ (البيئة قيد الاستعراض)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ١٠ (الإحصاءات)	الاستشاريون والخبراء ٢٤١,٠ سفر الموظفين ٥٠,٠ الخدمات التعاقدية ٢٠,٠ مصروفات التشغيل العامة ٤٣,٠ المنح والتبرعات ٢٥٤,٠ **المجموع ٦٠٨,٠**
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٤، و ١-٥، و ١-ب، و ٢-٣ إلى ٢-٥، و ٢-أ، و ٢-ب، و ٣-٩، و ٦-٣ إلى ٦-٦، و ٨-٤، و ٩-٥، و ١١-٦، و ١١-أ، و ١٢-٢، و ١٢-٤، و ١٢-٦، و ١٢-٨، و ١٢-أ، و ١٢-ج، و ١٣-٣، و ١٣-ب، و ١٤-١ إلى ١٤-ج، و ١٥-١ إلى ١٥-٩، و ١٥-ب، و ١٦-٧، و ١٦-٨، و ١٦-ب، و ١٧-٣، و ١٧-٦ إلى ١٧-١٠، و ١٧-١٤، و ١٧-١٥، و ١٧-١٧، و ١٧-١٩	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) وضع السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية التي تشمل الأولويات المتعددة القطاعات في بلدان مختارة وتهدف إلى الوفاء بالأبعاد البيئية في خطة عام ٢٠٣٠ بصورة متسقة ومتكاملة	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام البلدان الخمسة المستهدفة جميعها بوضع خطط/استراتيجيات/سياسات/تشريعات وطنية للتنفيذ تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتراعي إدماج الأهداف البيئية المتعددة القطاعات، بما فيها الأهداف المستمدة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) أن يشير ٧٠ في المائة من المشاركين في حلقات العمل الوطنية إلى فائدة المعارف المكتسبة في الأدوار المؤسسية التي يقومون بها
(الإنجاز المتوقع ٢) أن تكون البلدان المختارة قادرة على أن تضع بانتظام مجموعات شاملة من الإحصاءات والبيانات والمعلومات البيئية التي تدمج البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والبيانات المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إتاحة البلدان الخمسة المستهدفة جميعها لمجموعات شاملة متعددة القطاعات من الإحصاءات والبيانات والمعلومات البيئية التي تدمج البيانات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والبيانات المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام البلدان الخمسة المستهدفة جميعها بوضع استراتيجية للإحصاءات البيئية استنادا إلى أولويات السياسات الوطنية أو تحسين الاستراتيجية الحالية
(الإنجاز المتوقع ٣) قيام البلدان المستهدفة بإتاحة الدروس المستفادة والمعارف المكتسبة لمجموعة أوسع نطاقا من البلدان عن طريق الربط الشبكي والتعاون على الصعيد الأقاليمي	(مؤشر الإنجاز ٣-١) اطلاع البلدان النامية على عدد من الأدوات والنُهج والمنتجات المعرفية الأخرى المنشورة على البوابة الإلكترونية

الأنشطة الرئيسية

٣٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) استحداث مجموعات لتحليل المعلومات والبيانات الوطنية لكي تستخدمها جهات التنسيق الوطنية في الوزارات المعنية، وتوفير المعلومات والتوجيه لوضع السياسات أو الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ الأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ١-٢) دعم الاجتماعات بين الوزارات في كل من البلدان بغرض التوعية وتقاسم المعارف التقنية على نطاق الوزارات التنفيذية بشأن الأولويات البيئية الوطنية في سياق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المستقاة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين في كل من البلدان للتحقق من مجموعات تحليل المعلومات والبيانات التي استُحدثت في إطار النشاط ١-١؛

(النشاط ١-٤) تقديم الدعم التقني لوضع السياسات أو الاستراتيجيات، ودعم المؤسسات الوطنية المعنية لمعالجة الثغرات والحلول التي حُددت وجرى التحقق منها في إطار النشاط ١-٣، وتحويل ذلك إلى سياسات أو استراتيجيات ملموسة لإدماج أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف العالمية بصورة فعالة، من أجل التنفيذ المتسق للبعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠؛

(النشاط ٢-١) تقديم الدعم التقني إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن تحديد المؤشرات والبيانات والقدرات ذات الصلة وبشأن كيفية قياسها؛

(النشاط ٢-٢) تقديم الدعم التقني والأدوات اللازمة للمؤسسات الوطنية للقيام بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبيئة وعن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، من أجل معالجة الثغرات الموجودة في البيانات والقدرات؛

(النشاط ٣-١) تنظيم حلقة عمل أقاليمية لتبادل الدروس المستفادة والخبرات فيما بين البلدان المشاركة وغيرها من البلدان المختارة لتعزيز اتساق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(النشاط ٣-٢) توفير بوابة إلكترونية وتنظيم حلقات دراسية شبكية لتبادل ونشر الأدوات والنهج والمنتجات المعرفية الأخرى الناشئة عن تنفيذ المشروع.

صاد - تعزيز سياسات واستراتيجيات الإسكان القائمة على الأدلة والمشاركة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٥٢٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٥ - أخذ موئل الأمم المتحدة ينفذ منذ عام ٢٠١٣ الاستراتيجية العالمية للإسكان التي يدعم من خلالها البلدان لمواجهة تحديات توفير السكن الملائم والمستدام للجميع. وتنطلق هذه الاستراتيجية من فهم لا يعتبر السكن مجرد سقف وأربعة جدران، بل يعتبره بالأحرى الحق في العيش في مكان ما بأمن وسلام وكرامة. ولا تراعي البعد الاجتماعي الإنمائي للإسكان فحسب، وإنما تضع الناس وحقوق الإنسان في موقع الصدارة من التنمية الحضرية المستدامة. والهدف الرئيسي للاستراتيجية هو دعم الحكومات الوطنية والمحلية في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج الإسكان المستندة إلى الأدلة من أجل تعزيز توفير السكن الملائم والمستدام والشامل للجميع. وإقرار الجمعية العامة للهدف ١١ (جعل المدن

والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) وللخطة الحضرية الجديدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أضفى الطابع الرسمي على الالتزام العالمي بتعزيز فرص حصول الجميع على السكن اللائق. ومن أجل الوفاء بهذه الالتزامات، لجأ عدد متزايد من الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية إلى موئل الأمم المتحدة للحصول على الدعم التقني في وضع السياسات وتنفيذها. وتركز أولويات البلدان حاليا على استعراض سياسات الإسكان وتحسين البيانات لدعم صياغة السياسات الفعالة. ويهدف هذا المشروع إلى معالجة القيود الهائلة التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم في الحصول على السكن الملائم والميسور التكلفة، وكذلك إلى إعادة تكريس الدور الهام الذي يؤديه الإسكان في تحفيز الاقتصاد وتحقيق الحد من الفقر وإعمال حقوق الإنسان.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الإسكان المستندة إلى الأدلة والقائمة على المشاركة، ومن ثم المساهمة في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة وبلوغ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ٥ (الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١١-١

موجز الميزانية	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	٢٧,٠
الاستشاريون والخبراء	٢٦١,٠
سفر الموظفين	٧٢,٥
الخدمات التعاقدية	٤١,٥
مصروفات التشغيل العامة	٢٥,٠
المنح والتبرعات	٩٧,٥
المجموع	**٥٢٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرة الحكومات الوطنية والمحلية في البلدان المستهدفة على صياغة واستعراض السياسات والاستراتيجيات المستندة إلى الأدلة والتشاركية التي تسهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة ١١، والغاية ١١-١، والخطة الحضرية الجديدة	(مؤشر الإنجاز ١-١) وضع الحكومات لعشر أدوات وأطر لتحسين البيانات والمعلومات في إطار صياغة واستعراض سياسات الإسكان (مؤشر الإنجاز ١-٢) استشارة ٣٠ في المائة من أصحاب المصلحة المهمشين في عمليات صياغة واستعراض سياسات الإسكان
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين سياسات الإسكان التشاركية والمستندة إلى الأدلة في البلدان المستهدفة، التي تسهم في تحقيق الغاية ١١-١ والخطة الحضرية الجديدة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) صياغة و/أو استعراض الحكومات الوطنية والمحلية سياسة إسكان واحدة لكل بلد تسهم في تحقيق الغاية ١١-١ والخطة الحضرية الجديدة
(الإنجاز المتوقع ٣) تحسين قدرة الحكومات الوطنية والمحلية في البلدان المستهدفة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القائمة على الأدلة والتشاركية التي تسهم في تحقيق الغاية ١١-١ والخطة الحضرية الجديدة	(مؤشر الإنجاز ٣-١) وضع الحكومة لعشر أدوات وأطر تسهم في تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان

الأنشطة الرئيسية

٣٦ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(النشاط ١-١) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الحكومات الوطنية والمحلية لوضع موجزات وطنية للإسكان مع البيانات والمعلومات اللازمة لدعم صياغة سياسات الإسكان واستراتيجياته؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقات عمل تدريبية لأجل الحكومات الوطنية والمحلية بشأن أدوات ومنهجيات رسم السياسات؛

(النشاط ١-٣) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الحكومات الوطنية والمحلية لوضع أطر تشاركية في إطار عملية صياغة وتنفيذ سياسات الإسكان واستراتيجياته؛

(النشاط ٢-١) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الحكومات الوطنية والمحلية لوضع سياسات إسكان تشاركية وقائمة على الأدلة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقات عمل وطنية للتشاور بشأن عملية صياغة السياسات ولإقرارها؛

(النشاط ٣-١) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الحكومات الوطنية والمحلية من أجل وضع استراتيجيات تنفيذية لسياسات الإسكان الوطنية؛

(النشاط ٣-٢) تنظيم حلقات عمل إقليمية واجتماعات لإقامة شبكات تواصل مع البلدان المستهدفة بشأن حلول الإسكان المبتكرة.

قاف - عدم إغفال أي مكان: تعزيز الروابط الحضرية - الريفية في أفريقيا

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية (٦٢٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٣٧ - يهدف هذا المشروع المقترح إلى الاستجابة لمختلف أهداف وغايات التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١ والغاية ١١- أ، إذ يسعى إلى دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها والمناطق الريفية من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني والإقليمي. وتعني الاستجابة لهذا الهدف توفير الدعم للبلدان فيما تبذله من جهود لصياغة خطط عمل من أجل وضع أطرها على نحو يتيح لها الاستجابة للديناميات السكانية المستقبلية عبر ضمان تحقيق تنمية إقليمية شاملة ومتكاملة. وسيساهم المشروع في تقديم الأدلة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن، من أجل توفير المعلومات لرسم السياسات التي تدعم أوجه الترابط والتآزر بين المجالات والمهام الحضرية والريفية في أربعة بلدان أفريقية مختارة، بهدف سد الفجوة الإنمائية القائمة بين المناطق الحضرية والريفية بحيث تكفل عدم تخلف أي مكان وأي كان عن الركب. ويركز المشروع على بناء قدرات واضعي السياسات على جمع الأدلة، ثم على تصميم وصياغة وتنفيذ استراتيجيات متكاملة للتنمية الحضرية الريفية ترمي إلى تعزيز الروابط الحضرية الريفية الإيجابية في البلدان المختارة. ولن يقتصر المشروع على بناء قدرات جهات فاعلة مختارة مثل السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، بل سيشرك في عملية صنع القرار جهات أخرى صاحبة مصلحة مثل منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، كلما كان ذلك ممكنا.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات واضعي السياسات وعناصر التغيير على جميع المستويات على جمع الأدلة واستخدامها في صياغة وتنفيذ السياسات والأطر التشاركية والقائمة على الأدلة لتحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة والشاملة التي تعزز الروابط الحضرية الريفية وتقلص الفجوة الإنمائية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) تكاليف الموظفين الأخرى ٣٦,٠ الاستشاريون والخبراء ٣١٨,٠ سفر الموظفين ٤٠,٠ الخدمات التعاقدية ١٠٠,٠ مصروفات التشغيل العامة ١٦,٠ المنح والتبرعات ١١٥,٠ **المجموع ٦٢٥,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ١ (التشريعات الحضرية والأراضي والحكم) والبرنامج الفرعي ٢ (التخطيط والتصميم الحضريان) والبرنامج الفرعي ٣ (الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات) والبرنامج الفرعي ٤ (الخدمات الأساسية الحضرية) والبرنامج الفرعي ٧ (البحوث الحضرية وتنمية القدرات)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٢ (التكامل الإقليمي والتجارة)	
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٢-١، و ٢-٣، و ٢-أ، و ٥-أ، و ٩-١، و ٩-٣، و ١١-أ، و ١٢-٨، و ١٢-ب	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات مقرري السياسات على جمع الأدلة اللازمة لوضع أطر التنمية الحضرية الوطنية والإقليمية التي تدعم التكامل بين الروابط الحضرية والريفية	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام ما لا يقل عن ثلاثة من أصل البلدان الأربعة المستهدفة بجمع الأدلة اللازمة لوضع أطر التنمية الحضرية الوطنية والإقليمية التي تدعم الروابط الحضرية الريفية بحلول نهاية المشروع
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات واضعي السياسات على استخدام ما يجمع من الأدلة لوضع السياسات التي تعزز الروابط الحضرية الريفية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع ما لا يقل عن ثلاثة من أصل البلدان الأربعة المستهدفة استراتيجيات أو خطط أو سياسات تشمل عناصر جديدة تعزز الروابط الحضرية الريفية بحلول نهاية المشروع

الأنشطة الرئيسية

٣٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تحديد البيانات اللازمة لوضع استراتيجية بشأن الروابط الحضرية الريفية تدمج في أطر التنمية الحضرية الوطنية والإقليمية الحالية، ووضع مصفوفة لإدارة البيانات من أجل تتبع ورصد جمع هذه البيانات؛

(النشاط ١-٢) وضع خطة لتقييم القدرات وجمع البيانات من أجل تحديد الجدول الزمني (أ) لتقييم القدرات الحالية لمجموعة مختارة من البلدان الأفريقية على جمع البيانات المحددة في إطار النشاط ١-١، (ب) ودعم جمع هذه البيانات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(النشاط ١-٣) تنفيذ الخطة الموضوعة في إطار النشاط ١-٢ لدعم البلدان أثناء جمع البيانات وتحليل البيانات المجمعة؛

(النشاط ٢-١) استعراض أطر السياسات الحضرية الوطنية والإقليمية الحالية التي تنهجها البلدان؛

(النشاط ٢-٢) وضع تقرير تقييمي وخطة عمل لكل بلد عقب استعراض السياسات الحضرية، بما في ذلك صياغة توصيات تتعلق بالسياسات الحضرية والحوكمة؛

(النشاط ٢-٣) تقييم احتياجات مقرري السياسات من القدرات؛

(النشاط ٢-٤) توثيق وتبادل ما يسفر عنه المشروع من الابتكارات والممارسات الملهمة والخبرات والنتائج بشأن تعزيز الروابط الحضرية الريفية لأغراض التنمية المستدامة والحد من الفقر على منبر إلكتروني؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم اجتماع واحد لفريق خبراء من أجل وضع الأدوات وبرامج بناء القدرات اللازمة لتوجيه السلطات في البلدان المختارة بشأن كيفية إدماج الروابط الحضرية الريفية في السياسات والاستراتيجيات والخطط؛

(النشاط ٢-٦) تنظيم حلقة عمل واحدة لتنمية القدرات تخصص لصانعي السياسات في كل مشروع قطري وتتعلق بطريقة وضع استراتيجية ذات صلة قائمة على الأدلة بشأن الروابط الحضرية الريفية؛

(النشاط ٢-٧) تنظيم حلقة عمل إقليمية واحدة لبناء القدرات تخصص لصانعي السياسات وتتعلق بسبل وضع استراتيجية ذات صلة وقائمة على الأدلة بشأن الروابط الحضرية الريفية؛

(النشاط ٢-٨) تقديم خدمات استشارية تتعلق بسبل تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان الأفريقية المختارة لتنفيذ استراتيجيات بشأن الروابط الحضرية الريفية دعما لغايات وأهداف التنمية المستدامة.

راء - تعزيز قدرة المدن على التكيف في جنوب شرق أفريقيا

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (٠٠٠ ٦٢٥ دولار)

معلومات أساسية

٣٩ - يعد بناء القدرة على التأقلم على مختلف المستويات ضرورياً لضمان التأقلم في المستقبل مع آثار تغير المناخ في المناطق الحضرية. ورغم أن فهم المخاطر وما يرتبط بذلك من ضعف قد أدرج تدريجيا كعنصر رئيسي في أنشطة التحضر، ثمة افتقار ملحوظ إلى مبادرات مكيفة حسب السياق تتعلق بالحد من المخاطر الحضرية والتأقلم مع التغيرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا تنزع النُهج الحالية إلى استهداف المدن ذات القدرة المتدنية على التخطيط والإدارة. ولهذا، سيستهدف المشروع أربعة بلدان تزداد فيها مواطن الضعف لدى الأشخاص بشكل تدريجي من البلدان التي طلبت المساعدة من موئل الأمم المتحدة. وتسجل هذه البلدان معدلات نمو حضري سنوية مرتفعة بشكل كبير تتجاوز إجمالي نموها السكاني، مما يدل على تزايد أهمية البعد الحضري. وفي الوقت ذاته، تواجه الإدارات المحلية فجوة في القدرات وتحديات متزايدة ناجمة عن المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وتوجد البلدان الأربعة في الجزء الجنوبي الشرقي من القارة الأفريقية، وهي منطقة معرضة بشدة للظواهر المناخية الشديدة عبر الحدود.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات وتهيئة الظروف لبناء القدرة على التأقلم والتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ في المدن والبلدات الضعيفة في مدغشقر وملاوي وموزامبيق وجزر القمر

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: المستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ٦ (الحد من الأخطار والإصلاح) والبرنامج الفرعي ٧ (البحوث الحضرية وتنمية القدرات)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١١-٣، و ١١-٥، و ١١-ب، و ١١-ج، و ١٣-١، و ١٣-٣

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٣٠,٠
الاستشاريون والخبراء	٢١٣,٠
سفر الموظفين	٣٠,٠
الخدمات التعاقدية	٢٣٧,٠
مصروفات التشغيل العامة	٢٥,٠
الأثاث والمعدات	٣٠,٠
المنح والتبرعات	٦٠,٠
المجموع	**٦٢٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الانجاز المتوقع ١) تعزيز التعاون التقني والإداري بين المدن والحكومات المختارة في مجالي إدارة مخاطر الكوارث وقدرة المدن على التكيف	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد البلديات التي تؤكد زيادة تبادل المعلومات مع المدن والبلدات الأخرى بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث وقدرة المدن على التكيف (مؤشر الإنجاز ١-٢) عدد موظفي الحكومة الذين يؤكدون زيادة تبادل المعلومات مع البلدان الأخرى المشاركة في المشروع بشأن أفضل الممارسات المتبعة في إدارة مخاطر الكوارث وقدرة المدن على التكيف
(الانجاز المتوقع ٢) زيادة المعرفة وتعزيز قدرة مجموعة مختارة من المدن والبلدات في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد المدن والبلدات في جنوب شرق أفريقيا التي أدمجت الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف في البرامج الحضرية والتخطيط الحضري، والتي حددت إطارا واضحا للعمل على بناء قدرتها على التكيف في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة (مؤشر الإنجاز ٢-٢) عدد موظفي البلديات الذين يؤكدون زيادة الوعي بأفضل الممارسات في مجال الحد من مخاطر الكوارث وقدرة المدن على التكيف

الأنشطة الرئيسية

٤٠ - ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(النشاط ١-١) تحديث وتوطيد منهجية أداة تخطيط العمل فيما يتعلق بقدرة المدن على التكيف استنادا إلى الدروس المستفادة في كل من بوركينا فاسو وكابو فيردي وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق؛

(النشاط ١-٢) إيفاد البعثات وتقديم الدعم في الموقع إلى البلدان الأربعة المستهدفة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية التقنية ذات الجودة الرفيعة في مجال إدارة مخاطر الكوارث والاستدامة وقدرة المدن على التكيف؛

(النشاط ١-٣) تنظيم دورات تدريبية إقليمية واجتماعات لتبادل الخبرات بين البلدان الأربعة وتحديد أفضل الممارسات؛

(النشاط ١-٤) إقامة الشراكات مع الجامعات في الجنوب الأفريقي لإعداد البرامج التدريبية، والتشجيع على إعداد البحوث وتعزيز الروابط بين المدن والبلدات والمؤسسات الأكاديمية؛

(النشاط ١-٥) إنشاء منبر إلكتروني للمدن والجامعات وغيرها من الشركاء المعنيين من أجل تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم تدريب للمدربين في البلدان المشاركة الأربعة من أجل تدريب الممارسين الوطنيين والمسؤولين الحكوميين على الصعيدين المحلي والمركزي، والمنظمات غير الحكومية والجامعات على استخدام أداة تخطيط العمل فيما يتعلق بقدرة المدن على التكيف؛

(النشاط ٢-٢) وضع أطر عمل القدرة على التكيف من خلال التدريب أثناء الخدمة واستخدام أداة تخطيط العمل فيما يتعلق بقدرة المدن على التأقلم في ما لا يقل عن ثماني مدن وبلدات في البلدان الأربعة المستهدفة؛

(النشاط ٢-٣) رصد ودعم إدماج أوجه الحد من المخاطر والقدرة على التكيف في كل من هياكل الإدارة المحلية والخطط الحضرية والاستراتيجيات البلدية، بالاستناد إلى أطر العمل الموضوعة فيما يتعلق بالقدرة على التكيف ومن خلال توفير المساعدة التقنية؛

(النشاط ٢-٤) تيسير عقد حلقة عمل إقليمية لمناقشة النتائج والدروس المستفادة وأفضل الممارسات الناجمة عن تنفيذ عملية أداة تخطيط العمل فيما يتعلق بقدرة المدن على التكيف، وذلك بإشراك البلديات والسلطات الحكومية والجهات المانحة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

شين - تحسين إمكانية حصول المرأة في غرب أفريقيا على المساعدة القانونية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٦١٩ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤١ - الحق في الحصول على المساعدة القانونية المجانية للمدعى عليهم في القضايا الجنائية غير القادرين على توكيل محام هو مبدأ قانوني مقبول على نطاق واسع وعنصر أساسي من عناصر الحق في محاكمة عادلة. ولكن العديد من الدول تواجه التحديات في إعمال الحق في توفير المساعدة القانونية للأشخاص المحتجزين أو المقبوض عليهم أو المشتبه بارتكابهم جريمة أو المتهمين بارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن أو الإعدام، وكذلك حق الضحايا والشهود في إجراءات العدالة الجنائية، دون أن تترتب أية تكلفة على أولئك الذين لا يملكون الوسائل المالية الكافية أو عندما تقتضي مصلحة العدالة ذلك. وهناك أيضا موارد محدودة، وعدد غير كاف من مقدمي المساعدة القانونية الذين غالبا ما يفتقرون إلى التدريب على طريقة تقديم خدمات المساعدة القانونية الفعالة، وافتقار عام في صفوف المواطنين إلى معرفة حقهم في المساعدة القانونية. وتتأثر النساء والفتيات بوجه خاص من الافتقار إلى الاستراتيجيات والسياسات والأطر التشريعية والإدارية وإلى الموارد المالية والبشرية. وسيوفر المشروع المساعدة التشريعية والسياساتية ذات الصلة كما تحدد وترتب أولوياتها استنادا إلى الاحتياجات المقدرة اللازمة لسد الفجوة القائمة فيما يتعلق بوصول المرأة إلى العدالة في البلدان المستهدفة الثلاثة.

هدف المنظمة: تعزيز فرص حصول النساء على خدمات المساعدة القانونية في بلدان غرب أفريقيا المستهدفة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، البرنامج الفرعي ٥ (العدالة)؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، البرنامج الفرعي ٢ (الأنشطة السياساتية والبرنامجية)	تكاليف الموظفين الأخرى ٣٠,٢ الاستشاريون والخبراء ٨٩,٤ سفر الموظفين ٦٦,١ الخدمات التعاقدية ٨٣,٢ مصروفات التشغيل العامة ٤٣,٣ المنح والتبرعات ٣٠٦,٨
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٥-١، و ٥-٢، و ١٦-٣	**المجموع ٦١٩,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الانجاز المتوقع ١) زيادة قدرة المشرعين ومقرري السياسات على تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الأطر التشريعية والسياساتية المتعلقة بالمساعدة القانونية في البلدان المستهدفة	(مؤشر الإنجاز ١-١) نظر السلطات الوطنية المختصة في التوصيات بزيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في القوانين والسياسات المتعلقة بالمساعدة القانونية
(الانجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة مقدمي المساعدة القانونية على تقديم خدمات المساعدة القانونية المراعية للاعتبارات الجنسانية في البلدان المستهدفة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع أداة تقنية بشأن خدمات المساعدة القانونية المتخصصة المراعية للاعتبارات الجنسانية، استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية ومصممة خصيصاً للسياق الإقليمي/الوطني للبلدان المستفيدة من المشروع
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) تعزيز المعارف أو المهارات في تقديم خدمات المساعدة القانونية المتخصصة للنساء لدى ٨٠ في المائة من مقدمي المساعدة القانونية الذين استفادوا من التدريب
(الإنجاز المتوقع ٣) زيادة وعي النساء في البلدان المستهدفة بحقهن في المساعدة القانونية وكيفية الحصول عليها	(مؤشر الإنجاز ٣-١) إقرار ٨٠ في المائة من النساء المستفيدات من برامج التوعية القانونية بازدياد معرفتهن بحقهن في المساعدة القانونية وسبل الحصول على الخدمات

الأنشطة الرئيسية

٤٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تقييم شامل للنظم الوطنية للمساعدة القانونية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل للمشرعين وواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة نتائج التقييم وتوصياته وإعداد الخطط الوطنية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم حلقة عمل للمتابعة لأجل المشرعين وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لاستعراض الخطط وإقرارها؛

(النشاط ٢-١) وضع أداة تدريبية لمقدمي المساعدة القانونية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية لتدريب المدربين تخصص لمقدمي المساعدة القانونية؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية لمقدمي المساعدة القانونية مع المدربين المحليين المدرَبين حديثا؛

(النشاط ٣-١) تنفيذ برامج التوعية القانونية المجتمعية، مع التركيز على تدريب القيادات النسائية وإشراك المنظمات النسائية من أجل تعزيز التثقيف القانوني وحصول النساء على المعلومات القانونية، ولا سيما أضعفهن.

تاء - تعزيز مراقبة الاتجار بالمخدرات في أمريكا اللاتينية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٠٠٠ ٥٨٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٣ - تتأثر كثيرا منطقتا أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى بإنتاج المخدرات غير المشروعة والمواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المخدرات وبالاتجار بها. وقد وضعت كولومبيا إطاراً قانونياً في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وأنشأت وعززت

المؤسسات المسؤولة عن ذلك. وبناءً على التطوير المؤسسي والنتائج المحرزة في كولومبيا، سيساعد المشروع المؤسسات العامة المكلفة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في السلفادور وكوستاريكا. وسيتولى تحليل أنماط الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والمواد الكيميائية والمساعدة على وضع استراتيجية مشتركة في البلدان الثلاثة للحد من الاتجار بالمخدرات.

هدف المنظمة: تحسين قدرة القوات المسلحة ومؤسسات الشرطة على مراقبة الاتجار بالمخدرات والسلائف في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، والبرنامج الفرعي ٢ (الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية)	تكاليف الموظفين الأخرى	٢٨,٥
	الاستشاريون والخبراء	٣٠٦,٣
	سفر الموظفين	٢٧,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٦-١	الخدمات التعاقدية	٨٩,٠
	المنح والتبرعات	١٢٩,٢
	المجموع	**٥٨٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الانجاز المتوقع ١) تحسين قدرات مؤسسات الشرطة الوطنية على تحليل التحدي المتمثل في مراقبة الاتجار بالمخدرات والسلائف، بما في ذلك مسالك الاتجار بها وطريقة العمل المتبعة	(مؤشر الإنجاز ١-١) وضع تقرير تحليلي عن الاتجار بالمخدرات والسلائف في السلفادور وكوستاريكا تقره جهات التنسيق الوطنية (مؤشر الإنجاز ١-٢) إقرار أغلبية المشاركين المدربين في حلقات العمل بتحسن قدرتهم على تحليل تحدي الاتجار بالمخدرات والسلائف
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة المؤسسات على وضع استراتيجية إقليمية بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تصميم استراتيجيات ترمي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف في السلفادور وكوستاريكا (مؤشر الإنجاز ٢-٢) تصميم البلدان الثلاثة للاستراتيجية الإقليمية المشتركة للتنسيق والتعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات (مؤشر الإنجاز ٢-٣) إنشاء شبكة إقليمية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية

الأنشطة الرئيسية

٤٤ -ستشمل أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(النشاط ١-١) تحديد الجهات الفاعلة المكلفة بإنفاذ القانون في مكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف بالاشتراك مع القوات المسلحة والشرطة، وذلك باتباع منهجية تشاركية؛

(النشاط ١-٢) عقد حلقتي عمل في السلفادور وكوستاريكا لجمع المعلومات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات؛

(النشاط ١-٣) توفير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كولومبيا التدريب على مكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف للقوات المسلحة ولمؤسسات الشرطة في السلفادور وكوستاريكا وكولومبيا؛

(النشاط ١-٤) قيام القوات المسلحة ومؤسسات الشرطة من السلفادور وكوستاريكا، بدعم من المكتب، بإعداد تحليل عن الاتجار بالمخدرات والسلائف، ولا سيما عن مسالكها وأساليب العمل المتبعة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم أربع حلقات عمل لتدريب المؤسسات العامة المكلفة بمراقبة الاتجار بالمخدرات، ووضع استراتيجية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمواد الكيميائية ووضع استراتيجية إقليمية مشتركة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم جولة دراسية إلى كولومبيا لأجل القوات المسلحة وضباط الشرطة من السلفادور وكوستاريكا لزيارة مؤسسات القوات العامة المكلفة بمراقبة الاتجار بالمخدرات؛

(النشاط ٢-٣) تقديم الخدمات الاستشارية إلى القوات المسلحة ومؤسسات الشرطة من السلفادور، وكوستاريكا، وكولومبيا، لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف؛

(النشاط ٢-٤) إعداد وثيقة لإنشاء آليات متابعة للاستراتيجية الإقليمية وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة التي ستكون جزءا من الشبكة الإقليمية؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم حلقة عمل لإرساء الشبكة الإقليمية ومتابعة تنفيذها، بمشاركة جهات التنسيق.

ثاء - تعزيز التنفيذ القائم على الأدلة لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، ومتابعته في أفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٧٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٥ - على امتداد العقد الماضي، ظل النمو في أفريقيا ثابتا في حدود ٤,٦ في المائة سنويا تقريبا، مع توقع تحقيق نمو نسبته ١,٧ و ٣,٢ في المائة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على التوالي. وعموما، لم يشمل النمو في أفريقيا الجميع؛ وقد ارتبط بالحد من الفقر بصورة متواضعة وبآثار محدودة على العمالة وعدم المساواة. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات من أجل تقرير السياسات المستندة إلى الأدلة مع التركيز على مهارات وضع النماذج للسياسات العامة والتنبؤ بها وعلى تعزيز القدرات اللازمة للمتابعة والإبلاغ المتكاملين بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ مع التشديد على تحسين المهارات في مجالي الرصد والتقييم والإبلاغ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن المتوخى أن يشمل المشروع ما لا يقل عن ستة بلدان.

هدف المنظمة: ضمان التنفيذ المتسق والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، ومتابعته في بلدان أفريقية مختارة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرامج الفرعية ١ (سياسات الاقتصاد الكلي)، و٤ (الإحصاءات)، و ٥ (تنمية القدرات)، و ٨ (التخطيط الإنمائي والإدارة)؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٦ (السياسة الإنمائية والتحليل الإنمائي)	تكاليف الموظفين الأخرى ٤٨,٠ الاستشاريون والخبراء ٣٨٨,٠ سفر الموظفين ١٠٠,٢

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-١، و ١-٤، و ١-٥، و ١-أ، و ١-ب، و ٨-١، و ٨-٢، و ٨-٥، و ٨-١٠، و ٩-١ إلى ٩-٣، و ٩-٥، و ٩-ب، و ٩-ج، و ١٠-١، و ١٠-٣، و ١٠-٤، و ١٢-٢، و ١٣-١، و ١٣-٢، و ١٤-٢، و ١٥-١، و ١٦-٦، و ١٦-٧، و ١٧-٦، و ١٧-٩، و ١٧-١٤، و ١٧-١٨	الخدمات التعاقدية	١٢٧,٦
	مصروفات التشغيل العامة	٧,٥
	الأثاث والمعدات	١٥,٠
	المنح والتبرعات	٦٣,٧
	المجموع	**٧٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات من أجل تقرير السياسات المستندة إلى الأدلة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمبادرات الإنمائية ذات الصلة	(مؤشر الإنجاز ١-١) تأكيد ٧٠ في المائة على الأقل من صانعي السياسات المدربين في مجال وضع نماذج للسياسات، من خلال دراسة استقصائية، بأنهم استخدموا النماذج لتنوير قراراتهم في مجال صنع السياسات
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) استخدام نسبة لا تقل عن ٧٠ في المائة من البلدان التي تتلقى التدريب لنموذج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوقعات الاقتصاد الكلي من أجل تحليل السياسات وإدارة سياسات الاقتصاد الكلي
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات مقرري السياسات في مجال الإبلاغ المتكامل والمتابعة بشأن أطر التخطيط والبرامج المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إبداء ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من صانعي السياسات المدربين على المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم، من خلال دراسة استقصائية، التقدير لصلة المبادئ التوجيهية والتدريب بظروفهم الوطنية
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) اعتزام لجنة واحدة على الأقل من أصل ثلاثة من لجان التخطيط في البلدان الرائدة إصلاح عمليتي الرصد والتقييم، أو قيامها فعلا بذلك، على أساس الأدوات والمعارف المكتسبة

الأنشطة الرئيسية

٤٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) الاضطلاع ببعثات بدء المشاريع لعرض المشروع على ثلاثة بلدان؛ وتحديد جهات التنسيق القطرية؛ وتكييف المشروع وفق خصوصية كل بلد حسب الاقتضاء؛

(النشاط ١-٢) تكييف نموذج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العام للتنبؤ ليلائم ثلاثة بلدان على الأقل من أجل إظهار الخصائص المحددة لكل بلد وإعداد توقعات موثوقة له؛

(النشاط ١-٣) وضع أدوات تدريبية ومبادئ توجيهية تستند إلى الأداة النموذجية للتنبؤ ونمذجة السياسات. وستستخدم هذه الأدوات لتوفير التدريب للبلدان الثلاثة المستفيدة وكذلك لمقرري السياسات في الدول الأعضاء الأخرى؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية في ثلاثة بلدان بشأن نمذجة السياسات لمعالجة ثغرات محددة في محاكاة السياسات والثغرات الأخرى المتعلقة بوضع السياسات القائمة على الأدلة والمتكاملة والمتسقة؛

(النشاط ١-٥) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية في ثلاثة بلدان بشأن التنبؤ من أجل معالجة ثغرات محددة في التنبؤ وثغرات أخرى متعلقة بوضع السياسات القائمة على الأدلة والمتكاملة والمتسقة؛

(النشاط ١-٦) الاضطلاع بست بعثات متابعة استشارية؛

(النشاط ١-٧) تنفيذ متابعة افتراضية لدعم الدول الأعضاء المشاركة من خلال الاستفادة من شبكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لواضعي خطط التنمية باعتبارها منبراً لتبادل الخبرات بشأن وضع السياسات المتكاملة والمتسقة والقائمة على الأدلة؛

(النشاط ٢-١) وضع دليلين في المجالات التالية: (أ) صياغة أو تنقيح السياسة الوطنية للرصد والتقييم؛ (ب) وضع خطوط الأساس لبعض أهداف التنمية المستدامة المحددة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم اجتماعات لأفرقة الخبراء من أجل وضع الصيغة النهائية لكل دليل ومناقشة طرائق تعزيز التعاون بين نظم الرصد والتقييم والنظم الإحصائية الوطنية من أجل توفير وتحليل البيانات ذات الصلة في الوقت المناسب المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقات عمل وطنية في ثلاثة بلدان من أجل: (أ) تعريف مقرري السياسات بطريقة استخدام الأدلة، (ب) مناقشة طرائق التعاون على الصعيد الوطني بين منتجي ومستهلكي البيانات؛

(النشاط ٢-٤) تقديم الدعم لبلدين رائدين من أجل عرض ما لديهما من خبرات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك على أساس الأنشطة المذكورة أعلاه.

خاء - قياس ورصد وتحسين أداء التكامل الإقليمي داخل كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٨١٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٧ - في المشهد التجاري السريع التطور، يعد تعميق التكامل الإقليمي البالغ الأهمية لتعزيز التجارة الأقاليمية أولوية استراتيجية لبلدان نامية كثيرة. وقد وضعت عدة أطر للتكامل أو يزمع وضعها في الوقت الراهن؛ ولكن التقدم المحرز يتسم بالتفاوت. وبدأت كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العمل على وضع مؤشرات التكامل الإقليمي لإتاحة ترتيب البلدان حسب أدائها فيما يتعلق بالتكامل، وتتوخى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضاً وضع مؤشر من هذا القبيل. فوضع هذه المؤشرات وتحديثها بانتظام سيساعد الدول الأعضاء في كل منطقة من المناطق الثلاث على قياس ورصد ما تحرزه من تقدم صوب تحقيق أطر التكامل الإقليمي التي التزمت بها، وتحسين تحليل ووضع السياسات، ورصد وتشجيع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة بلدان نامية مختارة على قياس ورصد وتحسين أدائها فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي داخل مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٢ (التكامل الإقليمي والتجارة)، والبرنامج الفرعي ٨ (التخطيط والإدارة في مجال التنمية)، والبرنامج الفرعي ٥ (تنمية القدرات)، والبرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي)، والبرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)، والبرنامج الفرعي ٦ (نوع الجنس والمرأة في التنمية)، والبرنامج الفرعي ٧ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية)، والبرنامج الفرعي ٩ (سياسة التنمية الاجتماعية)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار والابتكار)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-ب، و ٨-٢، و ٨-٣، و ٩-١، و ٩-٢، و ١٧-٦، و ١٧-١١، و ١٧-١٣، و ١٧-١٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٤٥,٠
الاستشاريون والخبراء	٢٢٤,٠
سفر الموظفين	٤٩,٥
الخدمات التعاقدية	٨,٥
مصروفات التشغيل العامة	٣,٠
المنح والتبرعات	٤٨٠,٠
المجموع	**٨١٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات مجموعة مختارة من الدول الأعضاء على قياس ورصد تقدمها المحرز في التكامل الإقليمي	(مؤشر الإنجاز ١-١) تسجيل ما يزيد عن ٢٠٠ تنزيل للدليل الخاص بمؤشرات التكامل الإقليمي على المنصة الإلكترونية (مؤشر الإنجاز ١-٢) إشارة ما نسبته ٧٥ في المائة أو أكثر من المشاركين في حلقات العمل التدريبية إلى زيادة في قدرتهم على قياس ورصد التكامل الإقليمي في بلدانهم
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات مجموعة مختارة من الدول الأعضاء على تحسين أدائها في التكامل الإقليمي	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تقديم جميع ورقات البحوث، بما فيها التوصيات السياساتية السليمة والقابلة للتطبيق المتعلقة بتحسين أداء البلدان في مجال التكامل الإقليمي، إلى بلدان مختارة، وإبداء هذه البلدان التقدير لها (مؤشر الإنجاز ٢-٢) إفادة نسبة ٧٥ في المائة أو أكثر من المسؤولين الحكوميين في الدول الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة المشاركين في مجموعة من الحوارات في إطار المشروع بزيادة في قدرتهم على الاستفادة من المعلومات التي قدمها المؤشر لصياغة السياسات الرامية إلى تحسين أداء بلدانهم في مجال التكامل الإقليمي

الأنشطة الرئيسية

٤٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم اجتماع لفريق خبراء أقاليمي لتقييم منهجيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بمؤشر التكامل الإقليمي؛

(النشاط ١-٢) القيام قدر الإمكان باستعراض وتنسيق منهجيات مؤشر التكامل الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بناء على نتائج اجتماع فريق الخبراء الأقاليمي؛

(النشاط ١-٣) وضع دليل للمستخدم خاص بالمؤشر؛

(النشاط ١-٤) إنشاء منصة شبكية لمؤشر التكامل الإقليمي لكل من المناطق الثلاث، بما يتيح للدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية الاطلاع على المعلومات المفصلة التي يقدمها المؤشر، وتحديث البيانات المطلوبة؛

(النشاط ١-٥) تنظيم ست حلقات عمل تدريبية لتوعية الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الأساس المنطقي للتصنيف والأرقام القياسية المستخدمة في مؤشر التكامل الإقليمي، فضلا عن تمكينهم من استخدام المعلومات لوضع السياسات وتحليلها؛

(النشاط ٢-١) إجراء بحوث على الصعيد الوطني بشأن القيود والعراقيل التي تواجه الاندماج الناجح لبلدان محددة ضمن مناطقها، مع صياغة توصيات سياساتية لتحسين أداء البلدان مقارنة بأرقام المؤشر القياسية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم ثلاثة حوارات إقليمية لتبادل الخبرات الوطنية ودون الإقليمية والدروس المستفادة.

ذال - تعزيز القدرات التحليلية ودعم الجهود الوطنية في أفريقيا سعيا إلى القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٧٩٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٤٩ - تمثل التدفقات المالية غير المشروعة إحدى أضخم التحديات الإنمائية التي تواجه حاليا أفريقيا وبقية العالم؛ وآثارها في أفريقيا خطيرة ومدمرة على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتثير التدفقات المالية غير المشروعة مشاكل خطيرة لتمويل التنمية في أفريقيا؛ كما تقوض الحوكمة وتحول وجهة موارد التنمية الاجتماعية. وتستنزف التدفقات المالية غير المشروعة احتياطيات النقد الأجنبي وإيرادات الضرائب المحلية، وتشكل تحديا أمام تعبئة الموارد المحلية وتمويل التنمية، الأمر الذي يعوق تحقيق التحول الهيكلي. والعمل الذي أدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا هو من أكثر المنهجيات ذكرا في هذا المجال. ويسعى المشروع إلى تعزيز العمل الدولي غير المترابط حاليا بشأن تقدير التدفقات المالية غير المشروعة، وبناء قاعدة أدلة قوية تستطيع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة العمل انطلاقا منها لمعالجة المشكلة. كما يهدف إلى العمل في سبيل إجراء استعراض متعمق للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي كلفت الدول الأعضاء بالاضطلاع به في منتصف عام ٢٠١٩. وسيركز المشروع على تكييف منهجية المقارنات بين البلدان في أفريقيا، وإصدار منشور بشأن التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا واستخدامه للاضطلاع بأنشطة الدعوة لدى الحكومات الأفريقية والمجتمع المدني بشأن السبب الداعي إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من القارة وكيفية القيام بذلك.

هدف المنظمة: تعزيز القدرة التحليلية للحكومات الأفريقية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على قياس التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ونشر البحوث ووضع توصيات سياساتية محددة الأهداف لمعالجة المشكلة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) تكاليف الموظفين الأخرى ٣٩,٧ الاستشاريون والخبراء ٢٣٧,٥ سفر الموظفين ١٣١,٨ الخدمات التعاقدية ٦٦,٠ مصروفات التشغيل العامة ٩,٨ الأثاث والمعدات ١٠,٠ المنح والتبرعات ٢٩٥,٢ **المجموع** **٧٩٠,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرامج الفرعية ١ (سياسات الاقتصاد الكلي)، و ٤ (الإحصاءات)، و ٧ (الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية)، و ٨ (التخطيط الإنمائي والإدارة)؛ والتجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ١ (العولمة والترابط والتنمية)؛ والمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، البرنامج الفرعي ٦ (الأبحاث وتحليل الاتجاهات والبحث الجنائي)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامجان الفرعيان ١٠ (الإحصاءات) و ٣ (سياسات الاقتصاد الكلي والنمو)	
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-ألف، و ١٦-٤، و ١٦-٥، و ١٦-٨، و ١٦-ألف، و ١٧-١، و ١٧-٣، و ١٧-٩، و ١٧-١٣، و ١٧-١٦ إلى ١٧-١٨	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرة التحليلية والمنهجية للدول الأعضاء الأفريقية المختارة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية على تقييم حجم التدفقات المالية غير المشروعة والإبلاغ عنها	(مؤشر الإنجاز ١-١) الاتفاق على منهجية إحصائية مناسبة لقياس وإجراء مقارنات شاملة لعدة قطاعات ولعدة بلدان للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (مؤشر الإنجاز ١-٢) جمع بيانات وطنية كمية مستمدة مما لا يقل عن ثلاث بلدان تجريبية عن التدفقات المالية غير المشروعة
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة الوعي والمشاركة والتعاون والمعرفة المحددة عن التدفقات المالية غير المشروعة فيما بين واضعي السياسات الأفريقيين	(مؤشر الإنجاز ١-٢) تقديم ٧٠ في المائة على الأقل من التوصيات الواردة في التقرير المبين في إطار النشاط ٢-١ إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام ٢٠ بلدا أفريقيا على الأقل، عن طريق الاستقصاءات وغيرها من الوسائل المناسبة، بالإبلاغ بأن نتائج هذا العمل قد أثرت على سياساتها بشأن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة

الأنشطة الرئيسية

٥٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم مؤتمر بشأن تكييف المنهجيات القائمة لقياس وتصنيف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛

(النشاط ١-٢) إجراء اجتماع أقاليمي لموظفي اللجان الإقليمية بهدف مواصلة تطوير منهجية التقديرات الإقليمية للتدفقات المالية غير المشروعة؛

(النشاط ١-٣) إجراء عمليات تجريبية لجمع البيانات على الصعيد القطري لتقييم نوعية البيانات واختبار المنهجيات المناسبة لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة، تنشر نتائجها جنبا إلى جنب مع تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان الأفريقية الأخرى المحصل عليها استنادا إلى البحث المكتبي؛

(النشاط ٢-١) إعداد تقرير على أساس عملية جمع البيانات التجريبي المشار إليها في إطار النشاط ١-٣؛

(النشاط ٢-٢) إطلاق التقرير المبين في إطار النشاط ٢-١ على هامش الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، لنشر نتائج التقرير؛

(النشاط ٢-٣) إعداد نص التقرير السنوي المقدم إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي استنادا إلى التوصيات المنبثقة عن التقرير المبين في النشاط ٢-١؛

(النشاط ٢-٤) عقد سلسلة من ثلاث اجتماعات تقنية سنوية مع اتحاد المنظمات غير الحكومية من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا لمناقشة استجابة منسقة من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛

(النشاط ٢-٥) إعداد تقرير ثان، بعد مرور سنتين على بدء المشروع، لاستكمال التحليل الوارد في التقرير المبين في النشاط ٢-١، بما في ذلك تكرار عملية جمع البيانات من ثلاثة بلدان أخرى؛

(النشاط ٢-٦) إطلاق التقرير المبين في النشاط ٢-٥.

ضاد - العائد الديمغرافي ذو البعد الجنساني: مداخل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٧٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥١ - التغييرات الديمغرافية في منطقتي أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ معقدة ولها آثار عميقة على التحول والتنمية على جميع المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وهذه التغييرات مترابطة ضمن شبكة معقدة من العلاقات بين عوامل مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة. وتشير الدول الأعضاء في كلتا المنطقتين إلى ضرورة تسخير العائد الديمغرافي كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيثري المشروع سياسات التنمية وعملية صنع القرار في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بطائفة واسعة من المعارف والخيارات السياساتية والبدائل التي تستفيد من العائد الديمغرافي وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمسائل الجنسانية. وستقود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذا المشروع التعاوني المشترك، الذي يستهدف ستة بلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وخمسة بلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

هدف المنظمة: تسخير إمكانات العائد الديمغرافي والمساواة بين الجنسين في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق التنمية المستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامجان الفرعيان ٦ (الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية) و ٩ (سياسة التنمية الاجتماعية)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٦ (التنمية الاجتماعية)	تكاليف الموظفين الأخرى ١٨٥,٠ الاستشاريون والخبراء ٥١,٠ سفر الموظفين ٢٠٤,٠ الخدمات التعاقدية ٢,٠ الأثاث والمعدات ١,٠ المنح والتبرعات ٣٠٧,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٣-٧، و ٤-١ إلى ٤-٧، و ٥-٣، و ٥-٦	**المجموع ٧٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة الحكومات على إدماج العائد الديمغرافي ومفاهيم المساواة بين الجنسين في خططها وسياساتها الوطنية	(مؤشر الإنجاز ١-١) إجراء ١٠٠ في المائة من البلدان المستفيدة تحليلات للحالة تتعلق بالسياسات والثغرات المتصلة بالعائد الديمغرافي والمسائل الجنسانية (مؤشر الإنجاز ١-٢) إتمام وضع منهجية لإدماج العائد الديمغرافي والعائد الجنساني في الخطط الوطنية (مؤشر الإنجاز ١-٣) تعبير ٩٠ في المائة من ٢٢٠ جهة من صانعي السياسات في البلدان المستفيدة عن فهم أفضل لكيفية إدماج العائد الديمغرافي والمسائل الجنسانية في السياسات وعمليات التخطيط الإنمائية
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات التقنية للبلدان المختارة من أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال الرصد المنتظم للتقدم المحرز في تسخير العائد الديمغرافي والأبعاد الجنسانية ذات الصلة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع ١٠٠ في المائة من البلدان المشاركة للوحة تشغيلية لرصد مؤشرات العائد الديمغرافي والمسائل الجنسانية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) وضع مؤشر لقياس تسخير العائد الديمغرافي في البلدان المعنية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) إعداد ما مجموعه ١٤ منتجا معرفيا بشأن العائد الديمغرافي والمسائل الجنسانية

الأنشطة الرئيسية

٥٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تحليلات للحالة في ست دول أعضاء مختارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وخمس دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بهدف تحديد الثغرات وأفضل الممارسات المتعلقة بإدماج العائد الديمغرافي في الخطط الوطنية؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقتي حوار إقليميتين، واحدة في أديس أبابا وأخرى في بانكوك، للمصادقة على التوالي على نتائج التحليلات الإقليمية في إطار النشاط ١-١؛

(النشاط ١-٣) وضع أدلة تشغيل محددة لكل منطقة بشأن إدماج إطار العائد الديمغرافي في أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمسائل الجنسانية؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية للمخططين في ١١ بلدا مختارا بشأن استخدام أدلة التشغيل؛

(النشاط ١-٥) تنظيم حلقة عمل واحدة للحوار على الصعيد الأقاليمي في أديس أبابا أو بانكوك لجمع الخبراء من الدول الأعضاء في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وتيسير المناقشات بشأن التحديات المتعلقة بالصلة بين العائدين الديمغرافي والجنساني وتحديد أفضل الممارسات؛

(النشاط ١-٦) تيسير الحوارات السياساتية رفيعة المستوى بشأن العائد الديمغرافي خلال الاجتماعات النظامية الرئيسية في كل منطقة تحت قيادة الوزارات المشاركة وكذلك كبار واضعي السياسات الآخرين ذوي الصلة؛

(النشاط ٢-١) وضع لوحة متابعة إحصائية تحت قيادة مكاتب الإحصاء الوطنية للبلدان المختارة لرصد التقدم المحرز في تسخير العائد الديمغرافي؛

(النشاط ٢-٢) وضع مؤشرين موجزين، واحد لكل منطقة، استنادا إلى مساهمات من حلقات العمل الوطنية لمكاتب الإحصاء الوطنية وإلى مجموعة من المؤشرات لقياس ورصد الاستثمارات القطرية والإبلاغ عنها في برامج الشباب ذات البعد الجنساني والهادفة إلى تسخير العائد الديمغرافي؛

(النشاط ٢-٣) إعداد تقارير قطرية عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتفق عليها خلال حلقات العمل التدريبية الوطنية؛

(النشاط ٢-٤) إعداد منتجات معرفية بشأن أثر سد الفجوة الجنسانية على العائد الديمغرافي.

ألف ألف - تحسين الرصد والتقييم البيئيين لدعم خطة عام ٢٠٣٠ في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٣ - إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات البيئية شرط أساسي لتقييم حالة البيئة، والأهم من ذلك، تقييم الوسائل اللازمة لوضع سياسات تستند إلى الأدلة وتخضع لمساءلة الجمهور. والفجوات في القدرات الوطنية موجودة في عدد من المجالات في المنطقة الأوروبية التي تسجل فيها تباينات وطنية هامة حول كيفية النشر الإلكتروني لمجموعات البيانات البيئية. وقد طلبت الدول الأعضاء الدعم لتحسين الرصد والتقييم البيئيين فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، مع الإشارة بشكل خاص إلى ضرورة تعزيز إمكانية مقارنة الإحصاءات البيئية لهذا الغرض في المنطقة. وسيتصدى هذا المشروع لتحدي جمع وإدارة المعلومات والبيانات البيئية اللازمة للإبلاغ البيئي المنتظم، وإدماج البيانات الاقتصادية والاجتماعية عند الاقتضاء. كما سيساعد البلدان المستهدفة في إقامة نظم مشتركة للمعلومات البيئية ووضع عملية منتظمة للإبلاغ في إطار تلك النظم، للوفاء خاصة بالتزامات الإبلاغ بموجب خطة عام ٢٠٣٠.

هدف المنظمة: تحسين الرصد والتقييم البيئيين دعما لخطة عام ٢٠٣٠ في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ١ (البيئة)؛ والبيئة، البرنامج الفرعي ٤ (الإدارة البيئية)	تكاليف الموظفين الأخرى ١٦,٠ الاستشاريون والخبراء ١٦٨,٠ سفر الموظفين ٧٠,٠ الخدمات التعاقدية ٦١,٠ الأثاث والمعدات ٥,٠ المنح والتبرعات ١٨٠,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٦-١ إلى ٦-٦، و ٦-ألف، و ٦-باء، و ٧-١ إلى ٧-٣، و ٧-ألف، و ٧-باء، و ١٢-١ إلى ١٢-٨، و ١٢-ألف إلى ١٢-جيم، و ١٣-١ إلى ١٣-٣، و ١٣-ألف، و ١٣-باء، و ١٧-١٨، و ١٧-١٩	**المجموع ٥٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات السلطات البيئية ووكالات الإحصاء الوطنية على جمع وإنتاج البيانات المطلوبة وتطبيق المؤشرات البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا	(مؤشر الإنجاز ١-١) إعداد البلدان المستهدفة لخمسة وعشرين من

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
المؤشرات البيئية وفقا لمبادئ وممارسات النظم المشتركة للمعلومات البيئية	(مؤشر الإنجاز ١-٢) تحسين درجات الأداء بنسبة ٨٠ في المائة، تماشيا مع أهداف ومؤشرات الأداء للجنة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بقياس التقدم المحرز في وضع نظام مشترك للمعلومات البيئية
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين القدرات على تطبيق مؤشرات بيئية عالية الجودة، في إطار النظم المشتركة للمعلومات البيئية ومجموعة المؤشرات البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا، للوفاء بالالتزامات الدولية بالإبلاغ القائم على المؤشرات، بما في ذلك التقدم باتجاه رصد أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تحسين الوصول الإلكتروني ونوعية المؤشرات البيئية الأساسية بنسبة ٨٠ في المائة (مؤشر الإنجاز ٢-٢) إعداد ٧ تقارير وطنية عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا لمتطلبات التقييم الدولية، وتحقيق تقدم في تبسيط الإبلاغ البيئي

الأنشطة الرئيسية

٥٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) وضع سبع استعراضات (واحد لكل بلد مستهدف) لتحليل الثغرات بشأن البيانات والمعلومات البيئية المطلوبة لتغطية إنتاج المؤشرات البيئية الإقليمية/الدولية؛

(النشاط ١-٢) وضع مواد تدريبية بشأن إنتاج المؤشرات البيئية الإقليمية/الدولية؛

(النشاط ١-٣) عقد سبع دورات تدريبية وطنية لتقديم الإرشاد بشأن كيفية تبسيط إنتاج تدفق ومؤشرات البيانات البيئية المتفق عليها دوليا وإقليميا بطريقة متسقة مع مبادئ النظم المشتركة للمعلومات البيئية للتقييمات والإبلاغ بالاستناد إلى المؤشرات؛

(النشاط ١-٤) الاضطلاع بمهام وخدمات استشارية لدعم الرصد والتقييم البيئيين المنتظمين كجزء من إعداد خرائط طريق وطنية لرصد أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم سبع حلقات عمل وطنية لبناء القدرات من أجل تحسين قاعدة المعارف المؤسسية لمعايير جمع البيانات واستخدام أدوات الرصد والتقييم في إجراء التقييمات المنتظمة على أساس المؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة؛

(النشاط ٢-٢) عقد حلقتي عمل إقليميتين لبناء القدرات بشأن: (أ) استعراض استخدام وتنسيق وتبسيط المنهجيات المتصلة بالمؤشرات، وجمع البيانات وضمان الجودة وأوجه المراقبة المتعلقة بالبيانات والمؤشرات البيئية للوفاء بالتزامات الإبلاغ الوطنية والدولية؛ (ب) الأطر الجديدة والقائمة للمؤشرات لرصد أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني، والأنشطة الداعمة لتنفيذها؛

(النشاط ٢-٣) وضع مبادئ توجيهية مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التصدي للاحتياجات المحددة من القدرات البشرية والمؤسسية المتعلقة برصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٤) إنشاء منصة للتعلم الإلكتروني خاصة بالنظم المشتركة للمعلومات البيئية حيث يتم تبادل المنشورات ومواد التدريب ذات الصلة المنتجة في إطار هذا المشروع وغيره من المبادرات (مثل برنامج مشروع الإحصاءات والبيانات في إطار الشريحة العاشرة من حساب التنمية).

ألف باء – الإدارة المتكاملة لموارد الطاقة والمياه لدعم التنمية المستدامة في جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٤٩٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٥ – الطاقة والمياه عنصران متصلان بشكل كامل بسبب أوجه الترابط القوي بينهما. إلا أن عمليات تطوير نظم الطاقة والمياه وإدارتها وتنظيمها تمت بشكل منفصل تقليدياً على الصعيدين الوطني والدولي. ويهدف هذا المشروع إلى وضع أداة متكاملة للإدارة والرصد بهدف ربط نظم الطاقة والمياه والمساعدة على إدارة آثار إنتاج الطاقة على النظم المائية. وبشكل أكثر تحديدا، سيساعد المشروع أربعة بلدان مستفيدة ذات إمكانات كبيرة في مجال الطاقة المائية على تحديد وتطوير أفضل الممارسات والتدابير من أجل تطبيق نهج شامل إزاء إدارة موارد الطاقة والمياه. وسيجمع المشروع إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا المطبق دوليا لتصنيف موارد واحتياطيات الطاقة والمعادن وإدارتها والإبلاغ عنها، وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفورية والمعادن، ٢٠٠٩، والخبرات المتراكمة في مجال علاقة المياه والطاقة والأغذية في إطار الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية في بلدان مختارة في جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى على تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه والطاقة، دعما للتنمية المستدامة	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ١ (البيئة)، والبرنامج الفرعي ٥ (الطاقة المستدامة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٩ (الطاقة)	الاستشاريون والخبراء	١٣٦,٠
	سفر الموظفين	٧٧,٠
	الخدمات التعاقدية	٥٨,٠
	مصروفات التشغيل العامة	٩,٠
	المنح والتبرعات	٢١٠,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٦-٣ إلى ٦-٥، و ٧-١ و ٧-٢	**المجموع**	**٤٩٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين القدرات الوطنية على جمع بيانات موثوقة ومتسقة ومتماسكة في مجال إدارة موارد المياه والطاقة	(مؤشر الإنجاز ١-١) إنشاء أربعة بلدان لنظم وطنية لجمع البيانات المتعلقة بالإدارة المتكاملة لموارد الطاقة والمياه
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه والطاقة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) اعتماد أربع مجموعات من التوصيات في مجال السياسة العامة للإدارة المستدامة لموارد الطاقة والمياه في الاستراتيجيات الوطنية للبلدان المستفيدة أو إدراجها فيها

الأنشطة الرئيسية

٥٦ – ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تقييم للثغرات القائمة في مجال جمع البيانات المتعلقة بإدارة موارد الطاقة والمياه ورصدها؛

(النشاط ١-٢) وضع توجيهات أو مواد تدريبية بشأن جمع البيانات المتصلة بإدارة موارد الطاقة والمياه ورصدها؛

(النشاط ١-٣) تقديم أربع دورات تدريبية وطنية بشأن جمع البيانات المتعلقة بالإدارة المستدامة لموارد الطاقة والمياه ورصدها؛

(النشاط ١-٤) الاضطلاع بمهام استشارية لدعم البلدان المستفيدة في إرساء وصون إدارة موارد الطاقة والمياه ورصدها؛

(النشاط ٢-١) إعداد أربع دراسات حالات إفرادية عن تجربة وضع السياسات وتطبيق الممارسات القائمة في مجال إدارة موارد الطاقة والمياه ورصدها؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقة عمل عن المشروع لتبادل نتائج دراسات الحالات الإفرادية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة موارد الطاقة والمياه المواتية للظروف الوطنية، ولتطبيق أدوات الإدارة المتكاملة والرصد المناسبة بغية ربط نظم الطاقة والمياه؛

(النشاط ٢-٣) وضع توصيات السياسة العامة فيما يخص الإدارة المتكاملة لموارد الطاقة والمياه، تنطبق على الصعيد الوطني، مع مراعاة خصوصيات البلدان، فضلا عن توصيات بشأن الجوانب العابرة للحدود؛

(النشاط ٢-٤) إجراء حلقة عمل أخيرة لعرض ومناقشة وإقرار توصيات السياسة العامة فيما يتعلق بإدارة موارد الطاقة والمياه والطاقة المستدامة لكل بلد مستفيد، ونشر نتائج المشروع في البلدان الأخرى في آسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا.

ألف جيم - تيسير التجارة لفائدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باتخاذ تدابير قائمة على الأدلة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٤٩٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٧ - في السنوات الأخيرة، تم الاعتراف بتيسير التجارة كعامل أساسي في سياسات التجارة والتنمية الاقتصادية، حيث يمكنه أن يولد فوائد هامة للاقتصاد من حيث التنافسية والكفاءة، وأن يعزز بشكل كبير مشاركة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وأدت المناقشات المتعلقة بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المحافل الدولية إلى طرح هذا الموضوع على أعلى مستويات صنع القرار السياسي. وأفضت مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق تيسير التجارة، الذي يشكل محركا رئيسيا لتنفيذ أدوات تيسير التجارة التي وضعتها ودعمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من المنظمات الدولية. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات الوطنية لتحسين إدماج البلدان التي تعتبر اقتصاداتها أقل نموا وتمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي القائم على القواعد. وهو يهدف إلى تعزيز صادرات البلدان كل في منطقته دون الإقليمية باستخدام معايير وأدوات اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتيسير التجارة من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة لدعم تنفيذ أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية. وسيركز المشروع على مجموعة مختارة من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تتألف من بلد واحد من كل من المناطق دون الإقليمية التالية: جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية للاقتصادات المختارة التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تنفيذ تدابير تيسير التجارة القائمة على الأدلة من أجل تحسين الاندماج في النظام التجاري الدولي القائم على القواعد	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) تكاليف الموظفين الأخرى ٢٥,٠ الاستشاريون والخبراء ١٦٤,٠ سفر الموظفين ٦٧,٥ الخدمات التعاقدية ٤٠,٠ مصروفات التشغيل العامة ٤,٥ المنح والتبرعات ١٨٩,٠ **المجموع ٤٩٠,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٦ (التجارة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار والابتكار)؛ والتجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٤ (التكنولوجيا واللوجستيات)	
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٧-١٠ و ١٧-١١	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات الهيئات الوطنية لتيسير التجارة والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على وضع وتنفيذ سياسات وتدابير تيسير التجارة	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام أربعة بلدان بإنشاء هيئات وطنية لتيسير التجارة و/أو الإبقاء عليها (مؤشر الإنجاز ١-٢) صياغة الاستراتيجيات الوطنية من أجل تنفيذ المعايير الدولية لتيسير التجارة والتبسيط العملي لإجراءات التصدير والاستيراد في أربعة بلدان أو مجموعات من البلدان
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات واضعي السياسات على قياس التقدم المحرز في مجال تيسير التجارة من أجل تبسيط ومواءمة الإجراءات التجارية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تدريب ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من واضعي السياسات في البلدان المستهدفة على تطوير النظم المرجعية لقياس النجاح واستخدام المعارف المكتسبة في عملهم بشكل عملي

الأنشطة الرئيسية

٥٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء دراسات لتقييم تأهب البلدان الأربعة المستهدفة بشأن تنفيذ أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

(النشاط ١-٢) وضع مواد تدريب داعمة وخرائط طريق وطنية لتيسير التجارة من أجل تنفيذ أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة (استنادا إلى دليل الأمم المتحدة لتنفيذ تيسير التجارة)؛

(النشاط ١-٣) تنظيم أربع حلقات دراسية تنصب على بناء القدرات والسياسات لإنشاء و/أو دعم عمل الهيئات الوطنية لتيسير التجارة والتحقق من خرائط الطريق الوطنية لتيسير التجارة؛

(النشاط ١-٤) تنظيم اجتماع إقليمي واحد لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون بشأن تنفيذ المعايير الدولية ونظم تنفيذ إجراءات التصدير والاستيراد من خلال نافذة وحيدة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات عبر الحدود؛

(النشاط ٢-١) وضع مشروعين نموذجين متعلقين بتحليل العمليات التجارية مع توصيات لترشيد الإجراءات المستندية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقتي تدريب دراسيتين دون إقليمية بشأن وضع معايير لقياس التقدم المحرز وأثر تيسير التجارة على السياسات؛

(النشاط ٢-٣) المساعدة في وضع نظام معياري وطني لتيسير التجارة استنادا إلى المنهجيات الجديدة للجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في أربعة بلدان؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية ختامية بشأن وضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال تيسير التجارة، والابتكار، والتعاون السياساتي ذي الصلة عبر الحدود لمواءمة الممارسات التجارية (والإنتاجية) دعما لأهداف التنمية المستدامة.

ألف دال - زيادة الاتساق السياساتي والاستدامة لأنماط الإنتاج والاستهلاك الوطنية في مجال التجارة الزراعية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٥٩ - تهدر بلايين الأطنان من الأغذية كل سنة على امتداد سلسلة الإمدادات نتيجة سوء ممارسات الإنتاج، وتقنيات ما بعد الحصاد غير المناسبة، وعدم كفاية مرافق التخزين، وسوء النقل، والنقص في كفاءة الأسواق الداخلية، ومتطلبات التصدير الصارمة، مما يتسبب في فقدان المنتجين للدخل، وانخفاض توافر الأغذية والأمن الغذائي، وزيادة الأسعار، وتنتج عنه آثار بيئية خطيرة، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وسوف يحلل هذا المشروع تأثير المتطلبات التجارية (العامة والخاصة) من حيث الجودة على الإنتاج الموجه نحو التصدير في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على المستوى المحلي، وسيؤدي إلى وضع تدابير مترابطة على صعيد السياسات في البلدان المستهدفة وعلى مستوى توحيد المعايير الدولية بهدف الحد من خسائر الأغذية في سلسلة الإمداد. والمشروع هو استمرار لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الحد من خسائر الأغذية، وسيتخذ من النتائج والخبرات والحصائل المتاحة منطلقا له. وستشارك اللجان الإقليمية الأخرى، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في أنشطة بناء القدرات وزيادة النشر. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يؤدي المشروع إلى بناء شراكات مع الوكالات الأخرى ذات الصلة وإلى التشديد بشكل خاص على إشراك القطاع الخاص في البلدان المستهدفة والمستورِدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وائتلاف مناصري الغاية ١٢-٣ بغية بناء شراكات مستديمة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة في هذا المجال.

هدف المنظمة: تحسين اتساق السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بهدف زيادة استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك الوطنية في التجارة الزراعية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ٦ (التجارة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار والابتكار)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٢ (التكامل الإقليمي والتجارة)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٢-٣ و ١٢-٣

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الاستشاريون والخبراء	١٠٦,٠
سفر الموظفين	٧٧,٥
الخدمات التعاقدية	٤٥,٠
مصروفات التشغيل العامة	٣,٥
المنح والتبرعات	٢٦٨,٠
المجموع	**٥٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على تحليل ومعالجة أثر متطلبات التجارة على الإنتاج الموجه نحو التصدير وخسائر الأغذية	(مؤشر الإنجاز ١-١) وضع ما لا يقل عن أربع خطط عمل وطنية للتخفيف تتعلق بتنفيذ المتطلبات التقنية والنوعية (مؤشر الإنجاز ١-٢) اعتماد سلطات و/أو القطاع الخاص في ثلاثة بلدان مستهدفة على الأقل لخطط عمل للتخفيف للحد من خسائر الأغذية في قطاع الإنتاج الموجه نحو التصدير
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز فهم أصحاب المصلحة الوطنيين لعملية وضع المعايير الدولية المتصلة بأنماط الإنتاج المستدامة وسلاسل الإمداد الغذائية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) تأكيد ٧٥ في المائة من المستفيدين المتدربين زيادة القدرة على وضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أنماط الإنتاج المستدامة وسلاسل الإمداد الغذائية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) وضع واعتماد ما لا يقل عن اثنين من التدابير الدولية بشأن أنماط الإنتاج المستدامة والحد من خسائر الأغذية

الأنشطة الرئيسية

٦٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء ست دراسات تحليلية (واحدة لكل بلد مستفيد) لتقييم أثر متطلبات التجارة على الإنتاج الموجه نحو التصدير وخسائر الأغذية؛

(النشاط ١-٢) وضع ست خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ المتطلبات التقنية والمتعلقة بالجودة وإجراءات التخفيف؛

(النشاط ١-٣) تنظيم ست حلقات عمل لبناء القدرات/الإقرار في البلدان المستهدفة لأجل واضعي السياسات والتجار والمنتجين متعلقة بالمعايير وأفضل الممارسات فيما يتصل بتحسين نوعية الإنتاج وتجنب خسائر الأغذية، وإقرار نتائج الدراسات وخطط العمل الوطنية؛

(النشاط ١-٤) تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية في المناطق المستهدفة لنشر النتائج على المستوى الإقليمي وزيادة تأثيرها؛

(النشاط ٢-١) تنظيم ست جولات دراسية في البلدان المستوردة لخمس أو ست جهات من أصحاب المصلحة من ستة بلدان مستهدفة لعرض أفضل الممارسات الدولية المستدامة لضمان جودة الإنتاج وتدابير الحد من خسائر الأغذية؛

(النشاط ٢-٢) إعداد مواد تدريبية بشأن خسائر الأغذية وإجراءات التخفيف لأجل البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية استناداً إلى النتائج والإجراءات المقترحة المحددة في الدراسات لاستخدامها في حلقات عمل وطنية وإقليمية لبناء القدرات.

(النشاط ٢-٣) تنظيم أربع حلقات عمل للخبراء بشأن توحيد تعريف متطلبات التصدير وتحسين فهم المعايير الدولية وأفضل الممارسات من أجل إمداد مستدام بالأغذية الزراعية؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم ست بعثات استشارية إلى البلدان المستهدفة للتدريب وتوفير المتابعة بشأن التنفيذ المحلي لمتطلبات الجودة والإنتاج المستدام الجيد النوعية لتجنب خسائر الأغذية.

ألف هاء – الإدارة البيئية والسياسات البيئية المستدامة القائمة على الأدلة لدعم خطة عام ٢٠٣٠ في جنوب شرق أوروبا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية (٤٧٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦١ – يؤدي تعزيز الإدارة البيئية وتطوير السياسات البيئية المستدامة دورا هاما في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وفي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبغية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يتعين على الدول الأعضاء تحسين إدارة أدائها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإعادة تصميم سياستها بناء على الأهداف. وتشكل عملية تأميم الأهداف، مقترنة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تحديا رئيسيا لعدد من بلدان جنوب شرق أوروبا. ويهدف هذا المشروع إلى دعم خمسة بلدان من جنوب شرق أوروبا في تحديد وصياغة إجراءات ملموسة، استنادا إلى استعراض الأداء البيئي الخاص بها (وهو تقييم لتقدم بلد ما في التوفيق بين أهدافه البيئية والاقتصادية وفي الوفاء بالالتزامات البيئية الدولية)، لتحقيق الأهداف والنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعلى وجه التحديد، سيساعد المشروع في تأميم الأهداف ذات الصلة في البلدان قيد الاستعراض، وتقييم تقدم البلد قيد الاستعراض في تحقيق الأهداف ذات الصلة، وتقديم توصيات للتغلب على التحديات وتحديد المشاكل العامة المرتبطة بتحقيق الأهداف ذات الصلة.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة من جنوب شرق أوروبا في مجال الإدارة البيئية القائمة على الأدلة والسياسات البيئية المستدامة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩: التنمية الاقتصادية في أوروبا، البرنامج الفرعي ١ (البيئة)؛ والبيئة، البرنامج الفرعي ٤ (الإدارة البيئية)	الاستشاريون والخبراء	١٤٧,٠
	سفر الموظفين	٨٠,٠
	الخدمات التعاقدية	٥٤,٠
	مصروفات التشغيل العامة	٤,٠
	المنح والتبرعات	١٨٥,٠
	المجموع	**٤٧٠,٠**
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٣–١ إلى ٣–٩، و ٣–ألف إلى ٣–دال، و ٤–١ إلى ٤–٧، و ٤–أ إلى ٤–ج، و ٥–١ إلى ٥–٦، و ٥–أ إلى ٥–ج، و ٦–١ إلى ٦–٦، و ٦–أ إلى ٦–ب، و ٧–١ إلى ٧–٣، و ٧–أ إلى ٧–ب، و ٩–١ إلى ٩–٥، و ٩–ب إلى ٩–ج، و ١٢–١ إلى ١٢–٨، و ١٢–أ إلى ١٢–ج، و ١٣–١ إلى ١٣–٣، و ١٣–أ إلى ١٣–ب، و ١٤–١ إلى ١٤–٦، و ١٤–أ إلى ١٤–ج، و ١٥–١ إلى ١٥–٩، و ١٥–أ إلى ١٥–ج، و ١٦–٣، و ١٦–٦، و ١٦–٧، و ١٦–١٠، و ١٦–باء		

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المختارة من جنوب شرق أوروبا لتقييم أهم الجوانب والاحتياجات ذات الأولوية في إدارتها وسياساتها البيئية	(مؤشر الإنجاز ١–١) تنفيذ أو إدماج ٨٠ في المائة من التوصيات الصادرة عن استعراضات الأداء البيئي في خطط العمل الوطنية/مجموعات السياسات الوطنية استنادا إلى الاحتياجات الوطنية ذات الأولوية
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة القدرات الوطنية للبلدان المختارة من جنوب شرق أوروبا لتطوير وإدماج سياسات بيئية متسقة تستند إلى الأدلة في استراتيجيات محددة القطاعات وشاملة لعدة قطاعات تهدف إلى الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وخطة عام ٢٠٣٠	(مؤشر الإنجاز ٢–١) وضع وإقرار خمسة بلدان مستهدفة لخطط عمل وطنية/مجموعات من السياسات الوطنية ذات أولوية استنادا إلى استعراضات الأداء البيئي (مؤشر الإنجاز ٢–٢) تقديم خمسة بلدان مستهدفة لتقارير عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن استعراضات الأداء البيئي

الأنشطة الرئيسية

٦٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد خمسة استعراضات (استعراض واحد لكل بلد من البلدان المستهدفة) بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات الأداء البيئي مقارنة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(النشاط ١-٢) إجراء تقييمات للاحتياجات (تقييم واحد لكل بلد من البلدان المستهدفة) للوقوف على الثغرات المحددة في الاستعراضات بين الظروف الراهنة والإنجازات المنشودة لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ومعالجة هذه الثغرات؛

(النشاط ١-٣) تنظيم خمس حلقات عمل (حلقة عمل واحدة لكل بلد من البلدان المستهدفة) لعرض نتائج الاستعراضات وتقييمات الاحتياجات وإقرار هذه النتائج؛

(النشاط ٢-١) وضع خمس خطط عمل وطنية/مجموعات من السياسات الوطنية لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات الأداء البيئي تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البلدان المستفيدة بالتشاور مع أفرقة التنسيق بين الوزارات؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية لإقرار واستعراض خطط العمل/مجموعات السياسات الوطنية المعنية بمشاركة أفرقة التنسيق بين الوزارات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة ومناقشة تنفيذ هذه الخطط والسياسات.

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة دراسية بشأن السياسات على الصعيد دون الإقليمي من أجل تبادل الخبرات المتعلقة بتنفيذ خطط العمل/مجموعات السياسات الوطنية؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم ملتقى ختامي على الصعيد دون الإقليمي لتقديم لمحة عامة عن التحديات البيئية التي تواجهها منطقة جنوب شرق أوروبا ولتبادل أفضل الممارسات ومناقشة عملية متابعة خطط العمل/مجموعات السياسات الوطنية بما يتواءم مع تنفيذ خطة ٢٠٣٠ على جميع المستويات.

ألف واو - تعزيز الأطر المؤسسية في منطقة البحر الكاريبي من أجل وضع نهج متكامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٣ - تولي منطقة البحر الكاريبي، باعتبارها منطقة من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، أولوية كبيرة لتنفيذ خطة تنمية خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بالترادف مع أهداف التنمية المستدامة. وسيستجيب هذا المشروع استجابة مباشرة للقرار ٩٤ (د-٢٦) الذي اعتمدته لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ والمعنون ''ضمان تحقيق التآزر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية''، وذلك عبر إتاحة منتدى دون إقليمي لدول منطقة البحر الكاريبي بهدف التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن مجموعة الأهداف والمؤشرات التي تعكس على أفضل وجه الأولويات

الإنمائية في المنطقة دون الإقليمية؛ وبتحقيق التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق المساعدة في التعزيز المؤسسي بغية النهوض بقدرة الأطر الوطنية على توجيه رسم سياسات متسقة وتنفيذ الأهداف الإنمائية تنفيذا متكاملا وشاملا لعدة قطاعات؛ وعبر المساعدة في تعزيز القدرة الوطنية ودون الإقليمية على حد سواء على جمع البيانات المصنفة وتحليلها ونشرها من أجل تيسير اتخاذ القرارات على أساس الأدلة وضمان إجراء رصد فعال للأهداف الإنمائية الوطنية وقياسها. وسيستهدف المشروع ست دول أعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، تُختار على أساس تقييم الحالة الراهنة لعملية تخطيط التنمية الوطنية في هذه البلدان والقيمة التي يمكن للمشاركة في المشروع أن تضيفها إلى خططها الإنمائية الوطنية.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات المؤسسية لدول مختارة من منطقة البحر الكاريبي على الاضطلاع بعمليات تخطيط التنمية الوطنية التي تدمج تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة دون الإقليمية

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٤ (التنمية الاجتماعية والمساواة)، والبرنامج الفرعي ٧ (التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية)، والبرنامج الفرعي ١٢ (الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-١، و ١-٣، و ١-٥، و ١-أ، و ٢-١، و ٢-٢، و ٢-٥، و ٢-أ، و ٢-ب، و ٣-١ إلى ٣-٧، و ٣-٩، و ٣-أ إلى ٣-د، و ٤-١ إلى ٤-٦، و ٤-أ إلى ٤-ج، و ٥-٢ إلى ٥-٦، و ٥-ب، و ٧-١ إلى ٧-٣، و ٨-١ إلى ٨-١٠، و ٩-١، و ٩-٢، و ٩-٤، و ٩-٥، و ٩-أ إلى ٩-ج، و ١٣-١، و ١٦-١ إلى ١٦-٦، و ١٦-٩، و ١٦-١٠، و ١٦-أ

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٣٥,٠
الاستشاريون والخبراء	٢٩٨,٨
سفر الموظفين	١٧١,٦
الخدمات التعاقدية	٥٠,٠
الأثاث والمعدات	١١,٣
المنح والتبرعات	٨٣,٣
المجموع	**٦٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تحسين قدرة مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في خطط إنمائية وطنية متسقة	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام ثلاثة بلدان على الأقل من البلدان المستفيدة بإعداد خطط إنمائية وطنية تدمج المجموعة المتفق عليها من غايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية (مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام ثلاثة بلدان على الأقل بإنشاء أو تحديد آلية أو مؤسسة لقيادة تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية المتكاملة وتنسيقها
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرة مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على استعراض ومتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) اتفاق ثلاثة بلدان على الأقل من البلدان المستفيدة على مجموعة من الغايات والمؤشرات الخاصة بمنطقة البحر الكاريبي واعتمادها بغية استعراض ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي (مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام ما لا يقل عن بلدين من البلدان المستفيدة التي لديها خطط إنمائية وطنية متكاملة بإنشاء إطار رصد لمتابعة التقدم المحرز في التنفيذ

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	(مؤشر الإنجاز ٢-٣) قيام ما لا يقل عن بلدين من البلدان المستفيدة بإعداد وتقديم تقرير مرحلي سنوي إلى منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

الأنشطة الرئيسية

٦٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تقييم وطني في كل بلد من البلدان المستفيدة للوقوف على حالة الخطط الإنمائية الوطنية وتنفيذها؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل وطنية في كل بلد من البلدان المستفيدة للممثلين القطريين وجميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في عملية تخطيط التنمية وإدماج خطة عام ٢٠٣٠، وذلك لوضع خطة عمل لإدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(النشاط ١-٣) تصميم خطة تنفيذ نموذجية بالتعاون مع المؤسسة الرائدة المعينة في كل بلد، وبالاستفادة من أفضل الممارسات المحددة في خطط العمل الوطنية؛

(النشاط ١-٤) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المستفيدة في إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في الخطط الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل استنادا إلى خطة التنفيذ النموذجية؛

(النشاط ١-٥) تنظيم حلقة عمل إقليمية تتيح الفرصة أمام البلدان لتبادل وجهات النظر والنهج المتّبعة في عملية تخطيط التنمية وتنفيذها، بغية تعزيز تبادل المعارف بشأن الاستراتيجيات الناجحة التي يجري تنفيذها في المنطقة دون الإقليمية؛

(النشاط ٢-١) إجراء تقييم وطني لكل بلد من البلدان المستفيدة، باستخدام نهج النبذة القطرية بشأن التعرض للأخطار والقدرة على التعافي، من أجل تحديد قدرات النظم الإحصائية الوطنية على إنتاج البيانات اللازمة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم اجتماع تقني في كل بلد من البلدان المستفيدة لتلبية الاحتياجات من البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية المتكاملة وللنظر في جدوى وضع جدول زمني لتقديم تقارير دورية بهدف تيسير الاستعراضات دون الإقليمية للتقدم المحرز؛

(النشاط ٢-٣) وضع نموذج لإطار رصد كي تنظر فيه البلدان المستفيدة لغرض اعتماده، وذلك باستخدام الأدوات الموجودة؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل وطنية في كل بلد من البلدان المستفيدة للمسؤولين الحكوميين المكلفين بمسؤوليات الإبلاغ في مؤسسات رائدة معينة وللخبراء الإحصائيين في كل بلد من البلدان المستفيدة بشأن تنفيذ إطار الرصد لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية المتكاملة والإبلاغ عنه؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم حلقة عمل تقييمية للبلدان المستفيدة بغية تبادل الدروس المستفادة من وضع خططها الإنمائية الوطنية المتكاملة وتنفيذ آليات الرصد فيها.

ألف زاي – تعزيز الروابط الريفية الحضرية من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع في كولومبيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٠٠٠ ٥٥٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٥ - كانت المناطق الريفية أكثر المناطق تضررا من النزاع في كولومبيا وهي متأخرة عن الركب من حيث المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية. ومن شأن تعزيز الروابط الريفية الحضرية أن يدعم التكامل المكاني والإدماج الاجتماعي والتنمية. ويهدف هذا المشروع إلى إثراء الشبكات والتحالفات القائمة بين أصحاب المصلحة بهدف ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية عبر تحديد ودعم المبادرات الكفيلة بتعزيز التفاعل وتبادل المعارف بين السلطات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وسيولي هذا المشروع الأولوية للمبادرات التي يقودها الشباب والمبادرات الريفية المستدامة وسيسعى أيضا إلى إيجاد أوجه تآزر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

هدف المنظمة: إدراج الروابط الريفية الحضرية في سياسات التنمية الشاملة للجميع في كولومبيا، ما من شأنه تمكين الشباب باعتبارهم عناصر لبناء السلام	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) تكاليف الموظفين الأخرى ٢٧,٥ الاستشاريون والخبراء ٢١٨,٠ سفر الموظفين ٤٢,٦ الخدمات التعاقدية ١٤٠,٠ مصروفات التشغيل العامة ١,٤ المنح والتبرعات ١٢٠,٥ **المجموع ٥٥٠,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٢ (الإنتاج والابتكار)، والبرنامج الفرعي ٤ (التنمية الاجتماعية والمساواة)، والبرنامج الفرعي ٩ (تخطيط الإدارة العامة)	
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٢-٢ إلى ٢-٥، و ٨-٣، و ٨-٥، و ٨-٦، و ٨-٩، و ١٥-١ إلى ١٥-٣، و ١٥-٦، و ١٥-٩، و ١٦-٥ إلى ١٦-٧	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات صانعي السياسات في كولومبيا على الصعيدين الوطني والمحلي على إدماج نهج تعزيز الروابط الحضرية الريفية في سياسات التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز بشكل خاص على الشباب	(مؤشر الإنجاز ١-١) صياغة ما لا يقل عن سياستين أو تدبيرين أو إجرائين متعلقين بالتنمية الشاملة للجميع على الصعيد المحلي أو الوطني يضمان أدوات وآليات تنسيق بغية تعزيز الروابط الحضرية الريفية، مع التركيز بشكل خاص على الشباب (مؤشر الإنجاز ١-٢) إقرار ٧٥ في المائة على الأقل من صانعي السياسات بزيادة قدرتهم على إدماج نهج تعزيز الروابط الحضرية الريفية في سياسات التنمية الشاملة للجميع
(الإنجاز المتوقع ٢) تحسين قدرات أصحاب المصلحة المحليين على تحديد وتعزيز المبادرات المستدامة التي تولي الأولوية للشباب، والكفيلة بتعزيز الروابط الريفية الحضرية في منطقتين مختارتين من المناطق دون الإقليمية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) اشتمال ثلاث مبادرات من المبادرات الأربع القائمة محليا على أدوات وآليات من شأنها توطيد الروابط الريفية الحضرية في استراتيجياتها، مع التركيز بشكل خاص على الشباب (مؤشر الإنجاز ٢-٢) تأكيد ٧٥ في المائة من أعضاء منظمات الشباب إجراء مشاورات وثيقة مع المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين أثناء استحداث ونشر برامج التدريب الحرفي والمهني للشباب ذوي الإعاقة

الأنشطة الرئيسية

٦٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد دراسة عن نهج تعزيز الروابط الريفية الحضرية وجدواها في سياسات التنمية الشاملة للجميع. وستكون هذه الدراسة الأساس التحليلي للمبادرات على الصعيد المحلي ولإبداء المزيد من التوصيات بشأن السياسات العامة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل (إحداها على الصعيد الوطني واثنتان في منطقتين من المناطق الإقليمية) لتقديم الدراسة المشار إليها في النشاط ١-١ ومناقشة أهمية إدماج نهج تعزيز الروابط الريفية الحضرية في سياسات التنمية الشاملة للجميع مع الخبراء وزيادة وعي صانعي السياسات بذلك؛

(النشاط ١-٣) تقديم خدمات استشارية لصانعي السياسات الوطنيين والمحليين بهدف إدراج نهج تعزيز الروابط الحضرية الريفية في سياسات التنمية الشاملة للجميع؛

(النشاط ١-٤) إعداد وثيقة تجميعية ذات توجه يركز على السياسات استنادا إلى نتائج المشروع وآثاره وإسهاماته، تشمل توصيات بإدماج الروابط الحضرية الريفية في سياسات التنمية الشاملة مع التركيز بوجه خاص على الشباب؛

(النشاط ١-٥) تنظيم حلقة دراسية وطنية نهائية لعرض ونشر النتائج والتوصيات بشأن السياسات والدروس المستفادة من المشروع؛

(النشاط ٢-١) إعداد دراستين، دراسة واحدة لكل من المنطقتين المختارتين من المناطق دون الإقليمية، تشملان تحديد الخصائص الاجتماعية الاقتصادية والتعرف على أصحاب المصلحة المعنيين وتحديد الروابط الريفية الحضرية. كما أن هاتين الدراستين للحالات الإفرادية ستشكلان أساسا تستند إليه الحلقات الدراسية المحلية والخدمات الاستشارية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم ست حلقات عمل (ثلاث حلقات لكل من المنطقتين المعنيتين من المناطق دون الإقليمية) لتحديد واختيار أربع مبادرات محلية تنطوي على الروابط الريفية الحضرية كي تتلقى الدعم من هذا المشروع؛

(النشاط ٢-٣) رسم ملامح كل مبادرة من المبادرات الأربع المختارة بما في ذلك تحديد نوع الدعم التقني الذي سيقدمه المشروع استنادا إلى احتياجاتها المحددة. وهذه الملامح هي أساس الخدمات الاستشارية المقدمة للمبادرات؛

(النشاط ٢-٤) تقديم الدعم التقني لتنفيذ المبادرات المختارة؛

(النشاط ٢-٥) تجميع الخبرات والدروس المستفادة ونشرها بالنسبة لكل مبادرة من المبادرات المختارة؛

(النشاط ٢-٦) تنظيم حلقتي عمل على الصعيد دون الإقليمي لتبادل الخبرات المكتسبة في إطار المشروع واستخلاص الدروس المستفادة، وكذلك لتحديد الاتجاهات والإمكانيات المتاحة للعمل المشترك بغية تعزيز الروابط الريفية الحضرية.

ألف حاء – المرصد الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (٦٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٧ – طلبت الدول الأعضاء في المنطقة إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تدعم إنشاء مرصد إقليمي بشأن الطاقة المستدامة في اللجنة، يكون هدفه تنسيق ودراسة وتحليل البيانات والسياسات فيما يتصل بإتاحة فرص الحصول على الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدامها، استنادا إلى التجربة الإيجابية لقاعدة البيانات الإقليمية المتعلقة بمؤشرات الكفاءة في استخدام الطاقة التي تدأب اللجنة على وضعها بالتنسيق مع ١٢ بلدا من بلدان المنطقة وسبع وكالات دولية. ومن شأن المشروع أن يعزز قدرات الدول الأعضاء على استخدام البيانات والإحصاءات المتعلقة بالطاقة لتحليل السياسات ولمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق إنشاء مرصد إقليمي بشأن الطاقة المستدامة، يعرف باسم ''ROSE''، تديره اللجنة. وسيمّكن المرصد الموظفين الحكوميين وصانعي القرارات من إدارة المعلومات المتصلة بالهدف ٧ وتفسيرها، مع الالتزام بالتحديد بإنشاء مراكز تنسيق وطنية (تتخذ من إحدى الوكالات الحكومية مقرا لها) مرتبطة بالمرصد الإقليمي وتزوده بانتظام ببيانات ومعلومات بشأن الإجراءات والصكوك والمبادرات المتعلقة بالسياسات. ومن المزمع أن يعمل المرصد مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن يدعمها، وستتاح لهذه البلدان فرصة الاستفادة الكاملة من نواتج المرصد ونتائجه (قاعدة بيانات بشأن الطاقة وتقارير ومنهجيات وورقات متعلقة بالسياسات ومؤتمرات إقليمية وما إلى ذلك)، بينما ستركز إجراءات بناء القدرات المستحدثة عبر المرصد على ستة بلدان من البلدان المستفيدة تُختار في إطار الاجتماع الأولي للمشروع.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رسم خطط العمل والسياسات المتعلقة بالطاقة المستدامة والقائمة على الأدلة وتنفيذ هذه الخطط والسياسات ورصدها

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٨ (الموارد الطبيعية والبنية التحتية)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٧ و ١٦

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٣٠,٠
الاستشاريون والخبراء	١٧٨,٠
سفر الموظفين	٧٢,٠
الخدمات التعاقدية	١٨,٠
مصروفات التشغيل العامة	١٠,٠
المنح والتبرعات	٣٤٢,٠
المجموع	**٦٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات التقنية للبلدان المستفيدة على إنتاج مجموعات بيانات مجدية وشاملة لرصد المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة (الهدف ٧)	(مؤشر الإنجاز ١–١) إقرار ٧٥ في المائة من الموظفين الوطنيين المدّربين بتحسين قدراتهم على إنتاج مجموعات بيانات مجدية وشاملة لرصد المؤشرات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة (الهدف ٧)، وذلك من جراء أنشطة المشروع ونتائجه

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) اعتماد ثلاثة بلدان على الأقل من البلدان المستفيدة الستة منهجيات جديدة لإنتاج مجموعات بيانات مجدية وشاملة لرصد المؤشرات المتصلة بالهدف ٧
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على رسم وتنفيذ سياسات وخطط عمل قائمة على الأدلة متعلقة بالطاقة المستدامة وموجهة نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إقرار ٧٥ في المائة على الأقل من صانعي السياسات المدّرَبين بتحسين قدراتهم على رسم وتنفيذ سياسات وخطط عمل قائمة على الأدلة متعلقة بالطاقة المستدامة وموجهة نحو تحقيق الهدف ٧ وذلك من جراء أنشطة المشروع ونواتجه.
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام ثلاثة بلدان على الأقل من البلدان المستفيدة الستة بوضع و/أو اعتماد سياسات وخطط عمل قائمة على الأدلة متعلقة بالطاقة المستدامة، وموجهة نحو تحقيق الهدف ٧

الأنشطة الرئيسية

٦٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حلقة عمل تنسيقية مع الشركاء وأصحاب المصلحة في المشروع؛

(النشاط ١-٢) تصميم وإنشاء المرصد الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(النشاط ١-٣) تنظيم مؤتمر أثناء المرحلة النهائية من المشروع لتقديم المرصد تقديما رسميا؛

(النشاط ١-٤) إعداد مجموعة أدوات تتضمن نموذجا لتجميع البيانات ودليلا منهجيا وتقريرا عالميا موجزا عن المؤشرات المتعلقة بجميع أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة بالطاقة؛

(النشاط ١-٥) تنظيم ست حلقات عمل تقنية لبناء قدرات البلدان المستفيدة فيما يتصل بعملية تجميع البيانات وتحديد المؤشرات وتصنيفها؛

(النشاط ١-٦) تنظيم ست بعثات استشارية إلى البلدان المستفيدة، تهدف إلى دعمها في تيسير جمع وتجميع وتحليل واستخدام البيانات والإحصاءات الوطنية المتعلقة بالطاقة لأغراض تحليل السياسات ورسمها، وكي ترصد التقدم الوطني المحرز في اتجاه تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-١) إعداد ونشر ثلاثة تقارير إقليمية سنوية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة، بتآزر وثيق مع عملية الرصد السنوية التابعة لإطار التتبع العالمي؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم اجتماع تقني في كل بلد من البلدان المستفيدة لتلبية الاحتياجات من البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية المتكاملة وللنظر في جدوى وضع جدول زمني لتقديم تقارير دورية بهدف تيسير الاستعراضات دون الإقليمية للتقدم المحرز؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم ست حلقات عمل للسياسات الوطنية لبناء قدرات البلدان المستفيدة، ستمثل فيها التقارير الإقليمية والورقات المتعلقة بالسياسات التي تعدها اللجنة الأساس الموضوعي للمناقشة ووضع أسس للمقارنة؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم ست بعثات استشارية إلى البلدان المستفيدة، تهدف إلى دعمها في وضع خطط عمل و/أو سياسات مكرسة للطاقة المستدامة، تتطرق على النحو الواجب إلى كل من الالتزامات العالمية والأهداف الوطنية في مجال الطاقة المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠.

ألف طاء - عدم ترك أي أحد خلف الركب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تعزيز المؤسسات من أجل تحقيق الاتساق والتكامل في السياسات الاجتماعية بهدف توطيد المساواة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع فرق الأمم المتحدة القطرية (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٦٩ - يظل الحد من الفقر وعدم المساواة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحديين أساسيين للتنمية المستدامة للمنطقة، ولا سيما في بلدان أمريكا الوسطى. وفي حين أن الحكومات قد تبنت الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، فإن معظم البلدان تجد صعوبة في وضع وتنفيذ أطر مؤسسية وسياسات قادرة على التصدي للأهداف والغايات المتعددة للتنمية المستدامة، وتلبي في الوقت نفسه احتياجات فئات معينة من السكان. وسوف يستند هذا المشروع إلى ركيزتين مترابطتين: (أ) تكامل السياسات الاجتماعية؛ (ب) وتعزيز السياسات الاجتماعية القائمة على الحقوق والتي تشجع المساواة. وستتصدى الركيزة الأولى للتحدي المتمثل بتعزيز التكامل والتنسيق العموديين (خطط العمل الوطنية ودون الوطنية) والأفقيين (الاتساق بين المؤسسات/بين القطاعات) للسياسات العامة، مع التركيز على السياسات الاجتماعية. بينما ستتصدى الركيزة الثانية للتحدي المتمثل بتوفير تحليل موثوق به بشأن أكثر الفئات تخلفا عن الركب في تنفيذ مختلف أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وذلك من أجل تحديد أولويات السياسات العامة. وستتحقق الأهداف، كخطوة أولى، عن طريق تعزيز قدرات البلدان على تحديد وتحليل الأبعاد المؤسسية والمالية والبرنامجية لسياساتها الاجتماعية المختلفة وعلى زيادة اتساق أطر السياسات الاجتماعية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستكمالا لذلك، سيعزز المشروع قدرة النظراء على الصعيد الوطني على تصميم أو إعادة تصميم سياسات وبرامج اجتماعية فعالة ومستدامة وقابلة للمساءلة وتتسم بالشفافية لإدراج الجماعات المحرومة في العملية الإنمائية.

هدف المنظمة: زيادة قدرة البلدان في منطقة اللجنة على تنفيذ السياسات العامة تنفيذا فعالا بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على سد الثغرات القائمة بسبب عدم المساواة وتوسيع نطاق إعمال حقوق أشد الجماعات السكانية حرمانا

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٤ (التنمية الاجتماعية والمساواة)، والبرنامج الفرعي ١١ (الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٣، و ٢-١، و ٢-٢، و ٣-٧، و ٣-٨، و ٤-١، و ٤-٣، و ٤-٥، و ٥-١، و ٨-٥، و ١٠-٢، و ١٧-٩، و ١٧-١٤

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٣٠,٠
الاستشاريون والخبراء	٢٠٠,٦
سفر الموظفين	٩٠,٧
الخدمات التعاقدية	٢٧,٧
مصروفات التشغيل العامة	٥,٠
المنح والتبرعات	٢٤٦,٠
المجموع	**٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان المستهدفة على التنسيق والإدماج المتسق للأبعاد المؤسسية والمالية والبرنامجية للسياسات الاجتماعية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	(مؤشر الإنجاز ١-١) إطلاق ثلاثة بلدان على الأقل من أصل خمسة بلدان مستفيدة من المشروع عمليات رامية إلى وضع آليات (تشمل أدلة وكتيبات تشغيلية، واستراتيجيات تنسيقية، وصياغة سياسات لدعم العمليات التشاركية) من أجل تصميم أو إعادة تصميم سياسات اجتماعية عامة تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) اضطلاع ثلاثة بلدان على الأقل من أصل خمسة بلدان مستفيدة من المشروع بعمليات تنسيق وطنية بين مختلف الوزارات والمؤسسات الاجتماعية بهدف إدماج الأبعاد المؤسسية والمالية والبرنامجية للسياسات الاجتماعية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إدماجا متسقا
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان المستهدفة على تحليل وتصميم السياسات الاجتماعية القائمة على الحقوق وتحديد أولوياتها للحد من التفاوت في الأبعاد الرئيسية المحددة في خطة عام ٢٠٣٠	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إقرار ٨٥ في المائة على الأقل من الموظفين الوطنيين و/أو غيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من البلدان المشاركة بزيادة قدراتهم على تحليل وتصميم السياسات العامة القائمة على الحقوق وتحديد أولوياتها
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) إجراء ثلاثة بلدان على الأقل من أصل خمسة بلدان مستفيدة من المشروع تحليلات محددة للوقوف على الأولويات من أجل تصميم و/أو تنفيذ السياسات العامة القائمة على الحقوق

الأنشطة الرئيسية

٧٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد خمس دراسات حالات إفرادية وطنية مع توصيات قائمة على الأدلة بشأن رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية متسقة ومتكاملة؛

(النشاط ١-٢) إعداد مجموعة أدوات إقليمية مع مبادئ توجيهية وتوصيات قائمة على الأدلة بشأن رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية متسقة ومتكاملة، وذلك لاستخدامها في حلقات عمل لبناء القدرات؛

(النشاط ١-٣) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية لبناء القدرات على رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية متسقة ومتكاملة، باستخدام دراسات حالات إفرادية ومجموعة الأدوات كأساس للمناقشة؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات على رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية متسقة ومتكاملة، باستخدام مجموعة الأدوات والممارسات الجيدة المتبعة على الصعيد الوطني كأساس للتعلم والمناقشة؛

(النشاط ١-٥) تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لبناء القدرات على رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية متسقة ومتكاملة، باستخدام مجموعة الأدوات والخبرات القطرية المستمدة من المنطقة دون الإقليمية كأساس للتعلم والمناقشة؛

(النشاط ١-٦) تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية بشأن رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية متسقة ومتكاملة؛

(النشاط ١-٧) تعهد قواعد بيانات التنمية الاجتماعية القائمة وتحديثها وتوسيعها بغية إنشاء مرصد إقليمي للسياسات الاجتماعية يوفر البيانات والمعلومات المتعلقة بالأبعاد البرنامجية والمؤسسية والمالية للسياسات الاجتماعية على الصعيد القطري؛

(النشاط ٢-١) إعداد مجموعة أدوات لتيسير تحديد السياسات الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية في الأبعاد الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ وتحليل هذه السياسات ورسمها ووضع أولوياتها وتنفيذها؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية لبناء القدرات تتعلق بالمنهجيات والأدوات الكفيلة بتحديد السياسات والإجراءات الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية وتحليل هذه السياسات والإجراءات ورسمها ووضع أولوياتها وتنفيذها؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات تتعلق بالمنهجيات والأدوات الكفيلة بتحديد السياسات والإجراءات الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية وتحليل هذه السياسات والإجراءات ورسمها ووضع أولوياتها وتنفيذها؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لبناء القدرات تتعلق بالمنهجيات والأدوات الكفيلة بتحديد السياسات والإجراءات الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية وتحليل هذه السياسات والإجراءات ورسمها ووضع أولوياتها وتنفيذها؛

(النشاط ٢-٥) تقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية بشأن المنهجيات والأدوات الكفيلة بتحديد السياسات والإجراءات الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية وتحليل هذه السياسات والإجراءات ورسمها ووضع أولوياتها وتنفيذها.

ألف ياء - التنسيق والاتساق والفعالية في تنفيذ البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٦٥٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧١ - يتطلب تنفيذ البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اتباع نهج مرن لتحقيق المزيد من التآزر والتعاون والاتساق، باعتباره بعدا متأصلا وحيويا من أبعاد التنمية المستدامة التي هي هدف أساسي ينبغي تحقيقه في المنطقة. وسيعمل المشروع على المستوى دون الإقليمي من أجل تحديد وتعريف السياسات والإجراءات الرئيسية التي يزمع أن يوصى بها باعتبارها جزءا من عملية تحقيق الاستدامة البيئية. وستدمج بلدان المنطقة إدماجا كاملا الركيزة البيئية لخطة التنمية في استراتيجياتها الإنمائية عبر تحسين البصمة البيئية، مستفيدة من حوافز بيئية كبيرة ومن تراث بيئي ثري. وسيمضي المشروع فيما بعد إلى تقديم مساعدة متعمقة على المستوى الوطني إلى أربعة بلدان مستهدفة بهدف تعميم هذه التوصيات وتنفيذها.

هدف المنظمة: تعزيز حوافز بيئية كبيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها قوة دافعة أساسية في تنفيذ الأبعاد البيئية لخطة عام ٢٠٣٠	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٧ (التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية)	تكاليف الموظفين الأخرى ٣٦,٠ الاستشاريون والخبراء ١٢٩,٠ سفر الموظفين ١٢٨,٠ الخدمات التعاقدية ١٣٥,٠ المنح والتبرعات ٢٢٢,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١١-٢، و ١١-٣، و ١١-٦، و ١٢-١، و ١٢-٢، و ١٢-٥، و ١٢-٧، و ١٢-٨، و ١٢-ج، و ١٣-١، و ١٣-٢، و ١٤-١، و ١٤-٧، و ١٥-١، و ١٥-٣، و ١٥-٩، و ١٦-٧، و ١٦-١٠، و ١٦-ب	**المجموع ٦٥٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) توطيد فهم أصحاب المصلحة الإقليميين وتوافق آرائهم بشأن السياسات والأنشطة التي يمكن أن تعتمدها الدول الأعضاء لتعزيز تنفيذ البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠	(مؤشر الإنجاز ١-١) إعداد مقترح إقليمي لوضع إجراءات وصكوك وسياسات محددة ترمي إلى تعزيز البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ والاتفاق عليه مع البلدان المستهدفة ونشره
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في أربعة بلدان مستهدفة على تعميم وتنفيذ سياسات وصكوك ترمي إلى تعزيز البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ ضمن استراتيجيات وخطط وطنية عن طريق اتباع نهج تشاركي ومتكامل وشامل	(مؤشر الإنجاز ٢-١) وضع جميع البلدان المستهدفة مشروع خطة عمل لتعميم وتنفيذ السياسات والصكوك الموصى بها ضمن استراتيجيات وخطط وطنية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) بدء بلدين من أصل أربعة بلدان مستهدفة بتنفيذ السياسات والصكوك الموصى بها على الصعيد الوطني/دون الوطني

الأنشطة الرئيسية

٧٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء دراسة إقليمية لمنهجة المعلومات وجمعها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسياسات والثغرات، وتقديم توصيات بشأن السياسات الوطنية ودون الوطنية لتقديم حوافز بيئية كبيرة واستخدام رأس المال الطبيعي استخداما مستداما؛

(النشاط ١-٢) تنظيم ثلاث حلقات عمل تشاركية دون إقليمية، واحدة في منطقة البحر الكاريبي وواحدة في أمريكا الوسطى وواحدة في أمريكا الجنوبية، لأصحاب المصلحة الرئيسيين بغية تعزيز المعارف والتعبئة؛

(النشاط ١-٣) وضع خريطة طريق للسياسات واللوائح والاستثمارات والتكنولوجيات والترتيبات المؤسسية والنظم الضريبية من أجل تنفيذ البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة، استنادا إلى تجميع نتائج الاجتماعات دون الإقليمية الثلاثة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم حلقة عمل تشاركية وطنية لبناء القدرات في كل بلد من البلدان الأربعة المختارة في المنطقة بغية عرض نتائج الاجتماعات دون الإقليمية الثلاثة ووضع خطة عمل وطنية لتعميم السياسات الموصى بها ضمن الخطط الوطنية ودون الوطنية؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم ملتقى متابعة تشاركي على الصعيد الوطني في كل بلد من البلدان الأربعة المختارة في المنطقة بغية تطوير القدرات الوطنية ودعم البلدان في تنفيذ ورصد آثار خطط العمل الوطنية وأدائها؛

(النشاط ٢-٣) إجراء بعثات استشارية لدعم البلدان المستهدفة في تنفيذ خطط العمل وتعميم السياسات الموصى بها وتنفيذها؛

(النشاط ٢-٤) توثيق الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة من تجربة البلدان الأربعة الخاضعة لدراسات الحالات الإفرادية بهدف النهوض بمستوى سياسات الحوافز البيئية الكبيرة وتشجيع التنمية المستدامة بيئيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة و/أو أنشطة جانبية و/أو غيرها من الأنشطة في الاجتماعات الحكومية الدولية والمحافل الأخرى ذات الصلة.

ألف كاف - معالجة الأبعاد العابرة للحدود لخطة عام ٢٠٣٠ من خلال التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٠٠٠ ٨٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٣ - يتسم التعاون والتكامل الاقتصاديان على الصعيد الإقليمي بتعدد الأبعاد والتخصصات ويشملان الأسواق المتكاملة للسلع والخدمات ورأس المال واليد العاملة؛ وترابط البنى التحتية؛ والتعاون المالي؛ والتعاون الاقتصادي والتقني لمعالجة مواطن الضعف والمخاطر المشتركة. ويكتسي تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي أهمية في آسيا والمحيط الهادئ بسبب تراجع أهمية أسواق التصدير التقليدية في المنطقة منذ الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. وسيعتمد هذا المشروع على مواطن القوة المتعددة القطاعات والتخصصات التي تمتلكها اللجنة لتزويد الدول الأعضاء بخيارات شاملة تمكّنها من أن تتناول بفعالية مسألة تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي بالتزامن مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهو يهدف إلى زيادة قدرات البلدان النامية في شمال شرق آسيا وفي آسيا الوسطى على معالجة الأبعاد العابرة للحدود لخطة عام ٢٠٣٠.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة بلدان نامية مختارة على وضع سياسات وآليات مستدامة وشاملة للجميع في مجال الروابط بين البنى التحتية العابرة للحدود في سياق خطة عام ٢٠٣٠	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية) والبرنامج الفرعي ٣ (النقل) والبرنامج الفرعي ٥ (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها) والبرنامج الفرعي ٦ (التنمية الاجتماعية) والبرنامج الفرعي ٩ (الطاقة)	تكاليف الموظفين الأخرى ٦٠,٠ الاستشاريون والخبراء ١٩٥,٠ سفر الموظفين ٧٢,٠ الخدمات التعاقدية ١٥,٠ مصروفات التشغيل العامة ١٥,٠ الأثاث والمعدات ٣,٠ المنح والتبرعات ٤٤٠,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-١، و ١-٥، و ٢-١، و ٢-٣، و ٣-٦، و ٣-٩، و ٧-١، و ٨-١، و ٨-٢، و ٩-أ، و ١١-٢، و ١٣-٢، و ١٧-١، و ١٧-١١	**المجموع** ٨٠٠,٠

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة واضعي السياسات على تحديد التحديات واقتراح الحلول من أجل وضع استراتيجيات وآليات لتطوير البنى التحتية العابرة للحدود	(مؤشر الإنجاز ١-١) إشارة ٨٠ في المائة على الأقل من واضعي السياسات إلى زيادة معارفهم وقدرتهم على تحديد التحديات واقتراح الحلول من أجل وضع استراتيجيات وآليات لتطوير البنى التحتية العابرة للحدود
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) بدء خمسة بلدان على الأقل من المجموعة المستهدفة بوضع استراتيجيات لإنشاء آلية بشأن البنى التحتية العابرة للحدود
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة واضعي السياسات على وضع ضمانات وتدابير وقائية اجتماعية وبيئية لإدراجها صراحةً في استراتيجيات تحقيق ترابط البنى التحتية العابرة للحدود ضمن سياق خطة عام ٢٠٣٠	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إشارة ٨٠ في المائة على الأقل من واضعي السياسات إلى زيادة معارفهم وقدرتهم على تحديد ووضع ضمانات وتدابير وقائية اجتماعية وبيئية لاستراتيجيات تحقيق ترابط البنى التحتية العابرة للحدود
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) بدء خمسة بلدان على الأقل من المجموعة المستهدفة بوضع استراتيجيات وآليات لتعميم الضمانات والتدابير الوقائية الاجتماعية والبيئية المتعلقة بتطوير البنى التحتية العابرة للحدود دعماً لخطة عام ٢٠٣٠

الأنشطة الرئيسية

٧٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تقييم لتكاليف الاستثمار في تعزيز قدرة النُّظُم الإلكترونية على الصمود دعماً لطريق المعلومات الفائق السرعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(النشاط ١-٢) وضع مبادئ توجيهية ومواد تدريبية بشأن تمويل تطوير البنى التحتية المستدامة على طول الممرات المختارة؛

(النشاط ١-٣) إعداد دراسات وطنية وتنظيم ثماني حلقات عمل وطنية بشأن تمويل تطوير البنى التحتية المستدامة في بلدان مختارة على طول الممرات المختارة؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقتَي عمل دون إقليميتين بشأن وضع مجموعة مشتركة من الاستراتيجيات لأسواق الطاقة المتكاملة والفعالة؛

(النشاط ١-٥) تنظيم اجتماع إقليمي لمناقشة ونشر التوصيات السياساتية واستراتيجيات التمويل في مجال تطوير البنى التحتية المنبثقة عن حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات، وكذلك المبادئ التوجيهية والمواد التدريبية التي أُعدَّت في إطار المشروع؛

(النشاط ٢-١) إجراء دراسة لتحديد وتقييم الأخطار والمخاطر الرئيسية التي تعترض ممرات البنى التحتية الرئيسية بغية المساعدة على وضع خطط طويلة الأجل لتضمين القدرة على الصمود وآليات الحد من مخاطر الكوارث كجزء من طرق البنى التحتية الحيوية المستخدمة في النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقتَي عمل دون إقليميتين بشأن ضمان التماسك البيئي والاجتماعي وتطوير بنى تحتية مسؤولة اجتماعياً على طول الممرات المختارة؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حوار إقليمي بشأن إدماج الشواغل البيئية والاجتماعية لضمان تطوير بنى تحتية مسؤولة اجتماعياً على طول الممرات المختارة، من أجل نشر نتائج المشروع في بلدان أخرى في المنطقة وبناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن توصيات المشروع ومبادئه التوجيهية في مجال السياسات.

ألف لام - دعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة التحدي المتمثل في حشد الموارد سعيا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٥ - على الرغم من حدوث تباطؤ مؤخراً، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ نمواً اقتصادياً مثيراً للإعجاب في العقود الأخيرة، إلى جانب مضاعفة الدخل الحقيقي للفرد منذ أوائل تسعينات القرن العشرين. بيد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة في المنطقة تخفي تفاوتات كبيرة بين مجموعات البلدان. وعلى وجه الخصوص، شهدت المجموعة المؤلفة من ٣٦ بلداً ذا احتياجات خاصة تقدماً متفاوتاً وبطيئاً. وفي الواقع، لا تزال المنطقة تضم ثلثَي سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع. وقد شدَّد المجتمع العالمي في خطة عام ٢٠٣٠ على أن البلدان ذات الاحتياجات الخاصة تتطلب قدراً أكبر من حشد الموارد المحلية، يُكمِّله دعم دولي قوي لتحسين قدراتها في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات؛ وسيتعيّن عليها أيضاً تحديد مصادر تمويل إضافية ومبتكرة لسدِّ ما لديها من فجوات إنمائية. ويهدف هذا المشروع إلى وضع مجموعة محددة ومحكمة من السياسات والاستراتيجيات لحشد الموارد في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة المستهدفة بغية تضييق الفجوات الإنمائية والتصدي للتحديات المرتبطة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وسيحقق المشروع ذلك عن طريق زيادة قدرات واضعي السياسات على تخصيص الموارد القائمة واستخدامها بمزيد من الفعالية، وعن طريق تحديد ووضع سياسات واستراتيجيات تطلعية لحشد مزيد من التمويل في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة المستهدفة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تخصيص الموارد المالية القائمة واستخدامها بفعالية وكذلك حشد مزيد من التمويل لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ١ (سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٧-١ إلى ١٧-٥

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	٢١,٠
الاستشاريون والخبراء	١٤٠,٠
سفر الموظفين	٦٠,٠
الخدمات التعاقدية	٤٠,٠
مصروفات التشغيل العامة	٦,٠
الأثاث والمعدات	٣,٠
المنح والتبرعات	٣٣٠,٠
المجموع	**٦٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرة واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة على تحديد الفجوات وتقييم السياسات، وعلى تخصيص واستخدام الموارد المالية القائمة من أجل التنمية المستدامة بمزيد من الفعالية	(مؤشر الإنجاز ١-١) إشارة ٧٥ في المائة على الأقل من واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين إلى أنهم اكتسبوا المعارف اللازمة لتحديد الفجوات وتقييم السياسات المتعلقة بكيفية تخصيص واستخدام الموارد القائمة من أجل التنمية المستدامة بمزيد من الفعالية (مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام اثنين من البلدان المستهدفة الثلاثة بتحديد الفجوات ووضع أو تنفيذ سياسات لضمان زيادة فعالية تخصيص واستخدام الموارد القائمة للتغلب على تحديات التحوُّل الهيكلي
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة واضعي السياسات في مجموعة مختارة من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة على وضع و/أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات تطلعية لحشد موارد مالية إضافية من أجل ضمان الفعالية في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ودعم برنامج العمل العالمي لكل منهما	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إشارة ٧٥ في المائة على الأقل من واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين إلى أنهم اكتسبوا معارف في مجال وضع و/أو تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التطلعية التي تزيد حشد الموارد المالية الإضافية لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠ (مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام اثنين من البلدان المستهدفة الثلاثة بوضع و/أو تنفيذ سياسات لحشد موارد مالية إضافية من أجل إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ بفعالية

الأنشطة الرئيسية

٧٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء تشخيص أولي وعمل تحليلي في ثلاثة بلدان مختارة لضمان فعالية تخصيص الموارد القائمة واستخدامها للتغلب على تحديات التحوُّل الهيكلي؛

(النشاط ١-٢) وضع مواد تدريبية ومعرفية مع التركيز على تصميم سياسات واستراتيجيات وطنية ومعدّة خصيصاً لمجموعة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في مجال تخصيص الموارد القائمة واستخدامها بفعالية؛

(النشاط ١-٣) إعداد دراسات قطرية ودراسات مواضيعية (بما في ذلك وثيقة موجزة عن السياسات) باستخدام نواتج النشاطين ١-١ و ١-٢؛

(النشاط ١-٤) تنظيم ست حلقات عمل وطنية لبناء القدرات، ثلاث منها في مجال تخصيص الموارد القائمة واستخدامها بفعالية للتغلب على تحديات التحوُّل الهيكلي؛

(النشاط ١-٥) تنظيم حلقات عمل مُعدَّة خصيصاً لمجموعة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في هذه البلدان لبناء قدراتها في مجال تخصيص الموارد القائمة واستخدامها بفعالية للتغلب على تحديات التحوُّل الهيكلي؛

(النشاط ٢-١) إجراء تشخيص أولي وعمل تحليلي بشأن تحديد ووضع سياسات واستراتيجيات تطلعية لحشد موارد مالية إضافية من أجل ضمان الفعالية في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ودعم برنامج العمل العالمي لكل منهما؛

(النشاط ٢-٢) وضع مواد تدريبية ومعرفية ذات صلة مع التركيز على تصميم سياسات واستراتيجيات وطنية ومعدّة خصيصاً لمجموعة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة تتسم بطابع تطلعي؛

(النشاط ٢-٣) إعداد دراسات قطرية ودراسات مواضيعية (بما في ذلك وثيقة موجزة عن السياسات) باستخدام نواتج النشاطين ٢-١ و ٢-٢؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية لبناء القدرات في مجال وضع و/أو تنفيذ سياسات تطلعية وخيارات تمويل للبلدان؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم ثلاث حلقات عمل لبناء القدرات معدّة خصيصاً لمجموعة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في البلدان المختارة في مجال وضع و/أو تنفيذ السياسات التطلعية وخيارات التمويل؛

(النشاط ٢-٦) تقديم الخدمات الاستشارية والتقنية إلى البلدان الثلاثة المختارة لمواصلة دعم السياسات التطلعية وخيارات التمويل؛

(النشاط ٢-٧) إنشاء شبكة من واضعي السياسات وخبراء التمويل، أو الاستفادة من شبكة قائمة، لإتاحة المجال أمام مزيد من التعاون والمناقشة بين المشاركين بشأن استراتيجيات حشد التمويل لدعم التنمية المستدامة؛

(النشاط ٢-٨) تنظيم حوار حول السياسات على الصعيد الإقليمي لتعريف واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين بمسألتين هما: (أ) كيفية تخصيص الموارد المالية القائمة واستخدامها و (ب) كيفية وضع و/أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات تطلعية لحشد موارد مالية إضافية.

ألف ميم - تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٧ - أصبحت سلاسل القيمة العالمية سمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي ولبنات مهمة في عمليات التكامل الإقليمي والعالمي. ويحدث قرابة ٨٠ في المائة من المبادلات التجارية العالمية اليوم ضمن سلاسل القيمة العالمية، بقيادة شركات الأعمال وما تقوم به من استثمار أجنبي مباشر وأنشطة تجارية داخل كل منها. ونظراً لاستمرار الركود العالمي وما يتصل به من إعادة هيكلة اقتصادية، يصبح من المهم، أكثر من أي وقت مضى، فهمُ مُحدِّدات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الحديثين، وما يرتبط بذلك من سياسات من شأنها تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو مستدام في سلاسل القيمة العالمية. ولهذا الغرض، يسعى المشروع إلى تعزيز قدرة واضعي السياسات على تطبيق سياسات شاملة لعدة قطاعات وقائمة على الأدلة من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام المرتبط بسلاسل القيمة العالمية وزيادة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية. وستُعقد دورات تدريبية وطنية محددة الأهداف بالاقتران مع مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعدِّدين على الصعيدين الوطني والإقليمي لتقاسم المعارف بشأن السياسات القائمة على الأدلة.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في آسيا على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام وتشجيع إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	الاستشاريون والخبراء	١٣٣,٠
	سفر الموظفين	٨٨,٠
	الخدمات التعاقدية	١٣٤,٠
	مصروفات التشغيل العامة	٢,٥
	المنح والتبرعات	١٤٢,٥
	المجموع	**٥٠٠,٠**
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار والابتكار)؛ والتجارة والتنمية، البرنامج الفرعي ٢ (الاستثمار والمشاريع)		
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٨-٣، و ٩-٣، و ٩-ج، و ١٢-١ إلى ١٢-ج، و ١٧-٥، و ١٧-١٤، و ١٧-١٦		

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) زيادة قدرة واضعي السياسات على تنفيذ سياسات شاملة لعدة قطاعات وقائمة على الأدلة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية بسلاسل القيمة العالمية	(مؤشر الإنجاز ١-١) إشارة ٧٠ في المائة على الأقل من واضعي السياسات إلى زيادة قدرتهم على تنفيذ سياسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام وربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية بسلاسل القيمة العالمية (مؤشر الإنجاز ١-٢) إعراب ٧٠ في المائة على الأقل من واضعي السياسات الذين استطلعت آراؤهم عن رأي مفاده أن ما وُضع من مجموعة شاملة من مؤشرات ومعايير التنمية المستدامة وقائمة مرجعية متصلة بها ينطوي على جدوى (مؤشر الإنجاز ١-٣) اثنان على الأقل من البلدان المشاركة يمكنهما تقديم أمثلة على استخدام الأداة/القائمة المرجعية
(الإنجاز المتوقع ٢) زيادة قدرة واضعي السياسات على تنفيذ سياسات لدعم إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إشارة ٧٠ في المائة على الأقل من واضعي السياسات إلى زيادة قدرتهم على تنفيذ سياسات لدعم إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية (مؤشر الإنجاز ٢-٢) اثنتان على الأقل من وكالات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المستفيدة يمكنهما تقديم أمثلة على تغييرات سياساتية قيد الإعداد أو التنفيذ لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

الأنشطة الرئيسية

٧٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) توسيع واستكمال دليل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد دورة مرافقة مؤلفة من وحدات تدريبية بشأن كيفية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام واجتذابه وتيسيره وربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية بسلاسل القيمة العالمية؛

(النشاط ١-٢) وضع مجموعة شاملة من مؤشرات ومعايير التنمية المستدامة وقائمة مرجعية متصلة بها لمساعدة واضعي السياسات على تقييم إمكانات مختلف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بما يلي: (أ) آثار الاستدامة، و (ب) فرص زيادة روابط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بسلاسل القيمة العالمية؛

(النشاط ١-٣) تنظيم خمس دورات تدريبية وطنية وتقديم خدمات استشارية بشأن تعزيز وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية المستدامة وبشأن كيفية اجتذاب هذا الاستثمار المرتبط بسلاسل القيمة العالمية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لفائدة المسؤولين الحكوميين في الوزارات أو الوكالات العاملة في مجال تشجيع الاستثمار و/أو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقتين دراسيتين إقليميتين لتبادل الخبرات والدروس المستفادة عن الإجراءات التي تتخذها بلدان المنطقة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية المستدامة ولربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالوزارات/الوكالات ذات الصلة؛

(النشاط ٢-١) توسيع وتحسين دليل سياسات تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في آسيا والمحيط الهادئ الصادر عن اللجنة، وإعداد دورة تدريبية بشأن تهيئة بيئة سياساتية مواتية لدعم إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية، بالاستفادة مما لدى شعبة التجارة والاستثمار والابتكار التابعة للجنة من مواد؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم خمس دورات تدريبية وطنية وتقديم خدمات استشارية بشأن تهيئة بيئة مواتية تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بفعالية، لفائدة المسؤولين الحكوميين العاملين في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومسائل التنمية الصناعية؛

(النشاط ٢-٣) إنشاء منبرين إلكترونيين على الصعيد الوطني لتيسير ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية بالأسواق الدولية، كي تستخدمهما وكالات تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك رابطات الأعمال التجارية، في مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على إقامة روابط مع المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات داخل وزاراتها/وكالاتها المعنية؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم منتديين إقليميين للأعمال التجارية لتبادل الخبرات وتعزيز إقامة الشبكات والروابط والدعوة لتهيئة بيئة سياساتية مواتية لدعم إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية.

ألف نون - وضع سياسة للابتكار قائمة على الأدلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بفعالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٥٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٧٩ - في السنوات الأخيرة، استُخدمت مجموعة محدودة جداً من البيانات، مثل بيانات البحوث وبيانات التطوير وبراءات الاختراع، على نطاق واسع بوصفها أداة سياساتية موثوقة لقياس أنشطة الابتكار في بلد ما. واقتُرحت عدة أساليب جديدة وناشئة لتشخيص النُّظُم الوطنية للابتكار، وهي مفيدة في وضع سياسات واستراتيجيات الابتكار القائمة على الأدلة. غير أن الكثير من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يتوفر لديها سوى

قدرات وفرص قليلة لاستخدام هذه الأساليب لتقييم نُظُمها الوطنية للابتكار ولوضع سياسات للابتكار قائمة على الأدلة. وداخل البلدان، تتناول وزارات عديدة المسائل المتصلة بالابتكار، دون أي تنسيق يُذكر فيما بينها. ولا تتوفر لها سوى فرص محدودة للتفاعل مباشرة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في مجال الابتكار، مثل ممثلي المنظمات الصناعية والمؤسسات المالية ومؤسسات البحث والتطوير العلمي والأوساط الأكاديمية. وعليه، سيستخدم هذا المشروع منهجيات وأدوات لزيادة قدرة واضعي السياسات على وضع سياسات للابتكار فعالة وقائمة على الأدلة لبلدانهم.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة بلدان مختارة من أقل البلدان نموا في جنوب وجنوب شرق آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية على اعتماد سياسات الابتكار القائمة على الأدلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٢ (التجارة والاستثمار والابتكار)	تكاليف الموظفين الأخرى	٢٢,٩
	الاستشاريون والخبراء	١٣٤,٦
	سفر الموظفين	٦٢,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٩-٥ و ٩-ب و ١٧-ب	الخدمات التعاقدية	٢٥,٠
	مصروفات التشغيل العامة	٣,٠
	المنح والتبرعات	٢٥٢,٥
	المجموع	**٥٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة واضعي السياسات على وضع سياسات الابتكار القائمة على الأدلة	(مؤشر الإنجاز ١-١) إقرار أكثر من ٧٥ في المائة من واضعي السياسات الحاصلين على تدريب بتحسّن قدرتهم على إعداد ووضع سياسات للابتكار قائمة على الأدلة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز الروابط والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالنُّظُم الوطنية للابتكار بغية إعداد وتنفيذ سياسات للابتكار فعالة وقائمة على الأدلة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إنشاء شبكات وطنية وإقليمية لسياسات الابتكار القائمة على الأدلة

الأنشطة الرئيسية

٨٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) تنظيم حلقة عمل بشأن سياسات الابتكار القائمة على الأدلة لمناقشة المنهجيات الجديدة والناشئة واستعراض حالة البلدان المستهدفة وتقديم توصيات سياساتية؛

(النشاط ١-٢) وضع مواد تدريبية بشأن سياسات الابتكار القائمة على الأدلة؛

(النشاط ١-٣) تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية مشتركة بشأن سياسات الابتكار القائمة على الأدلة؛

(النشاط ٢-١) تنظيم ثلاثة اجتماعات مشتركة لأصحاب المصلحة الوطنيين بشأن سياسات الابتكار القائمة على الأدلة بغية زيادة التواصل الشبكي والتعاون؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حوار إقليمي رفيع المستوى بشأن السياسات المتعلقة بالابتكار القائم على الأدلة لعرض النواتج والدروس المستفادة من كل منطقة دون إقليمية، ولزيادة التوعية بما سيكون لهذا الابتكار من إسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بفعالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(النشاط ٢-٣) إنشاء منبر شبكي لتبادل المعارف.

ألف سين - إدماج أهداف التنمية المستدامة في التدابير المحلية دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٧٠٠ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨١ - نظراً للمستويات غير المسبوقة من التوسع الحضري التي شهدتها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تؤدي المدن دوراً حيوياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وقد أكدت المنتديات الحكومية الدولية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الإقليمي أهمية إشراك الحكومات المحلية وغير ذلك من أصحاب المصلحة في تنفيذ الأهداف، وطلبت إلى اللجنة أن تساعد على مواءمة الخطط دون الوطنية وتعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء في اللجنة على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، بما أن خطة عام ٢٠٣٠ شاملة وغير قابلة للتجزئة، يتعين تناول مسألة التنفيذ بطريقة منهجية تدمج مختلف المجالات والعمليات وأصحاب المصلحة. وسيساعد المشروع السلطات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية على إقامة تحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين (أو تعزيز القائم منها) تضمُّ الحكومة المحلية (والوطنية) والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص والأوساط البحثية. وعلى الصعيد المحلي، سيساعد المشروع تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين على إدماج المجموعة المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة في دورة تخطيط وتنفيذ التطوير الحضري. وعلى الصعيد الإقليمي، سيساعد المشروع المدن في مجال تنمية القدرات من خلال توفير مبادئ توجيهية عملية ودورات تدريبية إقليمية وتبادل الممارسات الجيدة بشأن التخطيط والتنفيذ المنهجيين وبشأن اعتماد نُهُج تشاركية وشاملة للجميع في الحوكمة الحضرية.

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الحكومات المحلية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في مجال الحوكمة الحضرية في بلدان مختارة من آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في مجال إدارة الموارد الحضرية

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية) والبرنامج الفرعي ٧ (الإحصاءات)؛ والمستوطنات البشرية، البرنامج الفرعي ٢ (التخطيط والتصميم الحضريان) والبرنامج الفرعي ٧ (البحوث الحضرية وتنمية القدرات)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-ب، و ٦-أ، و ٦-ب، و ٧-ب، و ٩-أ، و ٩-ب، و ١١-٣، و ١١-أ، و ١١-ب، و ١٢-٨، و ١٢-أ، و ١٣-٣، و ١٧-١٤، و ١٧-١٦ إلى ١٧-١٨

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٣٣,٦
الاستشاريون والخبراء	١٦٨,٤
سفر الموظفين	٨٢,٠
الخدمات التعاقدية	٢٤٦,٠
المنح والتبرعات	١٧٠,٠
المجموع	**٧٠٠,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز الوعي والقدرات المؤسسية للمدن المشاركة في المشروع على تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي والإبلاغ عنها عن طريق إدماجها في خطط التنمية المحلية	(مؤشر الإنجاز ١-١) إشارة ٧٥ في المائة على الأقل من واضعي السياسات على الصعيد المحلي وغيرهم من أصحاب المصلحة المحليين الذين حضروا حلقات العمل على صعيد المدن إلى أنهم عززوا فهمهم ومعارفهم لمجموعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإدارة الموارد ولمعالجة القضايا الشاملة المتصلة بالفقر ونوع الجنس وتغير المناخ بمزيد من الفعالية (مؤشر الإنجاز ١-٢) قيام أربع على الأقل من المدن الست المشاركة في المشروع بوضع استراتيجيات لمواءمة خططها وأولوياتها المحلية مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإدارة الموارد الحضرية ذات الصلة بها، ولتنفيذ عملية جمع البيانات بشأن أهداف التنمية المستدامة ورصدها
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرة الإقليمية على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على الصعيد المحلي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذها على مستوى المناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إشارة ٧٥ في المائة على الأقل من واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين حضروا حلقات العمل والدورات التدريبية إلى أنهم عزَّزوا فهمهم ومعارفهم فيما يتعلق بإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة بطريقة تشاركية ومنهجية، بما في ذلك كيفية تعميم مراعاة القضايا الشاملة المتصلة بالفقر ونوع الجنس وتغير المناخ (مؤشر الإنجاز ٢-٢) مشاركة أربع على الأقل من المدن الست في المشروع في شبكات المعارف الإقليمية من أجل تبادل الممارسات والبيانات التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها على الصعيد المحلي

الأنشطة الرئيسية

٨٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إجراء دراسة استطلاعية والاتصال بالشركاء الإقليميين العاملين في مجال تنمية المدن وإطلاق دعوة لإبداء الاهتمام لتحديد ما مجموعه ست مدن في ثلاثة بلدان مشاركة في المشروع؛

(النشاط ١-٢) إجراء تحليل لأصحاب المصلحة على مستوى المدن يكون مراعياً لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني، ودعوة أصحاب المصلحة المعنيين إلى الانضمام إلى تحالف أصحاب المصلحة المتعددين؛

(النشاط ١-٣) عقد تدريب على مستوى المدن في المجالات التالية: (أ) الحوكمة الحضرية التشاركية، (ب) الأساليب المنهجية في التخطيط والتنفيذ والاستعراض، (ج) تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بالفقر والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ، (د) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المدن، (هـ) جمع البيانات وتحليلها؛

(النشاط ١-٤) إجراء تحليل شامل لما يرتبط بمجموعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإدارة الموارد الحضرية من أنشطة جارية ومزمعة واحتياجات وفجوات في مجال تنمية المدن؛

(النشاط ١-٥) تحديد مصادر البيانات والفجوات ذات الأولوية في البيانات، ثم جمع وتحليل جميع البيانات المتاحة المرتبطة بإدارة الموارد الحضرية تمشياً مع المنهجيات المتفق عليها في حلقة العمل التدريبية الإقليمية؛

(النشاط ١-٦) عقد حلقة عمل للحصول على التصورات المستقبلية لأصحاب المصلحة المتعددين بغية التوصل إلى توافق الآراء على نطاق المدن بشأن اتباع نهج تشاركي ومنهجي لإضفاء الطابع المحلي على مجموعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإدارة الموارد الحضرية؛

(النشاط ١-٧) التوعية بالأنشطة التي تنفّذها المدينة وتتعلق بمجموعة أهداف التنمية المستدامة وحشد التأييد لها؛

(النشاط ٢-١) إجراء بحوث بشأن الأطر المفاهيمية والنُّهُج الموضوعية وتحليلها وتقديم توصيات بشأنها؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية للشركاء الإقليميين العاملين في مجال تنمية المدن ومع المشاركين من البلدان والمدن المختارة؛

(النشاط ٢-٣) وضع عُدَد أدوات وأدلة تدريبية لاستخدامها على مستوى المدن بالاستفادة من الدراسات وبإدماج المدخلات والأولويات التي حُدِّدت في حلقة العمل الإقليمية؛

(النشاط ٢-٤) عقد حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن منهجيات جمع وتحليل البيانات للموظفين الرئيسيين من تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين في كل مدينة، وكذلك لمجموعة مختارة من المسؤولين على المستوى الوطني من الوزارات المختصة والمنظمات الإقليمية الشريكة؛

(النشاط ٢-٥) وضع مبادئ توجيهية و/أو مواد معرفية رقمية/خاصة بالوسائط الاجتماعية ذات توجّه إقليمي تبيّن النتائج والخبرات المكتسبة الرئيسية، ونشرُ الدروس المستفادة والنُّهُج الناجحة التي وُضعت في إطار المشروع.

ألف عين – تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي في المنطقة العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٤٤٩ ٤٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٣ - تعاني بلدان كثيرة في المنطقة العربية انعداماً في الأمن الغذائي بفعل عوامل كثيرة، مثل الظواهر الجوية البالغة الشدة والتقلب في توفر المياه، واستمرار النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية، ومحدودية الوصول إلى مدخلات إنتاج الغذاء والخدمات المالية. ومع أن الزراعة قطاع رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان عربية كثيرة، فإنها لا تزال عرضة لآثار الظواهر الطبيعية والاضطرابات السياسية. فالزراعة في العادة أول وأكبر قطاع يتكبَّد خسائر من التقلبات المناخية والظواهر المناخية البالغة الشدة. ويمسُّ التغير في نمط هطول الأمطار أو حدوث حالات جفاف أو فيضانات المزارعين دائماً ويمكنه أن يدمِّر المجتمعات الزراعية المحلية. ومع أن حالات عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والنزاعات المسلحة تؤدي عادةً إلى آثار مدمِّرة على الاقتصاد عموماً، فإن وجود قطاع زراعي قوي يمكن أن يساعد على الحد من معدل التدهور الاقتصادي من خلال توفير الغذاء والعمالة. وهناك الكثير من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في قدرة الزراعة على الصمود واستدامتها، بعضها مرتبط بقطاعات أخرى. وسيركز هذا المشروع على أربعة عوامل هي الحصول على المياه؛ والوصول إلى البيانات والعلوم والابتكارات والتكنولوجيات الزراعية الذكية مناخياً؛ والحصول على التمويل؛ والوصول إلى الأسواق عن طريق توفير ما يلزم من بنى تحتية ريفية. ويهدف المشروع إلى زيادة الوعي بضرورة تعزيز

قدرة الزراعة على الصمود، وتعزيز القدرة التقنية للبلدان الأعضاء، ومساعدة صانعي القرار على تحديد الصلات بين العوامل الأربعة المبيّنة أعلاه من جهة والزراعة القادرة على الصمود من جهة أخرى، ومساعدة البلدان على تحديد خيارات سياساتية تُيسِّر تحقيق مزيد من القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي.

هدف المنظمة: تعزيز القدرات الوطنية على تناول القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي في ضوء التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة العربية، بما فيها شحّ المياه والنزاعات السائدة وتغير المناخ	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	تكاليف الموظفين الأخرى	٢٧,٠
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة)	الاستشاريون والخبراء	١٦٤,١
	سفر الموظفين	٢٧,٦
	الخدمات التعاقدية	٢٨,٧
	مصروفات التشغيل العامة	١,٠
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٢-٤	المنح والتبرعات	٢٠١,٠
	المجموع	**٤٤٩,٤**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز القدرات الوطنية في البلدان العربية المستهدفة على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة لأغراض الري التكميلي، مما يسهم في زيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام اثنين على الأقل من البلدان المستهدفة باتخاذ تدابير أو اعتماد سياسات تتعلق بالمبادئ التوجيهية التي ستوضع من خلال المشروع بغية تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي عن طريق تعزيز الوصول إلى مياه الري
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان العربية المستهدفة على استخدام وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (التكنولوجيا، والنواتج البحثية، والوصول إلى التمويل والأسواق) من أجل زيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي	(مؤشر الإنجاز ٢-١) قيام اثنين على الأقل من البلدان المستهدفة باتخاذ تدابير تتعلق بزيادة قدرة القطاع الزراعي على الصمود عن طريق استخدام وسائل التنفيذ (التكنولوجيا، والنواتج البحثية، والوصول إلى التمويل والأسواق) (مؤشر الإنجاز ٢-٢) قيام اثنين على الأقل من البلدان العربية بطلب مزيد من الدعم والمساعدة في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بزيادة قدرة القطاع الزراعي على الصمود

الأنشطة الرئيسية

٨٤ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد ورقة استطلاعية بشأن الصلات بين الحصول على مياه الري التكميلي وزيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقات عمل إقليمية لاستعراض وإقرار مشروع الورقة الاستطلاعية المعدّة في إطار النشاط ١-١؛

(النشاط ١-٣) وضع دليل تدريبي، يشمل مبادئ توجيهية تتناول السياسات والتدابير الموصى بها بشأن الصلات القائمة بين الحصول على مياه الري التكميلي وزيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي؛

(النشاط ١-٤) تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية وطنية للمنظمات الزراعية الوطنية الرسمية ذات الصلة في مجال التقنيات المناسبة لاستخدام مياه الري التكميلي بوصفها تدابير لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي؛

(النشاط ٢-١) إعداد ورقة استطلاعية بشأن استخدام وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (التكنولوجيا، والنواتج البحثية، والوصول إلى التمويل والأسواق) من أجل زيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم حلقة عمل إقليمية لاستعراض وإقرار مشروع الورقة الاستطلاعية المعدّة في إطار النشاط ٢-١؛

(النشاط ٢-٣) وضع دليل تدريبي، يشمل مبادئ توجيهية تتناول السياسات والتدابير الموصى بها بشأن استخدام التكنولوجيا والنواتج البحثية من أجل زيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي؛

(النشاط ٢-٤) وضع دليل تدريبي، يشمل مبادئ توجيهية تتناول السياسات والتدابير الموصى بها بشأن استخدام الوصول إلى التمويل والأسواق من أجل زيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي؛

(النشاط ٢-٥) تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية وطنية للمنظمات الزراعية الوطنية الرسمية ذات الصلة في مجال استخدام وسائل التنفيذ (التكنولوجيا، والنواتج البحثية، والوصول إلى التمويل والأسواق) من أجل زيادة القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي؛

(النشاط ٢-٦) تنظيم حلقة دراسية إقليمية للتقييم النهائي بغية عرض نتائج المشاريع ونشر الدروس المستفادة في بلدان عربية أخرى وتحديد مجالات المتابعة.

ألف فاء – البرنامج الإلكتروني التنفيذي المعني بالسياسات العامة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: بناء قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة في مجال صياغة السياسات والتشريعات

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٥٠٠ ٤٨٤ دولار)

معلومات أساسية

٨٥ - راكمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خبرة واسعة في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات في المنطقة من خلال وحداتها التدريبية على التنمية التشاركية وعملها في مجال السياسات العامة مع التركيز بشكل رئيسي على مجالي تطوير المؤسسات والحوكمة، ومن خلال شبكة التعاون الواسعة التي تجمعها بمؤسسات تعليمية ومراكز فكرية من داخل المنطقة وخارجها. ويمكن استثمار القائمة الموجودة من الوحدات التدريبية التي أعدَّتها الإسكوا والتي تتناول مسائل معيارية في إعداد برنامج تنفيذي للتعلم الإلكتروني يدخل في إطار بناء القدرات في مجال السياسات العامة. والهدف الرئيسي من هذا المشروع هو إنشاء برنامج تنفيذي باللغة العربية على شبكة الإنترنت يتناول السياسات العامة، تكون مدته سنة، ويمكن أن يصل إلى آلاف الموظفين العموميين، بتجميع موارد من عدد من البرامج الأكاديمية المعروفة في السياسات العامة. وإضافة إلى ذلك، سيُكوّن المشروع مجمعاً للدورات التدريبية المتعلقة بمسارات تعلّم متنوعة التي ستكون مقصدا للمتعلِّمين من البلدان الأعضاء الذين يسعون إلى تنمية قدراتهم في مجالات السياسات العامة. وستشمل مجالات السياسات العامة، على سبيل المثال لا الحصر، صياغة السياسات والتشريعات، والعدالة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، والمشاركة والشفافية والمساواة، والمشاورات العامة، والمفاوضات السياسية، وتنفيذ السياسات في إطار الولايات الخاصة بالإسكوا والأهداف العالمية للمنظمة، وهي أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة الموظفين العموميين في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على المشاركة في رسم السياسات العامة وصياغتها والتفاوض بشأنها	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٢ (التنمية الاجتماعية)، والبرنامج الفرعي ٣ (التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي)، والبرنامج الفرعي ٤ (تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي)، والبرنامج الفرعي ٦ (النهوض بالمرأة)، والبرنامج الفرعي ٧ (التنمية وتخفيف آثار النزاعات)	تكاليف الموظفين الأخرى ٣٠,٠ الاستشاريون والخبراء ٢٢١,٧ سفر الموظفين ٣٥,٣ الخدمات التعاقدية ٧٦,٩ الأثاث والمعدات ٢٤,٦ المنح والتبرعات ٩٦,٠ **المجموع ٤٨٤,٥**
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٦	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة المئات من الموظفين العموميين في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على صياغة السياسات العامة وتهيئتها وتنفيذها عن طريق إتمامهم برنامجا تنفيذيا على شبكة الإنترنت	(مؤشر الإنجاز ١-١) عدد الموظفين العموميين المسجلين الذين أتمّوا الدورة الدراسية للبرنامج التنفيذي على شبكة الإنترنت الممتدة لسنة كاملة (مؤشر الإنجاز ١-٢) عدد الموظفين العموميين الذين يقدمون تقييمات إيجابية عن مواد الدورة الدراسية المعروضة
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة الموظفين العموميين في المنطقة ككل على الحصول على مواد تعليمية بشأن السياسات العامة باللغة العربية وبجودة عالية	(مؤشر الإنجاز ٢-١) عدد الطلاب من جميع قطاعات المجتمع المسجلين في فرادى الدورات/الوحدات الدراسية من غير البرنامج الممتد لسنة كاملة (مؤشر الإنجاز ٢-٢) عدد الطلاب من جميع قطاعات المجتمع الذين يتمّون دورات دراسية ويعربون عن رضاهم عن مواد الدورة الدراسية
(الإنجاز المتوقع ٣) تعزيز قدرة المؤسسات التعليمية في المنطقة العربية على دعم التعليم في مجال السياسات العامة باللغة العربية	(مؤشر الإنجاز ٣-١) عدد المؤسسات التعليمية التي تشارك بنشاط في البرنامج (مؤشر الإنجاز ٣-٢) عدد المؤسسات التعليمية والكيانات الحكومية التي تستخدم البرنامج و/أو وحداته الدراسية في مناهجها أو برامجها التعليمية

الأنشطة الرئيسية

٨٦ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) جرد للمواد المتوفرة باللغة العربية من أجل الدورة الدراسية، وإيجاد شركاء محتملين لجمع المعلومات عن جميع البرامج التدريبية المتوفرة ذات الأهمية، وتحديد أوجه القصور في الدورة الدراسية المقترحة؛

(النشاط ١-٢) تنظيم حلقة عمل مع الخبراء والشركاء المحتملين لمناقشة مواد الدورة الدراسية والبتّ في مخطط الدورة الدراسية الممتدة لسنة كاملة وفي تدرّجها؛

(النشاط ١-٣) توقيع اتفاقات شراكة وإنشاء مجلس استشاري من أجل الدورة الدراسية؛

(النشاط ٢-١) تصميم الدورة الدراسية بالكامل وتهيئة محتواها السمعي البصري؛

(النشاط ٢-٢) إنشاء مجلس استشاري يضم المؤسسات الشريكة والخبراء لمناقشة الصيغة النهائية لمواد الدورة الدراسية؛

(النشاط ٢-٣) ترجمة جميع مواد الدورة الدراسية إلى اللغة العربية؛

(النشاط ٢-٤) إنشاء منبر إلكتروني للتعلم باللغة العربية ضمن المنبر القائم الذي توفره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(النشاط ٢-٥) اجتماع المجلس الاستشاري والخبراء لاعتماد الدورة الدراسية؛

(النشاط ٣-١) إخضاع كل وحدة دراسية لاختبار تجريبي عند البت في صيغتها النهائية بالاستعانة بمجموعات اختبارية؛

(النشاط ٣-٢) عقد دورة للتدريب العملي مدتها أسبوع لفائدة المرشحين الذي يجتازون بنجاح البرنامج التنفيذي، من أجل جمع جميع الطلاب الذين اجتازوا الدورة الدراسية الممتدة لسنة كاملة ليقوموا على مدى أسبوع بمحاكاة موجّهة لعملية صياغة تشريع هام وتقديمه بغرض إقراره.

ألف صاد - نحو أفق عام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية: تعزيز التكامل في التخطيط للتنمية الوطنية في المنطقة العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥٠٥ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٧ - تُتيح خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة فرصة فريدة لتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية الثلاثة (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي)، مع كفالة أن يتماشى ذلك تماما مع مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة والشفافية والمساءلة. وبوسع البلدان تكييف الخطة لتناسب سياقاتها وأولوياتها الوطنية. ولذلك، فإن اكتساب فهم متعمِّق لأوجه الترابط والتكامل بين الأهداف والغايات المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة أمرٌ أساسي لتحديد الأولويات الوطنية وتطبيق نهج متكامل في التخطيط للتنمية الوطنية. ويهدف المشروع المقترح إلى التصدي لهذه التحديات بقصد مساعدة الدول الأعضاء وتعزيز قدرتها على تصميم وتنفيذ خطط تستند إلى نهج الإسكوا المتكامل في تخطيط التنمية الوطنية، ومن ثم دعم ما تبذله من جهود لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

هدف المنظمة: تعزيز عملية التخطيط في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لدعم إضفاء مزيد من التكامل والطابع الاستراتيجي على تخطيط التنمية وتنسيقه بشكل أفضل، من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٣ (التنمية والتكامل الاقتصاديان)؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية: البرنامج الفرعي ٧ (الإدارة العامة وإدارة التنمية)، والبرنامج الفرعي ٤ (الإحصاءات)، والبرنامج الفرعي ٢ (السياسات الاجتماعية والتنمية)، والبرنامج الفرعي ٦ (السياسات الإنمائية والتحليل الإنمائي)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البرنامج الفرعي ٩ (تخطيط الإدارة العامة)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١٧-٩

موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
تكاليف الموظفين الأخرى	٤٢,٧
الاستشاريون والخبراء	٦٨,٦
سفر الموظفين	٥٩,٦
الخدمات التعاقدية	٧٦,٢
الأثاث والمعدات	١,٩
المنح والتبرعات	٢٥٥,٨
المجموع	**٥٠٥,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز وعي صانعي السياسات بالنهج المتكامل لتخطيط التنمية وانخراطهم فيه	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام ٢٥ في المائة على الأقل من صانعي السياسات المشاركين في أنشطة المشاريع بعرض النهج المتكامل لتخطيط التنمية على مؤسساتهم الأصلية
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) إفادة ٣٠ في المائة على الأقل من المستخدمين المسجَّلين بأنهم يستخدمون الموارد الإلكترونية الجديدة بانتظام في أنشطتهم التخطيطية
(الإنجاز المتوقع ٢) تعزيز قدرة صانعي السياسات في البلدان المستهدفة على تصميم خطط للتنمية الوطنية في بلدانهم تكون متكاملة ويمكن تنفيذها	(مؤشر الإنجاز ٢-١) إفادة ٥٠ في المائة على الأقل من صانعي السياسات المشاركين في المشروع بأنهم يستخدمون آليات تبادل المعارف على الصعيد الإقليمي، وبناء القدرات، والتنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما بين وزارات التخطيط والجهات المعنية الرئيسية
	(مؤشر الإنجاز ٢-٢) إفادة ٢٠ في المائة على الأقل من مجموع المشاركين في المشروع بحدوث تحسّن حقيقي في عمليات التخطيط في بلدانهم عند نهاية المشروع

الأنشطة الرئيسية

٨٨ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) القيام بزيارات ميدانية لجمع المعلومات عن النظم والعمليات الوطنية لتخطيط التنمية في المنطقة العربية، وتحديد أوجه القصور، وتحليل النتائج في ورقة سياساتية؛

(النشاط ١-٢) القيام بزيارة ميدانية إلى مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو للاستفادة من خبرات المجمع الإقليمي للتخطيط ومن الممارسات المعمول بها في مجال تخطيط التنمية في هذه المنطقة؛

(النشاط ١-٣) إعداد مواد بشأن التخطيط التكاملي للتنمية الوطنية، تشمل مجموعة أدوات ودليلا للممارسات الجيدة، وخيارات من أدوات الحوكمة مستقاة من داخل المنطقة وخارجها؛

(النشاط ١-٤) تنظيم حلقة عمل إقليمية عن ضرورة إعادة النظر في الإطار الحالي لتخطيط التنمية، وعن مزايا وأساليب اعتماد نهج متكامل؛

(النشاط ١-٥) بدء تشغيل مستودع رقمي على شبكة الإنترنت يضمّ خطط التنمية في المنطقة العربية ليستخدمه صانعو السياسات وغيرهم من المعْنيّين؛

(النشاط ١-٦) تنظيم حلقات عمل وطنية في أربعة بلدان مستهدفة لتقديم استعراض عام عن التخطيط المتكامل، وتوفير التدريب على استخدام مجموعة الأدوات والدليل والمجمع؛

(النشاط ٢-١) تنظيم ثلاث حلقات عمل إقليمية لفائدة مسؤولي التخطيط على المستوى الحكومي من أجل مناقشة جوانب محددة من مواضيع التخطيط المتكامل للتنمية الوطنية وإقامة منبر يُتيح التنسيق المنتظم؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم جولة دراسية لمسؤولَي تخطيط اثنين رفيعَي المستوى على المستوى الحكومي من أربعة بلدان مستهدفة ليزور كل منهما المؤسسات في بلدَين شريكَين (واحد من المنطقة وآخر من خارجها)؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم برنامج تبادل أقاليمي للخبراء لفائدة مسؤولَي تخطيط اثنين غير رفيعَي المستوى على المستوى الحكومي من أربعة بلدان مستهدفة لزيارة المؤسسات في بلدان شريكة؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم حلقة دراسية إقليمية لبناء قدرات وتدريب أطراف معنية متعددة، تتناول التخطيط الفعال للتنمية الوطنية، لفائدة مسؤولي التخطيط على المستوى الحكومي وغيرهم من المعنيّين.

ألف قاف - التصدي للتحديات المتعلقة بالنازحين قسرا والمجتمعات المستضيفة لهم في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٥٠٢ ٠٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٨٩ - يشكّل النزوح الذي طال أمده أحد أهم تحديات التنمية في المنطقة العربية. ويتطلّب الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم الرصد والتحليل المتواصلين، ويتعين أن يُستنبط من هذا التحليل مبادرات إنمائية طويلة المدى على الصعيد الوطني في البلدان المستضيفة وعلى الصعيد المحلي حيث تتركز جموع كبيرة من اللاجئين. والأمر الأهم أن اللاجئين والبلدان المستضيفة لهم يواجهون وطأة المشاق الاجتماعية والاقتصادية، وتصبح ضرورة تأمين العيش الكريم أكثر إلحاحا في ظلِّ قلة الفرص الاقتصادية. وإضافة إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية الذي يعاني منه عادة اللاجئون والبلدان المستضيفة لهم، يطرح وفود اللاجئين أيضا تحديات بالغة أمام البلدان المستضيفة لهم على الصعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي والأمني. ويحتاج كبار الموظفين الحكوميين إلى قدرات معزَّزة وموارد أخرى لتحويل هذه الأزمة إلى حالة يكسب فيها الجميع، سواء النازحون أم البلدان المستضيفة لهم. وسيسعى المشروع إلى إنشاء مرصد إقليمي للنزوح القسري يتكوَّن من أفرقة عاملة وطنية. وستزوِّد أنشطة بناء القدرات، إضافة إلى المعارف التي يراكمها المرصد الإقليمي، كبارَ الموظفين الحكوميين وصناع القرار بما هم في أمس الحاجة إليه من تحليلات وفرص للاطلاع على مبادرات إنمائية توقف تدهور رأس المال البشري للنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم، مما يمكّن الوزارات الرئيسية من تقديم دعم أفضل إلى صناع القرار وأوساط الجهات المانحة لتحسين المبادرات الإنمائية الطويلة الأمد.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة المؤسسات العامة المعنية على إعداد وإطلاق سياسات إنمائية طويلة الأمد تستهدف النازحين قسرا والمجتمعات المستضيفة لهم	**موجز الميزانية** (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ٧ (التنمية وتخفيف آثار النزاعات)	تكاليف الموظفين الأخرى ٣٢,٨ الاستشاريون والخبراء ١٧٤,٤ سفر الموظفين ٥٦,٥ الخدمات التعاقدية ٢٣٨,٩ مصروفات التشغيل العامة ٢,٤
العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ١-٦، ٨، ١٠، ١١	**المجموع ٥٠٢,٠**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة المؤسسات العامة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المتضرِّرة من النزوح القسري، على بدء العمل باستراتيجيات إنمائية تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المرتبطة بالتدفق الهائل للنازحين قسرا	(مؤشر الإنجاز ١-١) مشاركةُ دولتَين من الدول الأعضاء في العمليات الوطنية التي أطلقها المشروع، واستخدامُها دراساته بشأن السياسات الشاملة لعدة قطاعات للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد على الصعيد الوطني والتي ترتبط بالتدفق الهائل للنازحين قسرا
(الإنجاز المتوقع ٢) اتخاذ الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المتضرِّرة من النزوح القسري، تدابير أكثر فعالية لوقف تدهور رأس المال البشري للنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم	(مؤشر الإنجاز ٢-١) ورود المزيد من الطلبات من الدول الأعضاء بشأن السياسات الإنمائية الطويلة الأمد التي توقف تدهور رأس المال البشري للنازحين قسرا والمجتمعات المستضيفة لهم

الأنشطة الرئيسية

٩٠ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إعداد المرصد الإقليمي للنزوح القسري خمسَ ورقات عمل ودليلاً عن حالات النزوح القسري بواسطة خمسة أفرقة عاملة في البلدان المستهدفة لصياغة سياسات تتصدى للتحديات الإنمائية الطويلة الأمد الناجمة عن وفود اللاجئين والمشردين داخليا؛

(النشاط ١-٢) تنظيم خمس حلقات نقاش مركز على الصعيد الوطني (مع ممثلين للقطاع الخاص والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني) لمناقشة ورقات العمل ومواصلة إعدادها؛

(النشاط ١-٣) تنظيم اجتماع إقليمي لأفرقة الخبراء للدعوة إلى وضع سياسات شاملة لعدة قطاعات بهدف تعزيز أوجه التآزر على مستوى التعاون الإقليمي وتيسير تبادل الدروس المستفادة (دوليا وإقليميا) فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المتضرِّرة من النزاعات؛

(النشاط ١-٤) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية لبناء القدرات موجّهة إلى كبار الموظفين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني لتعزيز إطلاقهم لسياسات شاملة لعدة قطاعات تمثل مكسبا للجميع؛

(النشاط ٢-١) إعداد خمس دراسات سياساتية عن وقف تدهور رأس المال البشري للنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم في البلدان المستهدفة. وستُجمع النتائجُ الرئيسية للدراسات الخمس والنتائجُ المستخلصة من حلقات النقاش المركز في دليلٍ (انظر النشاط ٢-٢)؛

(النشاط ٢-٢) تنظيم خمس حلقات وطنية للنقاش المركَّز مع مجالس الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل مع النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم. وستدرج النتائج المستخلصة من حلقات النقاش المركَّز في ورقات العمل والدليل؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم اجتماع إقليمي لفريق الخبراء للدعوة إلى الأخذ بالورقات الخمس والدليل عن وقف تدهور رأس المال البشري، بهدف تعزيز أوجه التآزر على مستوى التعاون الإقليمي، وتيسير تبادل الدروس المستفادة (دوليا وإقليميا)؛

(النشاط ٢-٤) تنظيم خمس حلقات عمل وطنية لبناء القدرات موجّهة إلى كبار الموظفين الحكوميين في البلدان المستهدفة من أجل تعزيز القدرات البرنامجية للوزارات المعنية في مجال وقف تدهور رأس المال البشري للنازحين قسرا والمجتمعات المستضيفة لهم.

ألف راء – رفع مستوى كفاءة الطاقة في قطاعي السكن والخدمات في المنطقة العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٥٠٨ ٩٠٠ دولار)

معلومات أساسية

٩١ – من الضروري البدء في إحداث تغيير كبير في مجال تحقيق كفاءة الطاقة فيما يخص الرصيد القائم من المباني (السكنية وغير السكنية)، والأجهزة، والمعدات التجارية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتركز الجهود المبذولة حاليا في معظم البلدان على البرامج والسياسات التي قد تنجم عنها آثار كبيرة في المدى الطويل فحسب، بدلا من التركيز على وضع برامج وسياسات لتنفيذ إجراءات فورية وبسيطة ثبتت فعاليتها في تحقيق كفاءة الطاقة ويمكن تطبيقها على قطاعات كبيرة جدا من رصيد المباني ومن الأسر المعيشية. ومن الممكن إعداد هذه السياسات بسهولة وسرعة لتنفيذ برامج وطنية تهدف إلى تعميم فرادى تدابير كفاءة الطاقة التي ثبتت فعاليتها على كم كبير جدا من رصيد المباني القائم. وستُعدّ هذه البرامج باستخدام نهج تنتج عنه خطط تنفيذية شاملة تعالج الجوانب التقنية والمالية واللوجستية. ويهدف المشروع إلى تمهيد السبيل لمبادرة إقليمية توضع بواسطتها الأنشطة المنفذة في متناول ثلاثة بلدان تمثل المناطق دون الإقليمية في منطقة بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تحسين كفاءة الطاقة في قطاع البناء وبلوغ أمثل حد لها، وزيادة برامج كفاءة الطاقة في الرصيد القائم من المباني السكنية وغير السكنية

العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨–٢٠١٩: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، البرنامج الفرعي ١ (الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة)؛ والبيئة، البرنامج الفرعي ١ (تغير المناخ)

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها: ٧-٢

موجز الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكاليف الموظفين الأخرى	٣٨,٠
الاستشاريون والخبراء	١٦٥,٥
سفر الموظفين	٧٥,٦
الخدمات التعاقدية	٦٢,٣
مصروفات التشغيل العامة	٥,٠
المنح والتبرعات	١٦٢,٥
المجموع	**٥٠٨,٩**

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ١) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية/الحكومية في الدول الثلاث المختارة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على ترشيد أنماط استهلاك الطاقة في الرصيد القائم من مباني قطاعَي السكن والخدمات في بلدانهم	(مؤشر الإنجاز ١-١) قيام بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة بإعداد تقرير تقييمي أولي عن حصة قطاعي السكن والخدمات من الاستهلاك الوطني للطاقة، وبدء عمل نظُم رصد لقياس استهلاك الطاقة في الرصيد القائم من المباني
	(مؤشر الإنجاز ١-٢) بدء بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة إعداد استراتيجيات قصيرة إلى طويلة الأمد وسياسات مناسبة في مجال كفاءة الطاقة من أجل الرصيد القائم من مباني قطاعَي السكن والخدمات
	(مؤشر الإنجاز ١-٣) المعايير الدنيا لأداء الطاقة بالنسبة لأكثر الأجهزة والمعدات المنزلية استهلاكا للطاقة هي رسميا قيد النظر أو قيد الاعتماد في بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(الإنجاز المتوقع ٢) توفُّر فرص جديدة لمالكي الرصيد من المباني والمستخدمين النهائيين لها، في الدول الثلاث المختارة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للاستفادة من خطط التعميم الواسعة النطاق الرامية إلى تحسين الكفاءة الحرارية لمبانيهم واستخدام معدات وأجهزة أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة	(مؤشر الإنجاز ٢-١) شروع بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة في اتخاذ خطوات تحضيرية لاعتماد خطة تنفيذية واحدة تُتيح لمالكي الرصيد من المباني فرصة الاستفادة من الحوافز، وأدوات التمويل، والمساعدة في التنفيذ من أجل تحسين الكفاءة الحرارية لرصيدهم القائم من المباني (مؤشر الإنجاز ٢-٢) شروع بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة في وضع خطة تنفيذية واحدة تُتيح للمستخدمين النهائيين فرصة الاستفادة من الحوافز، وأدوات التمويل، والمساعدة في التنفيذ من أجل استعمال معدات وأجهزة أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة

الأنشطة الرئيسية

٩٢ - ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(النشاط ١-١) إنجاز دراسة مسحية مرجعية في كل بلد من البلدان الثلاثة المختارة، بما في ذلك تحديد الجهات المعنية، والوضع الحالي لاستهلاك الطاقة في قطاعَي السكن والخدمات، والبرامج والسياسات والاستراتيجيات القائمة؛

(النشاط ١-٢) تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسة (أو المؤسسات) الوطنية في كل بلد من البلدان الثلاثة المختارة في وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد وسياسات مناسبة في مجال كفاءة الطاقة للرصيد القائم من مباني قطاعَي السكن والخدمات؛

(النشاط ١-٣) إعداد مبادئ توجيهية ومواد تدريبية لوضع خطط منهجية تدوم لأمد طويل من أجل تحسين حال المعرفة بأنماط استهلاك الطاقة في قطاعَي السكن والخدمات؛

(النشاط ١-٤) إنشاء فرق عمل متخصِّصة، على الصعيد الوطني، في البلدان الثلاثة المختارة؛

(النشاط ١-٥) تقديم المساعدة التقنية إلى بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة لضمان إصدار نُظم لبطاقات بيان كفاءة استخدام الطاقة للمعدات المنزلية وغيرها، ومعايير دنيا لأداء الطاقة، أو تعزيز ما هو موجود من هذه النظم والمعايير؛

(النشاط ٢-١) الشروع في تصميم ووضع خطة تنفيذية فعالة واسعة النطاق، تقوم على أدوات مالية مبتكرة، في بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة، من أجل تحسين الكفاءة الحرارية لقطاعات كبيرة من الرصيد القائم من المباني، باستخدام موارد من القطاعين الخاص والعام؛

(النشاط ٢-٢) الشروع في تصميم ووضع ما لا يقلُّ عن خطة واحدة تنفيذية فعالة على نطاق واسع، تقوم على أدوات مالية مبتكرة، في بلدَين على الأقل من البلدان المشاركة، من أجل تعميم استعمال المعدات والأجهزة ذات كفاءة أعلى في استهلاك الطاقة، باستخدام موارد من القطاعين الخاص والعام؛

(النشاط ٢-٣) تنظيم حلقة عمل في نهاية المشروع يجتمع فيها مسؤولون من المنطقة مع مؤسسات مالية كبرى محلية وأجنبية.

التذييل

قائمة موجزة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

اسم المشروع	*المبلغ*
ألف - السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ذوي الإعاقة في أمريكا اللاتينية	٥٥٠ ٠٠٠
باء - سدّ الثغرات في قدرات مجموعة مختارة من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠	٦٠٠ ٠٠٠
جيم - تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التقييمات المتكاملة وتعزيز المؤسسات في أفريقيا	٧٥٠ ٠٠٠
دال - تعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠	٧٥٠ ٠٠٠
هاء - جمع واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية في سياق خطة عام ٢٠٣٠	٨٠٠ ٠٠٠
واو - مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق تقدم اقتصادي هيكلي لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا	٨٠٠ ٠٠٠
زاي - الترتيبات المؤسسية المتعلقة بتكامل السياسات والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ	٦٠٠ ٠٠٠
حاء - وضع أطر من السياسات التمكينية بهدف الإبلاغ عن استدامة المشاريع وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية	٧٤٠ ٠٠٠
طاء - تعزيز تقرير السياسات المتعلقة بالتجارة في الخدمات من أجل دمج أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية لدعم خطة عام ٢٠٣٠	٧٠٠ ٠٠٠
ياء - تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على جمع ونشر الإحصاءات عن التدفقات المالية غير المشروعة	٧١٠ ٠٠٠
كاف - استراتيجيات الاقتصاد والتجارة المتصلة بالمحيطات والمستندة إلى الأدلة في إطار سياسات متسقة	٦٥٠ ٠٠٠
لام - تعزيز اتساق السياسات وتكاملها لكفالة تقديم الدعم العلمي والتكنولوجي والابتكاري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا	٦٠٠ ٠٠٠
ميم - تيسير الاستثمار في القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية	٦٠٠ ٠٠٠
نون - الارتقاء بتطوير المهارات في مجال التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة عام ٢٠٣٠	٦٠٠ ٠٠٠
سين - معالجة الآثار البيئية لاستجابة عمليات المساعدة الإنسانية لحالات نزوح السكان في بلدان مختارة	٥٩٤ ٠٠٠
عين - تعزيز المشتريات العامة المستدامة بما يتيح الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل للجميع على الصعيد الإقليمي في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى	٥٧٣ ٠٠٠
فاء - نحو التنفيذ المتسق للبعد البيئي في أهداف التنمية المستدامة	٦٠٨ ٠٠٠
صاد - تعزيز سياسات واستراتيجيات الإسكان القائمة على الأدلة والمشاركة	٥٢٥ ٠٠٠
قاف - عدم إغفال أي مكان: تعزيز الروابط الحضرية - الريفية في أفريقيا	٦٢٥ ٠٠٠
راء - تعزيز قدرة المناطق الحضرية على التكيف في جنوب شرق أفريقي	٦٢٥ ٠٠٠
شين - تحسين إمكانية حصول المرأة في غرب أفريقيا على المساعدة القانونية	٦١٩ ٠٠٠
تاء - تعزيز مراقبة الاتجار بالمخدرات في أمريكا اللاتينية	٥٨٠ ٠٠٠
ثاء - تعزيز التنفيذ القائم على الأدلة لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، ومتابعته في أفريقيا	٧٥٠ ٠٠٠
خاء - قياس ورصد وتحسين الأداء من خلال التكامل الإقليمي داخل كل من مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٨١٠ ٠٠٠
ذال - تعزيز القدرات التحليلية ودعم الجهود الوطنية في أفريقيا سعيا إلى القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة	٧٩٠ ٠٠٠

اسم المشروع	المبلغ
ضاد – العائد الديمغرافي ذو البعد الجنساني: مداخل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ	٧٥٠ ٠٠٠
ألف ألف – تحسين الرصد والتقييم البيئيين لدعم خطة عام ٢٠٣٠ في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز	٥٠٠ ٠٠٠
ألف باء – الإدارة المتكاملة لموارد الطاقة والمياه لدعم التنمية المستدامة في جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٠ ٠٠٠
ألف جيم – تيسير التجارة لفائدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باتخاذ تدابير قائمة على الأدلة	٤٩٠ ٠٠٠
ألف دال – زيادة الاتساق السياساتي والاستدامة لأنماط الإنتاج والاستهلاك الوطنية في مجال التجارة الزراعية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب	٥٠٠ ٠٠٠
ألف هاء – الإدارة البيئية والسياسات البيئية المستدامة القائمة على الأدلة لدعم خطة عام ٢٠٣٠ في جنوب شرق أوروبا	٤٧٠ ٠٠٠
ألف واو – تعزيز الأطر المؤسسية في منطقة البحر الكاريبي من أجل وضع نهج متكامل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة العمل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية	٦٥٠ ٠٠٠
ألف زاي – تعزيز الروابط الريفية الحضرية من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع في كولومبيا	٥٥٠ ٠٠٠
ألف حاء – المرصد الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٥٠ ٠٠٠
ألف طاء – عدم ترك أي أحد خلف الركب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تعزيز المؤسسات من أجل تحقيق الاتساق والتكامل في السياسات الاجتماعية بهدف توطيد المساواة	٦٠٠ ٠٠٠
ألف ياء – التنسيق والاتساق والفعالية في تنفيذ البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٥٠ ٠٠٠
ألف كاف – معالجة الأبعاد العابرة للحدود لخطة عام ٢٠٣٠ من خلال التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٨٠٠ ٠٠٠
ألف لام – دعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمواجهة التحدّي المتمثل في حشد الموارد سعيا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠	٦٠٠ ٠٠٠
ألف ميم – تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في آسيا	٥٠٠ ٠٠٠
ألف نون – وضع سياسة للابتكار قائمة على الأدلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بفعالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٥٠٠ ٠٠٠
ألف سين – إدماج أهداف التنمية المستدامة في التدابير المحلية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٧٠٠ ٠٠٠
ألف عين – تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في القطاع الزراعي في المنطقة العربية	٤٤٩ ٤٠٠
ألف فاء – البرنامج الإلكتروني التنفيذي المعني بالسياسات العامة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: بناء قدرات البلدان الأعضاء في اللجنة في مجال صياغة السياسات والتشريعات	٤٨٤ ٥٠٠
ألف صاد – نحو أفق عام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية: تعزيز التكامل في التخطيط للتنمية الوطنية في المنطقة العربية	٥٠٥ ٠٠٠
ألف قاف – التصدي للتحديات المتعلقة بالنازحين قسرا والمجتمعات المستضيفة لهم في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٥٠٢ ٠٠٠
ألف راء – رفع مستوى كفاءة الطاقة في قطاعي السكن والخدمات في المنطقة العربية	٥٠٨ ٩٠٠
المجموع	**٢٨ ٣٩٨ ٨٠٠**

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/70/7 (الجزء الثالث عشر))

ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مستقبلا إدراج مثل هذه المعلومات الموجزة عن الشريحة التالية من المشاريع المزمع تمويلها من حساب التنمية في الميزانية البرنامجية المقترحة بغية تحسين المحتوى المعلوماتي لعرض الميزانية. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضا تحسين طريقة عرض الميزانية من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالشريحة التالية من المشاريع بشكل منفصل عن المعلومات العامة المتعلقة بالحساب (الفقرة ثالث عشر – ١١)

أُدخلت تحسينات على عرض هذا التقرير (الشريحة الحادية عشرة)، الذي يتضمن (في الفقرات من ٣٥-١٢ إلى ٣٥-١٦) المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية.

تتوقع اللجنة الاستشارية أن يساهم تطبيق معايير تحديد درجات السفر بالطائرة المشار إليها أعلاه، ولا سيما حجز التذاكر مقدما، في تحقيق وفورات في إطار بند السفر في تنفيذ مشاريع حساب التنمية (انظر أيضا الفرع دال من الفصل الأول أعلاه) (الفقرة ثالث عشر – ١٢)

راعت الكيانات المنفذة الأحكام الواردة في الفرع ٤ من الأمر الإداري ST/AI/2013/3 و Amend 1 و Amend 2 التي توضح معايير السفر المحدثة التي أقرتها الجمعية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن المخصص المقترح لسفر الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ خُفّض بمقدار ١,١ مليون دولار (٢٠,٨ في المائة) مقارنة بالمبلغ المعتمد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام إجراء تقييم لمدى كفاية الترتيبات الحالية فيما يتعلق بإدارة حساب التنمية، ولا سيما المهام المتصلة برصد المشاريع وتقييمها، وتقديم المقترحات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/68/7، الفقرة ثالث عشر – ٧) (الفقرة ثالث عشر – ١٥)

يتألف فريق إدارة برامج حساب التنمية من ثلاثة من أخصائيي البرامج (واحد برتبة ف-٥ وواحد برتبة ف-٤ وواحد برتبة ف-٢) يعملون في مكتب تنمية القدرات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أنشأت الجمعية العامة هذه الوظائف بموجب قراريها ٦٤/٢٤٣ و ٦٨/٢٤٦ في إطار الباب ٩ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). ويدير الفريق الأنشطة اليومية الخاصة بحساب التنمية، بالتركيز على أعمال ضمان الجودة والبرمجة والرصد لأكثر من ١٠٠ مشروع جار في أي وقت من الأوقات، إضافة إلى أعمال برمجة مشاريع الشريحة الحادية عشرة المقترحة البالغ عددها ٤٦ مشروعا. ويقدم موظفون كبار في مكتب تنمية القدرات دعما إضافيا إلى هذا الفريق، بما في ذلك الدعم المتعلق بمسائل السياسات (رئيس المكتب) ومسائل الميزانية والمالية (كبير الموظفين الماليين). ويقدم المكتب أيضا، بعدما بدأ العمل بنظام أوموجا، المساعدة إلى جميع الكيانات في صرف المخصصات وغير ذلك من المسائل ذات الصلة بنظام أوموجا. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، عُزّز الفريق بصورة مؤقتة بوظيفة، مدتها سنتان وممولة من بلد مانح، لموظف معاون للرصد والتقييم، ساعدَ في إعداد مبادئ توجيهية واستعراض التقييمات.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيحتاج ١٤٨ مشروعا إلى أعمال استعراض ورقابة يقوم بها فريق حساب التنمية، الذي

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
	سيضطلع بالمهام المتعلقة بما يلي: (أ) الحاجة إلى برمجة ٤٦ مشروعا من مشاريع الشريحة الحادية عشرة، من خلال المساعدة في صرف المخصصات؛ الحاجة إلى إطلاق الشريحة الثانية عشرة وإلى استعراض المذكرات المفاهيمية لعدد من المشاريع يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ مشروعا وإعداد ملزمات الميزانية الخاصة بها؛ (ب) الحاجة إلى رصد ٥٩ مشروعا من مشاريع الشريحة التاسعة و ٤٣ مشروعا من مشاريع الشريحة العاشرة رصدا فعليا، بأساليب منها إجراء مشاورات متواصلة مع الكيانات المنفذة واستعراض التقارير المرحلية لنهاية السنة؛ (ج) الحاجة إلى استعراض وتقييم التقارير التقييمية والنهائية لما عدده ٥٩ مشروعا من مشاريع الشريحة التاسعة
	وبالنظر إلى حجم شروط الرصد والتقييم ودرجة تعقيدها، وعبء العمل اليومي الملقى حاليا على عاتق إدارة البرنامج، يُقترح استخدام وفورات من الشرائح المغلقة لتوفير دعم مؤقت لمهام الرصد والتقييم.
توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن عملية التقييم فيما يتعلق بمشاريع حساب التنمية في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة ثالث عشر - ١٦)	منذ إنشاء حساب التنمية، خضع ٢١٥ مشروعا للتقييم بمساعدة مقيّم خارجي (عند نهاية تنفيذ المشاريع).
	ويُرصد ما نسبته ٢ في المائة، في المتوسط، من ميزانية كل مشروع للتقييم الخارجي. ويشارك معظم المقيّمين في حلقات العمل الختامية ليتواصلوا مباشرة مع أصحاب المصلحة/المستفيدين الرئيسيين وليحصلوا على آرائهم شخصيا.
	ويخضع كل مشروع أيضا لتقييم ذاتي يعدّه مدير المشروع والكيان المنفذ.
	وقد استُعين بالتقييمات الخارجية في إعداد التقارير المرحلية الخمسة المقدمة مؤخرا إلى الجمعية العامة. ويُستعان أيضا بالدروس المستفادة من هذه التقييمات في تصميم المشاريع الجديدة وتحديث المبادئ التوجيهية لإعداد المذكرات المفاهيمية ووثائق المشاريع.
	وفي عام ٢٠١٣، استعرض فريق مكوّن من مقيّمين مهمّةَ تقييم حساب التنمية، وقدَّم عدة توصيات (انظر A/68/92، الفقرة ٢٥) لتعزيز هذه المهمّة. وقد نفذت الأمانة العامة بعض التوصيات منذئذ. وأنشأت منبرا لإدارة المعارف حتى يتم إطلاع جميع الكيانات على نتائج التقييمات، وجميع الوثائق ذات الصلة بالمشاريع. وهذا المنبر على وشك أن يبدأ عمله. وشدّدت الأمانة العامة أيضا شروط الرصد والتقييم عند تصميم المشاريع، وستُصدِر قريبا مبادئ توجيهية بشأن تقييم المشاريع.
	وسيُنظِّم فريق حساب التنمية اجتماعا لشبكة حساب التنمية لكفالة استخدام الأموال المخصصة للتقييم بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، وإتاحة إمكانية استخلاص المزيد من النتائج على مستوى البرامج والإبلاغ عنها وتعميمها عبر شبكة إدارة المعارف.